الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

المجلد الاول - العدد العاشر - تموز/ يوليو ١٩٩٤ Vol.1 No.10 July 1994

Algeria	1$.	Lebanon	1000L.L.
Austria	26S.	Libya	L.Din. 0.75
Bahrian	250 Fils	Morocco	6Dh.
Belgium	50Fr.	Netherlands	3Fl.
Bulgaria	50Leva	Oman	300Peza
Cyprus	C£1	Palestine	1$
Denmark	10Kr	Qatar	3Rials
Egypt	100	Russia	1$
France	8Fr.	Saudi Arabia	2R.
Finland	13F.M	Spain	200Ptas.
Germany	2.5 DM.	Sweden	12.00SKr.
Greece	300DR.	Switzerland	25Fr.
Hungary	140Ft.	Syria	12L.S
Iraq	1$	Turkey	T.L10.000
Irland	IR1£	Tunisia	600
Italy	2,400Lir.	U.A.E	3Dirh
Jordan	200Fils	UK	1£
Kuwait	200Fils	USA	2$

اختلاط العام بالخاص والداخل بالخارج

امتناع الحريري عن تسويق السندات يزعزع الثقة بلبنان

■ لم يعدم فؤاد السنيورة، وزير الشؤون المالية اللبناني، ذريعة جديدة لتبرير الامتناع عن تسويق سندات الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت بالدولار في الأسواق الاوروبية.

هذه المرة عزا السنيورة الامتناع عن تسويق السندات الى التقلّب في الأسواق العالمية من جراء ضعف الدولار. وكان في المرة السابقة في نيسان/ابريل الماضي قد برر التأخير بعدم جهوز الدراسات الفنية للمشاريع المقترحة ملمحاً بذلك ضمناً، الى تقصير من جانب مجلس الانماء والاعمار برئاسة المهندس الفضل شلق. لكن السؤال هو: هل ان حكومة الحريري تتلكأ في تسويق السندات المذكورة عامدة متعمدة لغرض في نفس يعقوب، واذا كان الأمر كذلك فما هو هذا الغرض؟ أم أنها، كما يقول البعض، عاجزة عن بيع تلك السندات في الأسواق الحرة لسبب من الأسباب، واذا كان الأمر كذلك، فما هو هذا السبب؟

فلقد ذكر مصدر من لجنة المال النيابية ، قبيل اعلان السنيورة عن تأجيل تسويق سندات الضاحية، ان الحكومة الحريرية تنوي تسويق سنداتها برفع الفائدة عليها بنسبة ملحوظة، وذلك قبل ان يبدأ الدولار تدهوره ازاء العملات الباقية في الأونة الأخيرة.

فقد قالت تلك المصادر النيابية، ان الحكومة الحريرية كانت سترفع الفائدة على سنداتها بالدولار من ٦.٥ في المائة الى ٨.٥ بالمائة اضافة الى عمولة التسويق، تسهيلاً لتسويق تلك السندات لاغراء المؤسسات المالية بشرائها بعدما اعترضت تلك المؤسسات على طول مدة السندات المعروضة للبيع ، (من ٥ الى ١٥ سنة)، مقترحة جعلها لمدة قصيرة لا تتعدى السنتين على أن تكون قابلة للتجديد.

والقائلون بذلك اعتبروا ان هذه التحفظات هي دليل على تدهور الثقة الدولية بحكومة الحريري وبالتالي بالوضع اللبناني. الا ان في الأوساط اللبنانية من يشير الى أزمة أعمق، جانب منها يتعلق بالصراع المستمر بين رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي، مما يفسر أحد أسباب

تأخير سندات الضاحية، وجانب اخر يتعلق بالحالة السياسية السيحية كماوصفها تقرير خاص عن الأوضاع العامة. وهذا التداخل بين الوضع الداخلي والمواقف الخارجية يؤكد ان هناك أزمة ثقة بلبنان على الصعيد الدولي. ويذهب بعض المحللين الى القول ان الاحجام المسيحي الملحوظ عن الانخراط في العملية الاقتصادية الداخلية هو من أسباب ضعف ثقة المؤسسات الدولية بلبنان ، وهو ضعف لم يستطع الحريري بكل ثقله المالي ان يوازنه. وللاحجام المسيحي عن الانخراط في التوظيف المالي في لبنان أسباب عديدة ليست كلها سياسية، منها بوجه خاص سياسة الاستقرار النقدي المفتعل التي تمارسها الحكومة للايحاء للمؤسسات الدولية بأن الحكومة اللبنانية الراهنة تسير في الاتجاه الصحيح وأنها مدعاة للثقة.

وتقول الأوساط المالية في أوروبا، انها لن تشجع على الدخول في عمليات مع لبنان ما لم يدخل المستثمرون المسيحيون الحلية الاقتصادية بزخم ملحوظ نظراً لخبرتهم الطويلة في هذا الضمار، والى المهنية العالية للقائمين على استثماراتهم، ولكون مؤسساتهم تملك نظرة شمولية موثوقة.

أما الذريعة القائلة بأن المؤسسات الدولية عاجزة عن تسويق سندات بمبلغ زهيد كهذا، فهي ذريعة لا تقوم على أساس، لأن «مؤسسة ميديل لينش» التي هي واحدة من المؤسسات التي كان سيعهد اليها تسويق السندات، نظراً الى ان حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة كان يعمل لدى هذه المؤسسة سابقاً، انتقلت الآن في النصف الأول من العام الحالي الى المرتبة الأولى بين جميع المؤسسات الدولية لتسويق السندات بعدما كانت في المرتبة التاسعة في الفترة ذاتها من السنة الماضية. فقد سوقت خلال الفترة المذكورة من هذه السنة ثمانين اصداراً بقيمة ١٨.٦ مليار دولار نظير ٣٢ اصداراً بقيمة ٧.٣١ مليار دولار في السنة الماضية.

لكن هناك من يوحي في بيروت ان هذه المماطلة من الحكومة غايتها ان رئيس الحكومة نفسه سوف يتولى من خلال مؤسساته، أو المؤسسات المرتبطة به مثل «اندو – سويز» في باريس، تسويق السندات لحسابه فتقطف تلك المؤسسات عمولة التسويق وفائدة الدين وترهن الخزانة اللبنانية للحريريين الى أمد طويل.

بعد خفض الميزانية الاميركية للتدخل في العراق:

استعدادات لضخ نفط كركوك الى حيفا

■ أقفلت لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة باب تقديم الطلبات الخاصة بالتعويض عن الخسائر التي الحقها الاجتياح العراقي للكويت بالمتضررين في حرب الخليج. لكن باب المطالبة ما زال مفتوحاً بالنسبة الى الدول المتضررة حتى مطلع شهر اب/اغسطس المقبل.

وتوقع كارلوس الزامورا الامين العام التنفيذي للجنة ان يتم الدفع للمتضررين خلال السنوات العشر المقبلة. وقال الامين العام : ان لجنته ليست هيئة تحكيمية او محكمة قضائية بل هي على حد قوله «عملية سياسية»، وهذه سابقة لا نظير لها في القانون الدولي، لأن مثل هذه المطالبات بشأن اضرار الحرب كانت في السابق يجري الاتفاق عليها بصورة ثنائية.

وبلغ عدد الشركات المتقدمة بطلبات التعويض ٤٢٨٠ شركة، وتبلغ المطالبات الاجمالية لهذه الشركات حوالى ٣٧ مليار دولار. وتقدر مطالبات الدول المتضررة (باستثناء الكويت) ٢٨ مليار دولار. وهناك عدد كبير من طلبات الأفراد المتضررين لم يجر تقديرها بعد، وان كانت اللجنة قد باشرت الدفع لبعض منهم من أموال عراقية سبق ان جرى تجميدها في الخارج. وقد جرى دفع مبلغ ٢.٧ مليون دولار حتى الآن لمتضررين من ١٦ بلداً عددهم ٦٧٠ متضرراً من أصل مليونين من المتضررين قدموا طلبات للتعويض عليهم. ومن المتوقع ان يتم التعويض على أربعة الاف من هؤلاء قبل نهاية السنة.

أما الشركات ومطالباتها فهي كما يلي:

الشركات الكويتية (١٩ مليار دولار)، الشركات الاردنية (مليارات)، الشركات المصرية (مليارات)، الشركات الالمانية (١.٥ مليار)، الشركات اليابانية (١.٥ مليار)، الشركات الروسية (١.٣٥ مليار)، الشركات الاميركية (١.١٤ مليار). ولوحظ ان الشركات الفرنسية لم تتقدم بطلبات مما فسر على ان هناك اتفاقا جانبيا بين باريس وبغداد على حل المسألة حبياً وثنائياً.

وبالنسبة الى مطالبات الدول التي امهلت شهرا من أول شهر تموز/يوليو الجاري الى اول الشهر المقبل، فان المشكلة هي في التعويضات الكويتية والتعويضات الاسرائيلية. وتقول مصادر عليمة ان الكويت وحدها تطالب بما يوازي مجموع المطالبات الاخرى. أي بحدود ١٠٠ مليار دولار.

وتتوقع دوائر الامم المتحدة ان يكون التعويض النهائي للمطالبين بحدود ٤٠ في المائة من المبالغ المطالب بها لا اكثر.

وبشأن التعويضات الاسرائيلية ، حسب تلك المصادر، هناك محاولة لربط اضرار حرب الخليج من جراء القذائف الصاروخية العراقية على تل أبيب، وبين تعويض اليهود العراقيين الذين نزحوا منذ قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ عن أملاكهم وموجوداتهم السابقة. وتقول المصادر ان هذه المسألة قد تكون مدخلا لاشراك العراق في عملية السلام في المنطقة.

وتشير تلك المصادر الى امكانية التوصل الى اتفاق عراقي – اسرائيلي منفصل على أساس اعادة ضخ النفط العراقي من كركوك الى حيفا عبر الاردن بغية تزويد الاردن والكيان الفلسطيني بالنفط، وكذلك دولة اسرائيل، على ان تودع عائدات المبيع لاسرائيل في صندوق خاص تقتطع منه التعويضات وفق جداول زمنية ومبالغ نقدية يتفق عليها.

ولاحظ المراقبون في واشنطن ان الضغط الاميركي على العراق قد بدأ يخف بصورة ملحوظة. فقد خفضت الحكومة الاميركية المبالغ المرصودة لوكالة الاستخبارات المركزية لانفاقها على العمليات السرية ضد العراق وقدرها ٤٠ مليون دولار، تخفيضا يشير الى ان هذه العمليات بما في ذلك دعم المعارضة العراقية هي في طريقها الى التوقف.

رفيق الحريري في الحذاء الصيني...

■ كان من المفترض او من المتوقع ، ان يخرج رئيس الحكومة اللبنانية من اعتكافه بصورة جديدة، او بتصور جديد، بمعنى ان يقوم بفك ارتباطه بامور معينة لبلورة صورته الجديدة. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. فالحريري الجديد هو الحريري القديم ذاته. وبذلك يكون رئيس الحكومة قد أسر نفسه في اطار ضيق لا يحظى بثقة واحترام اللبنانيين.

أو كما يقول المثل «وضع نفسه في الحذاء الصيني»، اي انه لم تعد له قابلية للتنمو والتحسن والتجدد.

وربما ان أوضاع ومصالح كثيرة في لبنان، وربما في غير لبنان، باتت مرتبطة بوجود الحريري في الحكم، فان هذه الأوضاع والمصالح لا يناسبها ، في تقديرنا، ان يكون الحريري قد حكم على نفسه بانتعال «الحذاء الصيني» لينتهي مقزماً مشوهاً فاقد الحركة.

وبدل ان يكون اعتكاف الحريري، بصرف النظر عن صوابية أو عدم صوابية هذا المسلك، مناسبة تصحيحية، اذا جاز التعبير، بحيث ينهي مرحلة أو يسقطها أو يفك ارتباطه بها، ليقيم مرحلة جديدة منعشة ونشطة لا تثقلها أثقال الثقلاء، عاد ليضع على كتفيه المزيد من الاثقال، فكان ما يشكو منه هو شيء آخر غير ما يتوقع اللبنانيون. وبذلك، اثبت الحريري انه ليس رجل سياسة بمعنى اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. ناهيك بتحويل موقف سلبي خاطيء مثل «الاعتكاف» الى موقف ايجابي له ديناميكية خاصة، ولو مفتعلة، فيعطي دوره زخماً يصل به الى المستقبل.

اما والحالة هذه، فان المستقبل، مستقبل الحريري ومستقبل البلاد، بات يدور على مدار مختلف. والأدهى الى الأسف ،ان الحريري، او على الأصح «الحالة الحريرية»، باتت اقل قدرة الآن على تقرير هذا المستقبل أو التاثير فيه. أو بكلام آخر، لم تعد الحالة الحريرية، بسبب أسر صاحبها نفسه في حساب، او من غير خطة للطوارىء تكفل الافادة القصوى من مشروع خاسر، او على الأقل تكفل تحديد الخسارة.

ويحار المراقب عن قرب ما اذا كانت العلة في «الحريري» ام هي في «الحريريين». بل ربما كانت في الاثنين معاً على قاعدة مخاتير القرى القائلة بأن «هذه المضبطة لا يناسبها غير هذا الختم»! وإلا كيف ان شخصا مثل الحريري او وضعاً كاملاً مثل «الحالة الحريرية»، التي بدات «هالة حريرية»، يأخذ البلاد كالسحر على انه يمثل المستقبل فاستقبلته البلاد على هذا الاساس، فاذا به يتشبث بالماضي ويعرض نفسه للزوال معه!

«الميزان»

تشجيعاً للاستثمار بين الدول العربية

صندوق النقد العربي يربط ست أسواق مالية

■ سوف يقوم صندوق النقد العربي في أبو ظبي بربط ست بورصات عربية مع بعضها كخطوة أولى في خطة لتسهيل الاستثمارات بين الدول العربية، ولتسهيل عملية التخصصية ايضا. وأشار رئيس الصندوق جاسم المناعي الى ان البورصات الست التي سيبدأ بها المشروع تضم بورصات الكويت، والأردن، والبحرين، وتونس، وسلطنة عمان، والمغرب. كما أشار الى ان هذا الربط سوف يتم بحلول شهر ايلول/سبتمبر المقبل.

وربط البورصات الست المذكورة، حسب تصور المشروع، يشكل قاعدة معلوماتية واسعة لأسواق المال كوسيلة لتعزيز الأوضاع الاقتصادية بما في ذلك ربط القروض بالاصلاحات الاقتصادية وتطوير التجارة بين الدول العربية. وتشير دراسات الصندوق الى ان الاستثمارات العربية المحلية متدنية جداً بالنسبة الى الموجودات العربية في الخارج، كما ان الترسمل العربي الاجمالي لا يشكل سوى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

ويقوم صندوق النقد العربي حالياً بانشاء احتياطي للطوارىء لمواجهة حالات العجز والنقص. وقال التقرير السنوي للصندوق الذي صدر أخيراً، ان مجلس محافظي الصندوق قد خصص ٢٥ مليون دينار عربي حسابي (١٠٥ ملايين دولار) للسنة الأولى تليها مبالغ سنوية لا يقل واحدها عن خمسة ملايين دينار حسابي (٢١ مليون دولار). وكان احتياطي الطوارىء في السنة الماضية قد بلغ ٥٠ مليون دينار حسابي (٢١٠ ملايين دولار).

والمعروف ان صندوق النقد العربي قد انشىء في عام ١٩٧٦ براس مال قدره ٣٢٦ مليون دينار عربي حسابي (١.٣٧ مليار دولار) بهدف مساعدة الدول الاعضاء على تصحيح أوضاع موازين مدفوعاتها بقروض ميسرة. وقد قدم الصندوق حتى الآن الى الدول الأعضاء في الجامعة العربية (٢١ دولة) ما يربو على ٢.٥ مليار دولار. وقد انشىء صندوق الاحتياطي بعدما تفاقمت المتاخرات وبلغت المبالغ المهدورة اكثر من ٨٠ مليون دولار . (لكنه من غير المعروف ما اذا كانت هذه المهدورات تشمل المبالغ المتهم باختلاسها رئيس الصندوق السابق العراقي جواد هاشم، وهي قضية ما زالت عالقة أمام القضاء البريطاني).

اما المتأخرات الاجمالية حتى نهاية السنة الماضية فقد وصلت الى ١٥٢.٤ مليون دينار عربي حسابي (٦٤٠ مليون دولار) نظير ١٤٧ مليون دينار (٦١٧ مليون دولار) في نهاية ١٩٩٢. وكان الاحتياطي الاجمالي قد ارتفع من ٨٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٢ الى ٩٠٢ مليون دولار في السنة الماضية. وبلغت الاستثمارات الخارجية (الودائع والأسهم والسندات) ١.٢٦ مليار دولار نظير ١.٠٦ مليار دولار في السنة السابقة.

بنك انكلترا المركزي يحذر مصارف عربية!

■ قالت مصادر مصرفية في لندن لـ «الميزان» : ان بنك انكلترا المركزي بعث بتحذيرات الى عدد من المصارف العربية العاملة في العاصمة البريطانية حول بعض «المسائل» التي يراها غير مقبولة. وأشارت المصادر المذكورة الى ان بين هذه المصارف، التي تلقت نظر من البنك المركزي، مصرفاً لبنانياً معروفاً!

وأكدت تلك المصادر ان من تلك المسائل التي لفت البنك المركزي النظر اليها مسائل عابرة يمكن تصحيحها بسهولة وبسرعة، الا ان هناك حالات اكثر تعقيداً ربما أدت قريباً الى سحب رخصة بنك واحد على الأقل.

كذلك قالت المصادر ان من الاعتراضات التي وجهها بنك انكلترا المركزي الى تلك المصارف العربية، اعتراضات حول تركيبة الادارة وطريقة عملها، واعتراضات حول ترسملية أحد البنوك المشار اليها، واعتراضات حول بعض العمليات المصرفية، واعتراضات حول عدم شفافية العلاقة بين الفرع اللندني والبنك الأم والفروع الخارجية الأخرى.

وكانت جمعية المصرفيين العرب في بريطانيا قد دعت قبل أشهر حاكم بنك انكلترا المركزي أدي جورج الى حفل عشاء تحدث فيه الى المصرفيين العرب حديثاً يمكن وصفه بأنه كان ايجابيا مع شيء من التحفظ.

وفي وقت لاحق قال الحاكم في حديث مع جريدة «الحياة» اللندنية أجراه رؤوف القبيسي: ان هناك حالة اخرى تشبه حالة بنك الاعتماد والتجارة الدولي بين المصارف العربية العاملة في لندن.

محمد الفزاني مدير «يوباف» لـ «الميزان»:
الوضوح الاقتصادي ضرورة مثل الأمن (صفحة ١٢-١٣)

في تقرير لـ «مجلس الخدمة المدنية» عن وضعها:

وظائف الدولة ٢٢٢٨١ منها ١٤٧٠٤ مراكز شاغرة

■ عام ١٩٩١ ، قامت حكومة الرئيس عمر كرامي بخطوة اعتبرت في حينه، جبارة، لاختراق هيكلية الادارة اللبنانية ورسم خريطتها بكل تفرعاتها وتعقيداتها ودهاليزها. فانشئت ٢١ لجنة ضمت ١١٨ عضواً بينهم عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين والماليين والاجتماعيين والاداريين، انكبوا جميعاً على دراسة اوضاع الادارة اللبنانية (وزارات ودوائر)، كما تشكلت لجنة عليا للاصلاح الاداري باشراف الوزير زاهر الخطيب، عمدت الى وضع التقارير واللوائح والجداول الاحصائية للوزارات والدوائر والادارات العامة تناولت الوظائف في الفئات المختلفة وتلا ذلك تقارير مفصلة اعدها «مجلس الخدمة المدنية» عام ١٩٩٣ استعرض فيها الأوضاع الخاصة في كل الادارات العامة، وخصوصاً لجهة تحديد الملاكات العامة ، وما تعانيه من شغور في وظائفها لجهة عديد الموظفين والاجراء والتسميات التي يشغلونها والمؤهلات التي يتمتعون بها، ولجهة الموظفين المؤقتين وملاكاتهم والموجودين في هذه الملاكات والشواغر، بالاضافة الى اوضاع المتعاقدين لجهة الصفات المتعاقد عليها معهم ومؤهلاتهم.

هذه الدراسات والتقارير ، كشفت عن ارقام مذهلة تشير الى ان عدد وظائف ملاكات الادارات العامة يبلغ ٢٢٢٨١ وظيفة موزعة على ٥٣ ادارة، مشغول منها ٧٤١٨ وظيفة، ويبقى ما يقارب الـ ١٤٧٠٤ وظيفة من أصل عديد هذه الملاكات شاغرة. في حين يبلغ عدد الاجراء في هذه الادارات ١٠١٧١ اجيراً، وعدد الموظفين الملحقين ٩٤٦ موظفاً، والموظفون المؤقتون ٦٥٦، والمتعاقدون ٥٥٥٤ موظفاً ، هذا مع الاشارة الى ان هناك حوالى ٣٥٠٠ موظف لا يحضرون الى وظائفهم.

ويشير «مجلس الخدمة المدنية» الى ان معظم ملاكات الادارات يعود تاريخ وضعها الى نهاية العام ١٩٦١، تاريخ صدور مجموعة من المراسيم التنظيمية التي حددت هذه الملاكات في يوم كانت تتألف فيه وزارات الدولة من ١٤ وزارة وتلا ذلك في عام ١٩٦٦ احداث وزارتين:

● وزارة السياحة، التي ضمت الشؤون السياحية والآثار بعد سلخ الاخيرة من «وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة».

● وزارة الموارد المائية والكهربائية ، بعد سلخ المديرية العامة للانشاءات المائية والكهربائية والمديرية العامة لمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار من «وزارة الاشغال العامة والنقل».

عام ١٩٧٣، تم احداث وزارتين جديدتين هما:

● «وزارة الصناعة والنفط»، و«وزارة الاسكان» ، و«التعاونيات» الى ان أحدث «مجلس الانماء والاعمار» في بداية العام ١٩٧٧ فالغيت باحداث «وزارة التصميم العام» ونقلت المديرية العامة للاحصاء الى ملاك رئاسة مجلس الوزراء، تحت تسمية «ادارة الاحصاء المركزي» واستقر بذلك عدد الوزارات منذ عام ١٩٧٧ على ١٧ وزارة ، لغاية العام ١٩٩٣ حيث استحدثت الوزارات التالية:

«وزارة المهجرين»، «وزارة الشؤون البلدية والقروية»، «وزارة التعليم المهني والتقني»، «وزارة الشؤون الاجتماعية»، «وزارة المغتربين»، «وزارة النقل»، «وزارة الثقافة والتعليم العالي»، «وزارة البيئة».

وما عدا أحداث هذه الوزارات ، لم يحصل اي تعديل جذري ومدروس على بنية الادارة اللبنانية ولا على ملاكاتها، باستثناء تعديل طاول ملاك «وزارة الخارجية» عام ١٩٨٠ و«وزارة البريد والبرق والهاتف» التي حولت الى «وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية» واصبحت الوزارة الاولى من حيث عديد ملاكها البالغ ٧٨٣٤ وظيفة بعد عديد افراد الهيئة التعليمية في «وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة».

ويشير تقرير «مجلس الخدمة المدنية» الى ان ابرز المشاكل التي تعيق سير انتظام العمل في الادارة اللبنانية: المراكز الشاغرة والاجراء والمتعاقدين والمؤقتين.

بالنسبة الى المراكز الشاغرة والتي بلغت ١٤٧٠٤ وظيفة ، يوضح التقرير ان هذا الشغور لم ينشأ فجأة وانما تراكم عبر سنوات طويلة وبصورة خاصة منذ بداية الاحداث حيث توقفت نسبياً اعمال المباريات، وتوقف بالتالي فرع الاعداد في المعهد الوطني للادارة والانماء على مد الادارات العامة بخريجين منه لملء وظائف الفئة الثالثة بصورة خاصة، التي تعتبر المصدر الاساسي لما يعلوها في وظائف الفئة الثانية بصورة أساسية ، والفئة الاولى بصورة نسبية.

ومع ذلك، يعتبر مجلس الخدمة المدنية في تقريره انه يمكن القول: «لو ظلت الظروف سائحة لاجراء المباريات وفق ما درج عليه «مجلس الخدمة المدنية»، في عقد الستينات، وتسيير دورات الاعداد كالمعتاد في «المعهد الوطني للادارة والانماء» ، فان نسبة كبيرة من الشغور الحاصل اليوم ستظل قائمة، وهذا يؤدي الى نتيجة خلاصتها، ان ملاكات الادارات العامة حينما وضعت، في أي وقت تم هذا الوضع، لم يكن وليد دراسة ميدانية جدية شاركت فيها ادارة الأبحاث والتوجيه للتحقق من مدى الحاجة الى عديد هذه الملاكات ، حيث ان بعضها انشيء بمعظمه عام ١٩٦١ يوم كانت الادارة المذكورة في بداية نشأتها ولم تكن تتوفر لها الكوادر والتجارب اللازمة للنهوض بمسؤلياتها في شكل فعال، وبعضها الآخر، انشيء من دون اطلاع الادارة المذكورة ومن دون الالتزام برأيها، الأمر الذي يمكن ان يوصف بعد هذا الوضع انه لم يكن مبنياً على معطيات علمية.

والى مشكلة الشواغر في ادارات الدولة، تأتي مشكلة الاجراء والمتعاقدين الذين فاق عددهم الـ ٢٠ الفا التي تعتبر أخطر المشاكل التي تواجهها الادارة اللبنانية منذ حوالى الـ ٢٠ عاما ، ذلك انه بعدما كانت الغاية الاساسية للاستخدام والتعاقد الاستعانة بكفاءات ومؤهلات خاصة للقيام باعمال ومهمات طارئة او عارضة، انحرفت هذه الغاية لتصبح الوسيلة الأساسية التي يعتمدها «الوزير» او «النائب» او «الزعيم» لارساء وتعزيز نفوذه السياسي داخل الادارة وكلما تعذر عليه توظيف «محاسيبه» بسبب عدم وجود مراكز شاغرة أو لقرار يعدم التوظيف او لعدم جرأته للرجوع الى وزارة المالية او «مجلس الخدمة المدنية» حيث كان يفترض اخذ موافقتها من أجل اقرار اي نفقة في مديرية عامة، وكان يعمد الى سياسة التعاقد.

وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسرعة خصوصا منذ العام ١٩٧٥ حيث لم يعين أي موظف في الملاك الرسمي، وأصبح معظم الداخلين الى الادارات العامة من المتعاقدين والاجراء.

ويعرض تقرير مجلس الخدمة المدنية الى مشكلة عديد الاجراء المتفاقم في الادارات اللبنانية (١٠١٧١)، مشيراً الى ان هذا العدد اذا ما قورن بعدد الموظفين العاملين في الادارات العامة البالغ ٧٤١٨ فانه يكون أمراً غير مقبول، ويقتضي تدارك نتائجه ، وبعدد الأسباب التي ادت الى بلوغ عديد الاجراء الرقم المذكور وهو:

● وجود شواغر باعداد ضخمة في ملاكات الادارات العامة، الامر الذي كان يتخذه البعض حجة يصعب ردها لاستخدام اجراء بديلين للتعويض عن الشغور.

● عدم وجود ملاكات عددية للاجراء الأمر الذي جعل سلطة الاستخدام، وهي في الغالب الوزير، تلجأ الى مزيد من الاستخدام من دون ان يحد في هذه السلطة عديد ثابت ومعين على عكس ما هو وضع ملاكات الادارات العامة المحددة بارقام لا يمكن تجاوزها.

● عدم اجازة مبدأ النقل بين الاجراء من وزارة الى أو من ادارة الى ادارة اذ لو حصل هذا النقل أو لو أجبر حصوله، من جانب «مجلس الخدمة المدنية»، لكان صادر على حجة طالبي الاستخدام الجديد باجابة طلباتهم من بين الادارات التي تزخر تحت فائض غير مجد من الاجراء. اما الادارات التي تختزن معظم عديد الاجراء المذكور هي على التوالي وحسب حجم اختزانها.

● وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

● وزارة الاشغال العامة.

● وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة.

● وزارة الصحة العامة - المديرية العامة للصحة.

● وزارة الزراعة.

● المديرية العامة للآثار.

ويضع تقرير «مجلس الخدمة المدنية» انعكاسات وجود هذا العديد من الاجراء على عاتق الدولة وفق ما يلي

● انها ترهق كاهل الدولة بعدد معظمه غير منتج وتحول بالتالي دون تحمل اعباء ملء المراكز الشاغرة في الملاكات وفقاً للاصول.

● انها تكبد الدولة كرب عمل، نفقات باهظة نتيجة دفع اشتراكاتها عنهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. اي ما نسبته ٨,٥ من المكسب الشهري لصالح فرع تعويض نهاية الخدمة و١١٪ لصالح ضمان المرضى والامومة و١٥٪ لصالح التعويض العائلي، اي ما مجموعه ٣٤,٥٪ من الكسب الشهري للاجير، في حين لا يدفع الأجير الا نسبة ٢٪ من كسبه الشهري لصالح ضمان المرضى والأمومة في مقابل ٦٪ يدفعه الموظف من أجره الشهري محسوبات تقاعدية علاوة على أية زيادة أخرى تطرأ على راتبه ونصف اول شهر يتقاضاه، و١٪ من راتبه غير الصافي لحساب «تعاونية موظفي الدولة» في مقابل التزام الدولة بما حده الاقصى ٦٪ من مجموع الرواتب غير الصافية.

والى ذلك يعرض التقرير الى تأثر سير العمل بمستوى الاجراء، بحيث اتضح من اجتماعات العمل التي عقدت مع ممثلي الادارات العامة، ان عدا كبيرا من الاجراء لم يتبين أنهم يحملون مؤهلات معينة.

وقد بلغ عدد هذا النوع من الاجراء ٥٦٤٧ من أصل ١٠١٧١ اي اكثر من النصف.

والمشكلة ان عددا كبيرا من هؤلاء الاجراء الذين لا يحملون أي مؤهل يعملون في بعض الادارات التي تعنى بالخدمات مثل وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حيث يفترض من يعمل في مثل هذه الوزارة التي تمسك بأدق وسائل العمل التي تتطور تكنولوجياً من يوم الى يوم أن يكون مزوداً ومتمتعاً بأعمق الاختصاصات وأوسع الخبرات في هذا المجال. وما يقال عن وزارة البريد يقال عن وزارة الصحة العامة.

وتطرق التقرير الى مسألة الحاق بعض أفراد الهيئة التعليمية بالادارات العامة التي تتطلب مثل هذا الالحاق، وخصوصا أن الفائض حاصل في افراد الهيئة التعليمية حيث يبلغ عددهم ٢٨٩٠٠ معلم مقابل ٢٣٦٠٠٠ تلميذا، اي نسبة ٩ طلاب لكل معلم، في حين ان هناك شواغر مؤثرة في الادارات بشكل استمرار شغورها تعطيل عمل هذه الادارات ، الامر الذي يقتضي تداركه بالحاق المعلمين بها.

ويشير التقرير الى ان اعادة جميع الملحقين الى مدارسهم غير ممكن على الرغم من وجود آلاف المراكز الشاغرة، وكذلك تثبيتهم في الادارات التي يعملون فيها، وخصوصا تلك ذات العلاقة بالجمهور، يعتبر أمراً غير جائز وليس في صالح الخدمة، لذلك فان اشتراك هؤلاء المعلمين الى جانب الاجراء في عملية ملء المراكز الشاغرة التي يستوفون شروط الاشتراك في المباراة المحصورة المخصصة لها هو الحل الاصوب على ان يعاد من لا ينجح في المباراة المذكورة الى وظيفته الأصلية كمعلم.

ويشدد تقرير «مجلس الخدمة المدنية» على «ان عملية ملء المراكز الشاغرة تأتي من حيث المبدأ في طليعة الاجراءات التي يقتضي مباشرتها من أجل تفعيل سريع لعمل الادارات العامة، حيث لا يعقل بقاء مركز شاغر ما دام تقرر إحداثه في الأساس الا اذا وجدت أسباب جوهرية تحول دون ذلك وفي اطار ما نصت عليه القوانين والأنظمة المرعية».

ويشير الى ملء المراكز الشاغرة في المطلق في مثل الظروف التي تجتازها الادارة يعتبر مجازفة للسببين التاليين:

● لأن إحداث ملاكات كثير في الادارات وخاصة الكبرى منها لم يجر حسب الأصول المرسومة قانوناً، اي بعد دراسة الجهة المختصة بذلك وهي ادارة الأبحاث والتوجيه.

● لأن هذه الأحداث قد ترتب عنها تجديد ملاكات فضفاضة تزيد على الحاجات الفعلية للادارات العامة، ويترتب على ذلك أن وجود الآف المراكز الشاغرة، كما تبين في الجداول، لا تشكل دليلاً على حاجة حقيقية يجب تلبيتها فوراً بقدر ما تشكل رقماً يقتضي اعادة درسه والتحقق من جدوى فائدته والحاجة الماسة اليه.

ويشدد «مجلس الخدمة المدنية» على ان تفعيلاً سريعاً للادارات العامة يكون بمثابة الحد الذي لا يجوز التساهل دونه والذي يتطلب المبادرتين التاليتين:

● ملء ما تبقى من وظائف الفئة الاولى في الادارات العامة.

● ملء نسبة كبيرة من وظائف الفئة الثانية وهي النسبة التي لا يجادل احد في ضرورة ملئها بالنظر لأهميتها ودورها المحدد لها في المشاركة في صنع القرار الاداري في أية ادارة كانت.

وضعية الجهاز العامل في الادارات العامة (١)

اسم الادارة	الملاك الدائم			موظفون متعاقدون		اجراء	موظفون	ملاحظات
	ملحوظ	موجود	شاغر	مؤقتون	عاديون		ملحقون	
المديرية العامة لرئاسة الجمهورية	٤٠	٤	٢٦	–	٦	١	–	
المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء	١٧٢	٥٠	١٢٣	–	١٤	٢٠	١٩	* /١٣/ وظيفة مملوءة بالتعاقد /٧/ وظائف تملأ بالتعاقد
ديوان المحاسبة	١٥٣	٢٥	١٢٨	–	١١	١٠	–	
مجلس الخدمة المدنية	٩٧	٣٣	٦٤	–	١٣	١٠	١٣	
التفتيش المركزي	٢٧١	١٤٤	١٢٧	–	–	٣٩	٤	
المجلس التأديبي العام	١٣	٦	٧	–	–	–	٣	
ادارة الاحصاء المركزي	٢٥٦	٦١	١٩٥	–	٧	١٨	–	
وزارة العدل	٢٤٩٥	٦١٨	١٨٧٧	–	٢٢	١٨٨	٦٤	* بينهم /٢٠/ مساعد قضائي
وزارة الخارجية والمغتربين	٤٢٧	٢٥٨	١٦٩	–	٥٨	١٢	٣٥	
وزارة الداخلية - المشرطة	١٣	٢	١١	–	–	–	–	
المديرية الداخلية العامة	٤٣٠	١٧٩	٢٥١	–	٢	٦٤	٢٧	يعمل في مصلحة تسجيل السيارات والآليات /٤٩/ شخصاً متعاملاً
المديرية العامة للأحوال الشخصية	٢١٠	٧٤	١٣٦	–	–	٣٢ *	٩٧	* بينهم /٧/ اجراء من ادارات اخرى
مديرية الدفاع المدني	١٢١	٦٢	٥٩	–	١١	٩٧٨	١٦	
المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين	١١	–	١١	٣٥ *	–	١٧	١٣	* موجود بينهم /١٣/ موظفاً
المديرية العامة المالية	١٦٠٩	٥٩١	١٠١٨	–	٤٢	١١٥	٢٣٥	
ادارة الجمارك	٥٩٢	٣٦٦	٢٢٦	–	–	١١	٤٢	
مديرية الشؤون العقارية - الدوائر العقارية	١٩٧ *	١٢٦ *	٧١	٤	–	٦٢	٣٧	* بينهم /١٤/ موظف ملاك «ب»
مصلحة المساحة	٢٧٠ *	٧١ *	١٩٩ *	–	–	٢٣٩	٨	* بينهم من ملاك «ب» ١٢٧/٣٦/٩١
مديرية اليانصيب الوطني	٣١	١١	٢٠	–	١	١	١	
وزارة الأشغال العامة - المديرية الادارية المشتركة	٧٦	١٩	٥٧	–	–	٢٠	–	
المديرية الاقليمية في جبل لبنان	٧٤	٢١	٥٣	٣	١	٧٦	لم يرسل بيان بهم	
المديرية الاقليمية في لبنان الشمالي	٤٦	١٩	٢٧	٢	٣	٩٩	–	
المديرية الاقليمية في لبنان الجنوبي	٤٠	٢١	١٩	٩	١	٨٩	–	
المديرية الاقليمية في البقاع	٤٦	١٧	٢٢٩	٣	–	١٠٣	–	
المديرية العامة للطرق والمباني	٣٨١	١١٠	٢٧١	٢٢	٣٥	٦٩٣	–	
المديرية العامة للنقل	١٢٧	٣٥	٩٢	–	١	١٨	١٨	
المديرية العامة للطيران المدني	٨٩٤	٢٩٣	٦٠١	–	٦	١٣٨	–	
المديرية العامة للتنظيم المدني	٢٠٣	٩٩	١٠٤	١٠٥ *	٣٥	٤٣	–	* بينهم /٦٢/ وظيفة شاغرة
وزارة التربية الوطنية المصلحة المشتركة	لا توجد معلومات			–	–	–	–	
المديرية العامة للتربية الوطنية	٢٠٩ *	٢٢ **	٣١ **	–	٤٢٣٦	١٠٠٠	–	* بالاضافة الى ٢١١٠٠ معلم ٢٣٠٠ استاذ ثانوي ** لم تعط معلومات عن أوضاع الفئتين الرابعة والخامسة
المديرية العامة للتعليم المهني والتقني	٥٣	٢٩	٣٤	–	–	٩٦ *	–	* جميعهم بالفاتورة
المديرية العامة للشباب والرياضة	٣٦	١٤	٢٢	–	٢٠	٢٦	٧٣	بالاضافة الى /٤/ مراقب كشفي و/٧/ مدرب كشفي
المعهد الموسيقي الوطني	٨	٤	٤	–	٧	–	١٤	
وزارة الصحة العامة	١٤٤٩ *	٢٧٧ *	١١٧٢ *	–	٦٧٣	١٦٢٠	٧	* بينهم من الملاك «ب» ٧٥/١٠٦/٦٨١
المديرية العامة للشؤون الاجتماعية	٢٥٨	١٦٥	٩٣	–	١٥	٢٤	–	اصبحت وزارة للشؤون الاجتماعية
وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٣	٥٤	١٣٩	١١١	٥	٨	٧	
مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤١	١٤	٢٧	٥٦	–	١٦	–	
وزارة الزراعة	١٠٧٦	٢٤١ *	٨٣٥	–	٤٤	٨٧٦	–	* يضاف اليهم /١٢١/ موظفاً كانوا يعملون في مكاتب الانتاج الحيواني - الناكية، الحرير
المديرية العامة للبريد	٢٢٩٠	٩٨٦	١٣٠٤	–	–	٤٠١	–	
المديرية العامة لانشاء وتجهيز المواصلات السلكية واللاسلكية	١٣٧٤	٢٦٦	١١٠٨	–	٣٧	٣٧٢	–	
المديرية العام لاستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية	٢٧٧٨	١٤٤٠	٢٣٣٨	–	٧٢	١٨٢٥	–	
المصلحة الادارية المشتركة	٣٥٧	٤٢	٣١٥	–	–	٥٦	–	
ادارة المراقبة العامة	٣٥	٧	٢٨	–	–	٦	–	
وزارة العمل	١١٢	٤٨	٦٤	–	٤	٤٠	٣٧	
وزارة الاعلام	٥٩٥	١٣١	٤٦٤	–	٨	٨٧	٣٦	١٢٢٩ متعاملاً
المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي	٤٧٤	١٥٨	٣١٦	–	٣٦	٧٢	–	
المديرية العامة للاستثمار	٧٣	٣٢	٤١	–	٣	٥	–	
المديرية العامة للشؤون السياحية	١٦٥	٥٥	١١٠	١٢٠ *	٨٦	٣٢	٦	* بينهم /٢٦/ موجود
المديرية العامة للآثار	١٠٢	٢٦	٧٦	–	٥	٤٩٠	–	
المديرية العامة للاسكان	٩٨	٢٩	٦٩	١٩٦ *	٢٩	٢٣	١٣٦	* بينهم /٥٣/ موجود
المديرية العامة للتعاونيات	٩٤	٢٨	٦٦	–	٤	٧	١	
المديرية العامة للصناعة	٧٧	٢٢	٥٥	–	–	٩	٤	
المديرية العامة للنفط	٣٨	١٣	٢٥	–	١	١	٣	
المجموع	٢٢٢٨١	٧٤١٨	١٤٧٠٤	٦٥٦	٥٥٥٤	١٠١٧١	٩٤٦	

(١) لحظت تسميات الوزارات والادارات العامة التي تتألف منها من دون مراعاة التغييرات الناتجة عن إحداث الوزارات الثمان نظراً لاستحالة تحديد العناصر البشرية في كل وزارة من جراء هذا الإحداث.

مشاريع قيد الدرس لقرى انموذجية ولانارة الطرق وإشارات المرور

لبنان يتجه الى الشمس لانتاج الطاقة وتخفيف التلوث

■ عقد في فندق «سمرلاند» في بيروت مؤخرا مؤتمر خاص بالطاقة، نظمته السوق الاوروبية المشتركة ورعاه وزير الموارد المائية والكهربائية في لبنان ايلي حبيقة، والقى خلاله كلمة أكد فيها ان هناك دراسات جدية يقوم بها اختصاصيون لأجل انشاء مراكز للطاقة الشمسية في لبنان وخصوصا على مستوى القرى النائية، وان الدولة اللبنانية متجهة فعلا لاعتماد الطاقات المتجددة، (الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية).

ومنذ فترة، يتداول الاختصاصيون في شؤون الطاقة في لبنان دراسات لأنشاء قريتين أنموذجيتين، احداهما تعتمد على الطاقة الشمسية والاخرى على الطاقة الهوائية حيث ستركز مروحيات هوائية وذلك في مناطق نائية في البقاع تمهيدا لمشاريع أخرى من هذا النوع، الا ان هذا المشروع تتم دراسته على المدى البعيد، في حين ان هناك مشاريع اخرى تتعلق بانارة الشوارع واشارات السير بوساطة الطاقة الشمسية قد تكون اقرب للتنفيذ. وهناك طروحات قدمت لانشاء تقاطع طرق يعتمد على الطاقة الشمسية.

لكن يبدو ان هذه المشاريع، وفق مصادر مطلعة، تواجه من قبل البعض بالانتقادات والمعارضة والاستخفاف.

وهذا البعض يستند في الانتقاد الى اخفاق اوروبا واميركا في استنباط الطاقة البديلة من الشمس والهواء.

هذا علما ان الدول الاوروبية التي تعيش شتاء طويلا وقاسيا لا يمكنها الاعتماد على الطاقة الشمسية على نطاق واسع، لأن مصدر الطاقة هذه يمكن استغلاله بصورة أساسية في البلدان الاستوائية او الصحراوية حيث الشمس متوافرة في شكل شبه دائم، ومع هذا فان كلاً من فرنسا والمانيا تعتبران من اكثر البلدان التي تستعمل الطاقة الشمسية.

والجدير بالذكر ان لبنان هو اقل البلدان استعمالا للطاقة الشمسية بين الدول العربية، وحتى في الشرق الاوسط، وذلك بسبب الحرب التي حالت دون انتشار هذه الوسيلة، في حين نجد ان سوريا والاردن وقبرص ودول مجلس التعاون الخليجي تعتمد الطاقة الشمسية في شكل واسع، وكذلك في اسرائيل مثلاً حيث تعتمد الطاقة الشمسية لتسخين المياه وكذلك الانارة وخصوصا في المناطق الشمالية لتوفير مد الشبكات.

والسؤال المطروح، الى أي مدى يمكن اعتماد الطاقة الشمسية في لبنان، وكيف، والى اي مدى تعتمد حاليا؟

نشير اولا، الى ان في لبنان مصدرين للطاقة: المائية والحرارية، (بوساطة الفيول والغاز اويل او المازوت).

ويبلغ عدد مراكز توليد الطاقة المائية حوالى الـ ١٦، بحيث تؤمن حوالى ٢٨١ ميغاوات اي ١٩٪ من مجمل الطاقة التي تنتجها المعامل في لبنان والتي تبلغ ١٥٠٥ ميغاوات. في حين يبلغ انتاج المعامل التي تعتمد على الفيول على ١٠٥٤ ميغاوات اي حوالى ٧٠٪ من انتاج الطاقة. ويبلغ انتاج المعامل التي تعتمد على الغاز والمازوت ١٧٠ ميغاوات اي ١١٪ من الطاقة. واهم المراكز الحرارية: معمل الذوق، (٦١٪ من الطاقة الحرارية)، الجية (٢٦٪) وقاديشا (١٣٪).

بعد هذا العرض، نجد ان الطاقة الشمسية غائبة في لبنان خلافا للدول المجاورة، باستثناء حالات قليلة، حيث يتم استعمالها على مستوى فردي، وذلك بسبب ظروف الحرب ولعدم وجود سياسة توجيهية حول هذا المصدر للطاقة في الدولة اللبنانية، مما جعل مفهوم الناس لهذا المصدر محدوداً وغير متداول، علما ان معظم المشاريع الضخمة التي يتم انشاؤها في بعض الدول العربية، (الخليجية)، والتي تعتمد على الطاقة الشمسية، تلتزمها شركات ومهندسون لبنانيون.

ومع هذا، فان اعتماد الطاقة الشمسية ليس غائبا كليا عن لبنان، ولكن بشكل خجول، يعتمد في شكل خاص لتسخين المياه في المساكن، وفي الأشرفية بعض البنايات (تعد على الأصابع) تعتمدها لتسخين المياه والانارة. كما ان في لبنان بعض المعامل لتصنيع أدوات تعتمد هذه الطاقة، (المرايا والمواسير)، في صيدا بشكل خاص، ولكنها تكنولوجيات بدائية.

كما ان بعض المستشفيات تعتمد الطاقة الشمسية ايضا لتسخين المياه في خزاناتها.

ان لبنان يعتبر من اكثر البلدان التي يمكن الاعتماد فيه على الطاقة الشمسية مصدرا للطاقة، لأن في لبنان ٣٠٠ يوم شمس في السنة و٦٥ فقط غير مشمس، ونظرا لارتفاع كلفة الكهرباء، يرى المسؤولون عن الشركات التي تهتم باستهلاك الطاقة في لبنان، انه آن الأوان لكي يتعرف اللبنانيون في شكل موسع وعملي على الطاقة الشمسية وفوائدها، وحان الوقت لترويجها في لبنان، وذلك بتنظيم حملة لترشيد المواطن لمعرفة فوائدها وعلى الدولة ان تسهم في هذا الموضوع.

□ ما هي فوائد استعمال الطاقة الشمسية؟

قبل استعراض فوائد استعمالها لا بد من الاشارة الى هدفها الاساسي وهو توفير الطاقة الكهربائية المعتمدة بوسائل اخرى وليس الاستغناء عنها او الغاء تقنية معينة على حساب تقنية الطاقة الشمسية. ووراء مشاريع الطاقة الشمسية مؤسسات عالمية ليس هدفها احراز تقنية انما توفير الطاقة الكهربائية المعتمدة بوسائل اخرى، والتي تستنزف يوما بعد يوم باعتماد وسائل اخرى طبيعية وغير مهددة بالانقراض، وهي مرشحة حاليا لكي تكون البديل في المستقبل والتقدم في مجالها مستمر، نظرا لفوائدها الكثيرة وأهمها:

● توفير الطاقة حيث باستعمال الطاقة الشمسية نحد من استعمال الطاقة الاخرى ونخفف بذلك من حرق الفيول في معملي الذوق والجيه، وبتوفير استعمالها، توفير في تسديد فواتير الكهرباء، والتي اصبحت مرتفعة جدا والناتجة عن كلفة موادها، في حين ان الطاقة الشمسية مجانية وتنحصر كلفتها في عملية صيانتها. بحيث تنحصر كلفة استعمال الطاقة الشمسية في عملية تركيب التجهيزات، (مكلفة اكثر من غيرها ربما)، علما ان التجهيزات المستعملة في لبنان محدودة، (مرايا ومواسير)، وليست مفبركة، خصوصا انها محصورة بتسخين المياه او الانارة، وغير مستعملة بعد. بينما استعمالات أخرى تقتضي تجهيزات اكبر وأدق لا تؤمنها المعامل الموجودة، علما ان شركات محدودة في العالم تستطيع تصنيع أجهزة الطاقة الشمسية خصوصا المرايا Photo Cellule، (محصور تصنيعها في الناسا)، اما في لبنان فلسنا في حاجة لتجهيزات كبيرة وضخمة اولا لوجود الشمس في شكل دائم لا تحتاج معه لأجهزة بالغة الدقة تخزن لمدة طويلة الاشعة.

اما كلفة التجهيز فهي تقريبا حوالى ٦٠٠ دولار لتسخين المياه فقط، الا ان استثمار هذه الطاقة على المدى البعيد يؤمن التوفير الكامل، اذ وفقا لدراسات تبين انه باستثمار الطاقة الشمسية على مدى ٥ - ٦ سنوات يمكن استرداد كلفة تسخين المياه بوساطة الكهرباء.

● تخفيف التلوث الناتج عن المعامل الكهربائية ومصافيها، اذ بقدر ما تستعمل الطاقة الشمسية بقدر ما يخف عمل المعامل الحرارية. اي بدل تشغيل معامل عدة لانتاج الطاقة، يشغل عدد اقل منها طالما ان هناك طاقة بديلة، وهذا الامر يحصل مع استعمال الطاقة الشمسية في لبنان على نطاق واسع، اي لدى انشاء مراكز كبيرة لانتاجها، إذاً الطاقة الشمسية مربوطة بالتلوث، بقدر ما نذهب نحوها بقدر ما نخفف تلوثا عن الانسان والبيئة.

● حل مشكلة الكهرباء في لبنان وهي كبيرة خصوصا على اثر الحرب، حيث يمكن تأمين مصادر أخرى تدعم المصادر المتوفرة. فعلى صعيد الدولة، لبنان في حاجة الى ما لا يقل عن ٦٠٠ ميغاوات زيادة عن انتاجه للطاقة الكهربائية، اي نحن في حاجة الى معمل اضافي بقوة معمل الذوق.

تبلغ تكاليف انشائه ملايين الدولارات، وبتشغيل الطاقة الشمسية كقوة اضافية سيكون توفيرا كبيرا للطاقة وبديلا لانشاء معامل اخرى كلفتها هائلة، خصوصا ان الطاقة الشمسية تلتزمها شركات خاصة الا اذا ارادت الدولة انشاء مراكز للطاقة الشمسية.

● ونتيجة لاستعمال الطاقة الشمسية، تخفيف التلوث. سيحصد لبنان نتيجة مهمة على الصعيد الصحي، خصوصا ان الدولة اللبنانية تسعى لتأمين الطبابة للمواطن وخصوصا الامراض الصدرية وامراض الربو والتي اصبحت تشكل نسبة مرتفعة جداً في لبنان، والدولة متجهة لتحمل نفقة طبابتها، وبتأمين هذا المصدر للطاقة والتخفيف من عمل معامل الطاقة الحرارية ستخف حتماً نسبة هذه الامراض.

□ كيف يمكن توسيع نطاق استعمال الطاقة الشمسية في لبنان؟

يجيب المهندس عماد معتوق، أمين سر الجمعية اللبنانية للسيطرة على الطاقة (ALME): ان استعمال الطاقة الشمسية يفيد في شكل خاص للتوفير في تسخين المياه وهي الاكثر استهلاكا وكلفة وبالتالي يمكن استعمالها في:

١- تسخين المياه في المدارس والمستشفيات.

٢- لتأمين الكهرباء لمراكز الاتصالات النائية في المناطق البعيدة التي لا تصلها الكهرباء في لبنان وهي كثيرة.

٣- استعمالها في المستشفيات النائية.

٤- يمكن استعمالها في بعض قطاعات الزراعة، وخصوصا في المناطق النائية التي تحتاج للكهرباء، خصوصا في سهلي البقاع وعكار وجنوبي البلاد حيث يمكن استعمالها في ضخ المياه.

ويشير المهندس معتوق الى ان تسخين المياه بواسطة الطاقة الشمسية يمكن ان يصل الى ٨٠٪.

اما استعمال الطاقة الشمسية لغايات أخرى في لبنان فهذا يحتاج الى بنية أساسية Infrastructure معدة خصيصا لاستعمال الطاقة الشمسية. اي ان اعتماد الطاقة الشمسية للتدفئة والتبريد مثلا يحتاج لعملية عزل للجدران بحيث لا تدخل الحرارة والرطوبة ولا تخرج بسرعة، وهذا يحتاج الى معدات كبيرة تدخل في البنية الاساسية، مما يقتضي معها اعداد هندسة داخلية خاصة وغير تقليدية للبناء الذي سيعتمد الطاقة الشمسية، اي ان الهندسة الداخلية تعد بطريقة تسخر فيها لاستعمال الطاقة، مما يفرض على المهندس وضع خطوط جديدة لهندسته تتوفر فيها نواحي جمالية للبناء غير تقليدية.

ومن هنا فان الكلفة في اعتماد هذا المصدر للطاقة تكون في شكل خاص عند اعتمادها للتدفئة والتكييف وليس في تسخين المياه، حيث يكفي وضع المرايا وامداد المواسير.

من هنا ينصح المهندس معتوق الدولة اللبنانية باستثمار الطاقة الشمسية في الوسط التجاري الذي لم تبدأ بعد فيه ورشة البناء، وبذلك يمكن ادخال المعدات اللازمة في البنية التحتية الاساسية وهندستها خصوصا لاعتماد مصدر الطاقة هذا، مما سيؤمن توفيرا كبيرا في استعمال الطاقة فيما بعد، يغطي كلفة الانشاءات المطلوبة لاعتماد الطاقة الشمسية.

□ هل يمكن الاستغناء عن مصادر الطاقة الكهربائية باستعمال الطاقة الشمسية؟

نعم، ولكن ذلك يحتاج الى مراكز ومعامل او معدات ضخمة، خصوصا ان هذه المعدات لديها قدرة على تخزين الاشعة بحيث تحتاج لنصف ساعة شمس فقط، لكي تخزن ما فيه الكفاية يوميا، وفي حال غياب الشمس طويلا، فانها قادرة على التخزين من الضوء والحرارة في الجو، وبقدر ما يكون عدد المرايا Photo Cellule اكبر بقدر ما تكون قوة الطاقة المؤمنة اكبر.

وعلى هذا المبدأ تعتمد انارة الشوارع على الطاقة الشمسية، فهذه العواميد السهلة التركيب في أعلاها مرآة وضوء، عند الفجر تنطفىء لوحدها وعند حلول الظلام تضيء لوحدها، بحيث تخزن في النهار وتصرف في الليل ما خزنته اضاءة.

والامر نفسه ينطبق على الاعلانات التي تضاء في الليل، فهي تعتمد الاسلوب نفسه، ونراها بكثرة في لبنان، وقد نجحت كثيرا بأسلوبها، ولا ننسى ان اعتماد هذه الطاقة ليس للاستغناء عن الطاقات الأخرى، بل للتوفير منها ولتكون البديل.

من هنا يرى الخبراء في علم الطاقة الشمسية والشركات التي تروج لاستعمالها للأهداف التي ذكرناها آنفا، ان على لبنان البدء بالتفكير جديا بمصدر الطاقة هذا واعتماده في اكثر من مجال ومنطقة وعلى نطاق أوسع بكثير مما هو عليه الآن، وان يسير سنة بعد سنة نحو التخفيف من اعتماد مصادر الطاقة الكهربائية الاخرى اذا كان الاستغناء عنها صعباً، خصوصا ان الاتجاه السائد في العالم هو توجيه وترشيد الناس للتخفيف والتقنين في استعمال الطاقة للتخفيف من عملية انتاجها، والاتجاه الى مصادر الطاقة الطبيعية (الشمس والهواء) البديلة.

في لبنان، لا زلنا في أول الطريق كما يقول المهندس عماد معتوق، ونحتاج الى حملة اعلامية واسعة النطاق من اجل تعريف الناس على فوائد الطاقة الشمسية وعلى الدولة تبني هذا المشروع والسير فيه باصرار.

واذا كانت الدولة عاجزة عن حزم خيارها على نطاق واسع فبامكانها ان تلجأ الى حلول جزئية من خلال:

١- انارة الشوارع في المناطق الجبلية والنائية بوساطة الطاقة الشمسية وهي بذلك تنير مناطق مظلمة وتحل مشاكل السير. علما انها لا تحتاج الى وقت طويل لتنفيذها، اذ ان هذه الانارة لا تحتاج الى معدات ولا الى امدادات، فقط تحتاج الى معدات جاهزة مسبقا تركز في الأماكن المطلوبة تماما كزرع شجرة (كلفة العامود ٣٠٠٠ دولار).

في حين ان انارة الشوارع العادية تحتاج لمد خطوط وحفريات وغيرها وكلفتها ايضا باهظة، في حين ان الكهرباء تكاد لا تعرفها تلك المناطق او انها تزورها نادرا.

وانارة الطرقات يجب ان لا تقتصر على المناطق النائية بل في المدن ايضا.

٢- اعتماد تسخين المياه على الطاقة الشمسية في شكل الزامي، تفرضه الدولة على الجميع وذلك توفيرا للطاقة وتخفيفا للتلوث.

وهنا يمكن للدولة الحصول على مناقصات مع شركة او شركات معينة تلزمها هذا المشروع ليعمم على كل لبنان في شكل الزامي، وذلك بأسعار مقبولة وحتماً هذه الأسعار ستنخفض مع عملية العرض والطلب.

٣- ولتشجيع استعمال الطاقة الشمسية يمكن للدولة تسليف المواطنين لاعتماد هذا المشروع، على أن يسددوا الأقساط على دفعات، كما بامكانها ان تلتزم هذا المشروع على نفقتها مقابل ضريبة معينة تفرض على المواطنين.

ارتفاع في احتياطي العملات الصعبة وتخفيض معدل الفائدة على الليرة

السعودية في المنزلة الأولى بين الدول المستوردة من لبنان

■ أظهرت أرقام احصائية نصف شهرية أصدرها مصرف لبنان المركزي، ان الموجودات لدى المصرف من العملات الأجنبية ارتفع باكثر من ٦٤ مليون دولار في منتصف حزيران/يونيو عما كان عليه في نهاية أيار/مايو ووصل الى ما يزيد على ٢.٨٨ مليار دولار.

وقال بيان البنك المركزي، ان حجم موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية في ١٥ حزيران/يونيو الماضي زاد على ٢.٨٨ مليار دولار، أي بارتفاع اكثر من ٦٤.١٣ مليون دولار عما كان عليه في نهاية ايار/مايو الماضي.

من جهة ثانية، أعلنت جمعية مصارف لبنان ان الفائدة الفضلى على الليرة اللبنانية أصبحت ابتداء من يوم الجمعة ١٧ في المائة بعد ان كانت ٢٠ في المائة.

واعلنت الجمعية في بيان، انها قررت بعد اجتماع استثنائي عقده مجلس ادارتها خفض معدل الفائدة الفضلى على الليرة اللبنانية ومعدلات الفوائد القصوى الدائنة على الحسابات بالليرة اللبنانية.

وقال البيان: «ان مجلس ادارة الجمعية بحث خلال الاجتماع في موضوع معدلات الفوائد على الليرة اللبنانية، بهدف تفعيل الاقراض بالليرة اللبنانية وفي سياق الانخفاض المستمر في معدلات الفوائد على سندات الخزينة منذ مطلع هذه السنة».

وكان هذا ثالث تخفيض من نوعه هذه السنة، اذ خفضت الفائدة الفضلى في شباط/فبراير الماضي الى ٢٢ في المائة من ٢٦ في المائة ثم خفضت الى ٢٠ في المائة.

وعند تولي رفيق الحريري رئاسة الحكومة اللبنانية في تشرين الاول/اكتوبر سنة ١٩٩٢ بهدف اعادة اعمار البلاد انخفض معدل الفائدة الفضلى من مستوى قياسي بلغ ٦٠ في المائة الى ٢٧ في المائة.

على صعيد آخر أظهرت الدراسات ان الصادرات الصناعية اللبنانية في شهر ايار/مايو الماضي سجلت تراجعاً زاد على سبعة في المائة عما كانت عليه في الشهر الذي سبقه.

وقالت أرقام شهرية تصدرها المديرية العامة للصناعة، ان الصادرات الصناعية اللبنانية في شهر ايار /مايو بلغت اكثر من ٢٨.٤٧ مليار ليرة لبنانية اي بتراجع نسبته ٧.١١ في المائة عما كانت عليه هذه الصادرات في شهر نيسان/ابريل.

وتبلغ قيمة هذه الصادرات بالدولار الاميركي ١٦.٨٧ مليون دولار في مقابل اكثر من ١٨.١٠ مليون دولار في نيسان /ابريل.

وعزت المديرية هذا الانخفاض الى العطل الرسمية العديدة التي صادف وقوعها في الشهر الماضي وأخرت عمليات التصدير.

وحلت المملكة العربية السعودية في المنزلة الاولى بين الدول العربية المستوردة من لبنان وبلغت نسبة ما استوردته ٤٥.٧٩ في المائة من مجموع الصادرات وجاءت بعدها سورية بنسبة ٧.٨٥ في المائة ثم الاردن الذي بلغت حصته ٧.٢٩ في المائة.

واحتلت فرنسا المرتبة الاولى بين الدول الاوروبية المستوردة للمنتوجات الصناعية اللبنانية فبلغت حصتها ٣.٩٥ في المائة من مجموع الصادرات الصناعية اللبنانية وحلت بعدها بريطانيا بنسبة ٣.٠٩ في المائة.

واهم السلع المصدرة كانت الألبسة بنسبة ٣٦.٨٨ في المائة من المجموع والمواد الغذائية والمعلبات بنسبة ١١.٨١ في المائة.

«انترا للاستثمار» تحرّك دعواها ضد روجيه تمرز

■ قرر مجلس الادارة الجديدة لشركة «انترا للاستثمار» نبش جميع الملفات القضائية والحسابية والمالية العائدة الى فترة تولي روجيه تمرز، رئاسة مجلس ادارة «انترا» حتى اليوم، حيث ظهرت فضائح كبيرة واختلاسات خيالية تعرضت لها الشركة وكادت تؤدي بها الى كارثة حقيقية. مصادر على رفعة في المستوى، كشفت ان الادارة الجديدة أعادت توكيل محامين جزائيين كبار وضعوا يدهم من جديد على ملف الدعوى لملاحقة روجيه تمرز على جميع الأفعال التي ارتكبها وعلى كل شركائه وكل من يظهره التحقيق متواطئاً أو مساهماً في الانتهاكات والتجاوزات التي حصلت داخل «انترا» أو خارجها ومهما كانت صفة الشخصيات التي أسهمت حتى ولو احتاج ذلك الى دعم سياسي. وذكرت المصادر ان الادارة ستسعى الى الاستعانة بفرنسا لمساعدتها في الضغط لدى «الانتربول» لملاحقة روجيه تمرز واحضاره الى لبنان، خصوصا انه سبق وصدرت مذكرات باحضاره بوساطة «الانتربول» لكن هذه المذكرات لم تنفذ.

واعلنت المصادر نفسها ان القرار بفتح هذا الملف مجدداً هو من الجدية بمكان ولا رجعة عنه. فمجلس الادارة يتبع سياسة «تنظيف البيت»، وهو جاد بازالة كل رواسب التجاوزات والمخالفات التي حصلت على عهد تولي روجيه تمرز وجماعته مقدرات «انترا»، وذلك كمقدمة لاعادة الثقة بالشركة التي تملك الدولة نسباً كبيرة في أسهمها تحضيراً لتفعيلها، خصوصاً ان قيمة الاختلاسات لا تقل عن ٢٥٠ مليون دولار اميركي.

ومعروف ان الدعوى القضائية قد رفعت سابقاً وجمدت في النيابة العامة التمييزية، الى ان أعاد مجلس الادارة الجديدة تحريكها عبر تكليف المحامين الموكلين الذين طالبوا التحقيق مجدداً في القضية، واحضار روجيه تمرز وجميع شركائه والشهود، خصوصا بعدما اكتشفت الادارة ان الجمعيات العمومية لم تبرىء ذمة أعضاء مجلس الادارة.

على صعيد آخر توصلت «انترا» الى حل مشكلة بنك B.B.P في باريس، واقفلت هذا الملف منذ ما يقرب من الشهر، في حين ما زالت تعاني الشركة من مشكلتين عالقتين: الاولى في قطر والثانية في الاردن، بالنسبة الى فروع «بنك المشرق» في البلدين. ولكن الشركة ستسعى لتسوية هذه الديون، توصلاً لازالة كل ما أساء الى سمعة «انترا»، وعند ذلك سيعود القطريون والكويتيون الى مجلس الادارة وستتمكن بذلك من تفعيل الشركة من خلال وجود شركاء أقوياء. وأكدت مصادر مأذون لها بالكلام ان تفعيل دعوى روجيه تمرز القضائية ستعزز الثقة لدى العرب مجدداً، واشارت الى انه حتى نهاية هذا الصيف يكون مجلس الادارة الجديدة قد انتهى فعلاً من جميع المشاكل العالقة وتوصل فعلاً الى «تنظيف البيت». وان ذلك سيترافق مع خطة اعادة بناء البنية الادارية لـ «انترا».

تصورات رئيس مجلس ادارة شركة البوتاس الأردنية

إنفاق ٧٩,٨ مليون دينار على مشاريع استثمارية جديدة

■ من المفاجآت الغريبة في أسواق لندن هذه الأيام، هو ان تجد العنب الأردني في سوبر ماركت «سينزبري» الواسعة الفروع في أنحاء بريطانيا شتى. وظهور عنب الأردن في هذه المخازن الكبرى هو ظاهرة غير عادية الى جانب فاكهة يافا وعصيرها. فهل تعني هذه الظاهرة ان اللوبيات اليهودية في العالم قد أزالت الحصار على المنتوجات العربية والأردنية من بينها؟ وهل صحيح ان هذه اللوبيات كانت تملك «القوة» لفرض الحصار على المنتوجات العربية داخل بريطانيا؟

اذن... هناك شيء جديد في أفق المنتوجات الاردنية الذي انفتح على العالم باتفاقات السلم مع اسرائيل التي أرست قواعده «منظمة التحرير الفلسطينية» كما هو معروف.

فهل يمكن القول، والحالة هذه، ان هناك تعاوناً غير مباشر بين الأطراف المعنية بالسلم؟

قبل بضعة أسابيع أعلن علي النسور، رئيس مجلس ادارة «شركة البوتاس العربية»، ان خطة الشركة الاستثمارية للسنوات الست (١٩٩٤ - ٢٠٠٠) تتضمن الانفاق على مشاريع استثمارية عدة جديدة اضافة الى تطوير ورفع كفاءة المصانع الحالية، والتركيز على تنمية المجتمع المحلي بكلفة تقدر بحوالى ٢٨٠ مليون دينار أردني.

وهذا المبلغ الذي قدره، رئيس مجلس الادارة، ليس مبلغاً صغيراً اذا ما قيس بالمبالغ الموضوعة تحت تصرف الشركات الأخرى.

ولكن، كيف يتصور رئيس مجلس الادارة عمليات الانفاق على تطوير هذه الشركة الفريدة من نوعها في الأردن نظراً لأن الجانب الاسرائيلي يقوم من جهته بعمليات انتاج وتصدير؟

يقول النسور: «ان الموازنة الراسمالية للشركة قدرت لعام ١٩٩٤ بما يقرب من ٧٩,٨ مليون دينار لاغراض تمويل مشاريع الشركة للتوسع في انتاج «البوتاس»، والمباشرة في تنفيذ الصناعات الكيماوية المتفرعة عن صناعة «البوتاس»، حيث يتوقع انفاق حوالي ٥٤,٨ مليون دينار من أصل الموازنة الراسمالية المنوه عنها لغايات تطوير المصانع الحالية عن طريق زيادة أجهزة البلورة واسطول النقل وتأمين المياه والطاقة، اللازمة لمشاريع التوسع في الانتاج ورفد سدود الملاحات، كما تتضمن المشاريع استكمال المرحلة الاولى من التوسع التي ترفع الطاقة الانتاجية للمصانع من ١,٤ الى ١,٨ ملايين طن. ومن المتوقع الانتهاء من بنائها والمباشرة بتشغيلها خلال النصف الأول من هذا العام بالاضافة الى استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمرحلة الثانية من التوسع والأعمال التحضيرية الأولية اللازمة لذلك».

ويمضي رئيس مجلس الادارة قائلاً:

«تهدف هذه المرحلة الى زيادة الطاقة الانتاجية من ١,٨ - ٢,٢ مليون طن من «البوتاس» ويؤمل تنفيذ المرحلة المذكورة خلال السنوات الاربع المقبلة والتي تقدر كلفتها بحوالى ١٨٠ مليون دينار».

صحيح ان علي النسور، يركز في تخصيص هذه المبالغ الكبيرة قياساً بطاقة الاردن الانتاجية في المجالات الأخرى الموازية. ومن أجل زيادة القدرة الانتاجية الا انه لم يوضح ما اذا كانت هناك أسواق لاستيعاب مثل هذا الانتاج الذي يصل حسب تقديره الى مليوني طن في السنة الأولى، ثم أين هي هذه الأسواق، هل هي في العالم العربي؟ وكذلك لم يشر الى المنافسة الاسرائيلية وكيف تواجهها الشركة في الأسواق العالمية. ثم ما هو نوع الانتاج الذي تسوقه الشركة في العالم العربي مثلاً؟

يقول علي النسور، ان هناك دراسات للجدوى الاقتصادية. وهذه عبارة يقولها الآن أي محلل لوضع اقتصادي مستقبلي، ولكن استعمال الكلمات الاقتصادية العلمية لا يوصل الى النتيجة المتوخاة، وفوق هذا كله لا يضع خطوط السلامة لأي مشروع.

فالسوق العالمية لا تخضع لرؤية المحللين الاقتصاديين والماليين كما هو معروف. فهناك مفاجآت قد تؤدي الى كوارث. ثم ان النسور لم يقل في الواقع ما هي قدرة السوق المحلية على استيعاب منتوجات الشركة. اما في الاسواق العالمية فان ما يطرح من منتوجات للشركة في اسواق لندن مثلاً، يقل من حيث المنافسة عن منتوجات الشركات الاسرائيلية.

ولكن هناك جوانب أخرى مهمة جدا في برنامج الشركة الذي قدمه رئيس مجلس الادارة، وله خواص قلما تطرح في نطاق نشاط الشركات ذات الطابع الاقليمي والعالمي. مثال ذلك، مساهمة الشركة في تطوير المجتمع المحلي عندما يقول:

«ان الشركة قد أقرت ضمن موازنتها للسنة المالية الحالية انشاء وحدة لتنمية المجتمع المحلي ضمن الهيكل التنظيمي للشركة لتكون مسؤولة عن تقويم ودعم المشاريع الانتاجية للمجتمع المحلي، حيث يتم نشاط هذه الوحدة بالتنسيق والتعاون مع الشركات الكبرى الأخرى العاملة في المنطقة من خلال تأسيس صندوق خاص يتم تمويله من هذه الشركات للاشراف على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

ويمكن القول ان مساهمة الشركة في تطوير المجتمع المحلي ليس سهلا. وقد يكون سهلا على الورق، ولكن ما سيواجه الشركة من نفقات غير متوقعة قد يجعل الموضوع كله اكثر تعقيدا. ويلاحظ في هذا الصدد ان محاولات جرت من قبل ومن شركات تملكها الدول.

و«شركة البوتاس» ما تزال في اطار القطاع العام الى حد ما. ولكن... ماذا لو تحولت الى القطاع الخاص. اللهم اذا كان الموضوع كله داخلاً في اللعبة السياسية المحلية.

يقول أحد الخبراء: الشركات التي حاولت الخصي في مثل هذه المشاريع ونقلها من الورق الى التطبيق الفعلي، قد لجأت الى ما يسمى بالمشاريع الريادية. اي ان تضع الانموذج التطبيقي، واذا حقق الانموذج النجاح المتوقع فيمكن عندئذ السير فيه. أما المضي فوراً خارج الانموذج الى المجتمع بأسره فأمر محفوف بالمخاطر.

وهناك بالطبع ما يستحق التوقف عنده في المشروع الذي قدمه علي النسور: السؤال التالي: من أين ستأتي الشركة بالمال اللازم لتمويل هذا المشروع؟

يقول المهندس النسور: «ان الشركة وضعت خطتها التحويلية اللازمة لتغطية هذه النفقات على أساس الاقتراض من البنوك المحلية ومؤسسات التمويل الدولية بالاضافة الى دراسة امكانية زيادة رأس مال الشركة بنسبة معقولة».

اذن الشركة لا تمول المشاريع التوسيعية من أرباحها الحالية التي لم يذكر علي النسور كم بلغت هذه الأرباح. وانما ستمولها من القروض المحلية والدولية.

وهنا لا بد من التوقف طويلاً، اذ من السهل ان تسير بسرعة في الطريق الصحراوي الواسع، ولكن قد يجوز ان يكون الطريق هو الطريق الخاطئ، الذي يوصل الى مكان آخر.

مثال ذلك، ان المدير العام للشركة سليمان الهرايري يقول، ان من أهم المشاريع الاستثمارية التي ستتولى الشركة انشاءها هو «مجمع البحر الميت» الكيمياوي والمقدر رأس ماله بحوالى ٦٠ مليون دينار أردني وتسهم فيه «شركة البوتاس» بنسبة ثلاثين في المائة، أي بثمانية عشر مليون دينار فقط من ستين مليون دينار. واما باقي التمويل، فيتم عن طريق مشاركة عدد من المؤسسات والمصارف الاردنية عن طريق شركة تشرف على هذه المشاريع.

ولكن... تبقى مسألة أخرى: ما هي الضمانات التي تقدم للشركات المساهمة هذا اذا حصرت في الجانب الاردني؟

لقد كان يقال انك اذا أردت ان تزور الفلاحين فالبس «السروال» ولكن لو لبست «السروال» هذه الأيام وأنت تزور الفلاحين، لاحضروا لك «بذلة» اوروبية لكي تستر عورتك.

اسرائيل

ترحيل العمال الفلسطينيين غلّى العقارات واستقدام التايلانديين والرومانيين لحل المشكلة

■ يرى زائر القدس هذه الأيام صفوفاً من المنازل الجديدة المبنية على تلال منحدرة تهيمن على مركز التبضع الجديد الضخم في غرب المدينة المسمى «ملحا».

ولم ينته العمل بعد في هذه المنازل التي تتألف جدرانها الخارجية من الحجر القدسي الذهبي اللون وتغطيها السقوف، اذ لا توافد ولا تمديدات صحية ولا كهرباء فيها بعد.

وفي الجهة المقابلة من المدينة في حي «تالبيوت» يقول اسحق، مدير الانشاءات في موقع انشائي مهجور، وهو يركز نظارتيه على أرنبة أنفه: «لا يأتي الآن فلسطينيون من الاراضي (المحتلة) للعمل هنا، ومن دون الفلسطينيين يتوقف النشاط».

وأدى اغلاق الحدود بين اسرائيل وبين الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ الى تفاقم مشكلة أصبحت معالجتها الآن من أولويات حكومة اسحق رابين، رئيس وزراء اسرائيل وحكومته العمالية المعتدلة، وهي مشكلة الارتفاع الحاد الذي تشهده أسعار المساكن. والمعلوم ان اغلاق الحدود يُبعد الفلسطينيين كافة تقريباً عن مراكز أعمالهم الموجودة في داخل اسرائيل ما قبل ١٩٦٧.

وبعد اجتماعات متتالية للوزارة الاسرائيلية على مدى أشهر، انتهت الى الموافقة على تدابير من شأنها تخصيص أرض العام الجاري تستوعب ٥٠ الف وحدة سكنية جديدة وتوفر اسكاناً أرخص ثمناً لأكثر الاسرائيليين حاجة اليه، ومن شأنها ان توفر ايضا حافزا للمقاولين لكي يتموا انشاء المساكن بأسرع ما يمكن من الوقت.

لكن هذه التدابير، على أهميتها، لا يمكن ان تؤدي الى تحسن كبير او ملفت في الوضع الاسكاني العام في اسرائيل.

وتكمن المشكلة في جوهرها في عدم توازن العرض والطلب. اذ يقول الكس لوسكي، الوكيل العقاري «في القدس» على سبيل المثال: «يوجد طلب كبير جدا فالكل يريد أن يسكن فيها، لكن لا يوجد من الاراضي ما يكفي لاسكان جميع الراغبين».

وجاءت محدودية العرض من الروتين الحكومي الذي يحول دون تخصيص أماكن جديدة للانشاء ومن تعدد اللجان المحلية والاقليمية والوطنية العامة التي يجب ان توافق على اي تخصيص لأرض جديدة للانشاء.

يتمهل المقاولون في أعمال الانشاء لأنهم يدركون ان أسعار الاراضي والمساكن دائما في ارتفاع حاد. وكلما طال أمد المشروع الانشائي تمكنوا من طلب أسعار أعلى من السابق وهكذا دواليك.

ولكن اغلاق الحدود بين اسرائيل وبين الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ عرقل أنشطة حتى المقاولين الذين يعملون بسرعة. ففي الماضي اشتغل ٦٥ الف فلسطيني بأعمال الانشاء، داخل اسرائيل، ولهذا وافقت الوزارة الاسرائيلية، على مضض على الغاء أمر اغلاق الحدود بالنسبة الى ١٣ الف فلسطيني فقط.

ويقول يهودا غورين، نائب مدير جمعية المقاولين، رداً على سؤال عن العوامل التي تحول دون تشغيل الاسرائيليين لا سيما ان معدلات البطالة في اسرائيل كلها تصل الى عشرة في المائة: «ان العاطلين عن العمل في اسرائيل لا يستطيعون اجمالاً العمل في المجال الانشائي، ولا يمكن الا تشغيل حوالى ٣٥٠٠ منهم في هذا المجال».

وفي اعتقاد غورين ان تعويضات العاملين في القطاع الانشائي تنافسية وجيدة، ويشدد على ان الفلسطيني والاسرائيلي متساويان في ذلك. اذ يحصل احدهما على ما بين ٢١٠٠ شاكل (٤٦٠ جنيها استرلينيا)، و٣٥٠٠ شاقل في الشهر، وهو تعويض يقل. لكن ليس كثيراً، عن متوسط أجور الاسرائيلي.

وعمدت اسرائيل أخيرا الى جلب عمال الانشاء من تايلاند ورومانيا ومن دول اخرى حيث اليد العاملة رخيصة. ويقول غورين: ان اسرائيل سيكون فيها ٢٦ الف عامل اجنبي في قطاع الانشاءات. وسيكون الحد الأدنى لتعويضات الواحد منهم ١٥٠٠ شاقل في الشهر.

لكن في حين يجد النقص في العمالة والأرض من العرض، يزدهر الطلب ويرتفع، وعلى رغم ان «مجيء» عشرين الف مهاجر روسي في الشهر، وهو ما كان يحدث قبل حرب الخليج، صار نسبياً منسياً، لا يزال متوسط عدد المهاجرين الجدد حوالى ستة آلاف نسمة في الشهر. وقبل اتفاق الحكم الذاتي الذي تم عقده مع الفلسطينيين كان بوسع الاف الأسر المفتقرة الى المال ان تجد مساكن زهيدة الثمن نسبيا في الضفة الغربية، لكن لا يشتري مسكناً في المستوطنات في الوقت الراهن، الا المسيئس الذي تدفعه عقيدته الصهيونية الى ذلك. وبات لا مفر من ازدياد الطلب مرة اخرى على المساكن داخل اسرائيل نفسها، اجلاً او عاجلاً، عندما تقدم الحكومة الاسرائيلية تعويضات للمستوطنين الراغبين في مغادرة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

اضف الى هذه العوامل كلها، ان ما هو بمثابة الوقود للطلب هو الاستثمارات اليهودية غير الاسرائيلية في القطاع العقاري الاسرائيلي، التي تشكل، حسب ما يقول بني لوفال، الناشط في وكالة «انغلو ساكسون» العقارية، بين ٤٠ و٥٠ في المائة من الأموال المخصصة لشراء المساكن في أفضل مناطق القدس وتل ابيب والمدن الساحلية مثل هرزليا ونالتانيا.

وفي حكومة الليكود السابقة، كان اريييل شارون، اللواء، ووزير الدفاع السابق في اسرائيل، وزير الاسكان المسؤول الأعلى عن شؤونه كافة، وتخطى شارون الروتين الحكومي وانفق عشرات ملايين الدولارات في سبيل حفز المقاولين وتسبب في فورة في القطاع الانشائي.

وركز شارون معظم جهوده الانشائية على جنوب اسرائيل في صحراء النقب حيث كانت الوظائف والاعمال نادرة نسبياً، وحيث كان حتى المهاجرون الجدد يأنفون العيش هناك. وفيما تحاول حكومة رابين معالجة هذه المشكلة الشائكة، اي مشكلة الاسكان، لا يزال عدد كبير من المساكن التي بناها شارون فارغاً.

الى هذا يقول جوليان اوزان: ان نقطة البدء بالنسبة الى الأجانب الراغبين في التعامل التجاري مع فلسطينيي الضفة الغربية في فندق «اميركان كولوني هوتيل» (فندق المستعمرة الاميركية) في القدس الشرقية العربية، فهذا الفندق يوفر قاعدة جيدة، لأن الفلسطينيين لا يحبون الذهاب الى الجهة اليهودية من المدينة، لكن ما يجدر بالأجنبي ان يدركه تمام الادراك هو انه اذا كان يرغب في الاجتماع الى الاسرائيليين، عليه ان يدرك ان عددا كبيرا منهم يعتقد ان الفندق المشار اليه «وكر من أوكار الارهاب الفلسطيني».

والحقيقة ان الفندق هو افضل منشأة من نوعه في القسم العربي من المدينة المقدسة، فهو يقدم الطعام العربي والدولي طيلة اليوم، ويوسع النازل في هذا الفندق ان يسافر بسهولة الى مراكز النشاط التجاري في الضفة الغربية مثل رام الله ونابلس وجنين والآن اريحا وهي مراكز لا يبعد اي واحد منها عن شرق القدس الا أقل من ساعة واحدة في السيارة، وستكون اريحا قريبا، وهي الآن تتحول الى العاصمة الادارية لحكومة فلسطين الذاتية، مركزاً أساسياً في برنامج زيارة اي رجل اعمال اجنبي يذهب الى المنطقة.

ولا يخلو السفر في الضفة الغربية من الخطر، فالسيارات التي تحمل لوحات اسرائيلية صفراء تتعرض عادة لحجارة الاحداث الذين يفترضون ان سائقيها من المستوطنين اليهود. فافضل طريقة للسفر في سيارة التاكسي الفلسطينية التي تحمل لوحة يختلف لونها عن لون اللوحة الاسرائيلية ومكتوب عليها باللغة العربية.

واذا أراد المسافر الأجنبي استئجار سيارة، فالأفضل له ان يستاجر سيارة من شركة «بترا رنت اي كار» في شوفاط، التي توصل السيارة الى مكان نزول الزائر وتعطيه هاتفا نقالا اذا رغب في ذلك. وعلى الرغم من ان معظم سيارات هذه الشركة يحمل لوحات صفراء (اسرائيلية) تحمل سيارات هذه الشركة بافطات ملصوقة على جوانبها باللغة العربية لردع رمات الحجارة. ومما يجدر بالزائر ان يفعله ايضا هو ان يشتري كوفية وينشرها امام مقود السيارة.

ومن الضروريات ان يكون لدى الزائر مترجم/مدير عربي على الرغم من ان معظم رجال الأعمال الفلسطينيين يتكلمون اللغة الانكليزية. ويوسع «المدير» ان يدير اجتماعات وان يفاوض بغية الدوران حول عقدة من العقد او التغلب عليها وان يشرح الحساسيات السياسية والدينية التي نادرا ما تخلو منها اي محادثات في الاراضي المقدسة.

ويوسع المدير ايضا مرافقة الزائر الاجنبي في جولة في المدينة المقدسة حيث من شبه المؤكد ان يتعرض هذا الزائر الى عمليات «السلب» التي يمارسها تجار المدينة في الاسواق القديمة.

ويقبل معظم المخازن في الضفة الغربية الدولار الاميركي والشاقل الاسرائيلي والدينار الاردني، ويوسع الزائر الحصول على سعر افضل لما يحمله من عملات اجنبية من الطرفين في شرق القدس. ويستخدم عدد كبير من الاجانب مؤسسة نبيل فريدي لهذا الغرض، الواقعة في شارع «صلاح الدين»، وهو شارع المخازن الرئيسية في القدس الشرقية.

اما ممارسة الاعمال التجارية في قطاع غزة فهو اكثر صعوبة من ممارستها في الضفة الغربية. فبعد سنوات طوال من القهر والقمع والعنف، اصبح المجتمع الغزاوي اكثر محافظة و اكثر تدينا من ذي قبل، والسفر في سيارات تحمل لوحات صفراء يضمن تقريبا تعرض السيارة للرجم بالحجارة.

سوريا

توحيد أسعار الصرف التجاري

■ قال مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية: ان الوزارة تخطط لتوحيد سعر صرف الليرة السورية في عمليات الاستيراد والتصدير، الا انها لم تحدد تاريخا لتعويم العملة.

وقال المسؤول: «نحن جادون في السعي لتوحيد سعر صرف العملة ولا زلنا نعمل لتحقيق هذا الهدف الذي نأمل ان يتم تحقيقه في غضون أقل من سنة».

وجاء تصريح المسؤول تأكيداً لمقال نشر في جريدة «تشرين» الرسمية جاء فيه: ان الوزارة أعدت مذكرة دعت فيها الى توحيد سعر صرف العملة، وستعمل على تقديمها لاحقا للحكومة من أجل المصادقة عليها.

وقال المسؤول: ان المذكرة تضمنت اقتراحاً لتطبيق استعمال سعر موحد قدره ٤٢ ليرة سورية للدولار في عمليات الاستيراد والتصدير.

ويستعمل في سوريا حاليا مجموعة من الاسعار، منها الدولار الحسابي الذي يبلغ ٣٣ ليرة سورية للدولار، ومنها السعر المتداول في الاسواق المجاورة والذي يبلغ ٤٢ ليرة حيث يتم استخدامه في السياحة ومنشآت القطاع الخاص.

واضاف المسؤول: «نحن نخطو باتجاه سعر الصرف ٤٢ ليرة للدولار، سواء كان ذلك لعمليات الاستيراد او التصدير» مشيراً الى ان سعر الصرف الجديد «سيقرب قيمة الليرة السورية من سعرها الحقيقي» الذي يبلغ ٥٠ ليرة سورية للدولار، حيث يراوح سعر صرف الدولار في السوق السوداء عند ٤٨ - ٥٠ ليرة سورية للدولار.

وفي اطار السعي لتوحيد سعر صرف الليرة في كافة القطاعات، وحدت سوريا خلال الشهر الماضي أسعار الصرف لتذاكر السفر بالطائرات، حيث رفعتها من ٤٠ الى ٤٢ ليرة سورية.

وترافق هذا التوحيد مع خطوة اخرى عملت فيها الحكومة على توحيد سعر الصرف للتعرفة الجمركية على اكثر السلع الأساسية حيث رفعتها من ١١,٢٥ الى ٣٣ ليرة للدولار، وأدى هذا الى زيادة التعرفة الجمركية بنسبة ١٠٠ في المائة.

وقال المسؤول ردا على سؤال في ما اذا كانت خطوة تعويم العملة على الابواب، «ليس لدي فكرة عن التوقيت الذي سيتم فيه توحيد اسعار الصرف كلها وتعويم العملة».

وكان المستثمرون في القطاع الخاص في سوريا يتوقعون توحيد سعر صرف الليرة السورية في الربع الاول من عام ١٩٩٤، الا ان الخبراء الاقتصاديين يقولون ان الحكومة ستتابع سياسة «الخطوة خطوة» باتجاه توحيد أسعار صرف العملة، والتي يمكن ان تنعكس على الاقتصاد بسبب الانخفاض الكبير الذي سيلحق بقيمة العملة.

وقالت صحيفة «تشرين»، ان المذكرة التي ستتقدم بها وزارة الاقتصاد الى الحكومة تتضمن ايضا المطالبة بتوحيد اسعار الصرف للتعرفة الجمركية التي تخضع لها عمليات التصدير وذلك من اجل تشجيع استثمارات القطاع الخاص.

وقد ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الميزان التجاري السوري الى ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٣، بينما كانت ٣٠ في المائة عام ١٩٨٠.

الكويت

اعادة تسعير الخدمات لسد العجز في الميزانية

■ قال محافظ البنك المركزي الكويتي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح، ان اهم مشاكل الاقتصاد الكويتي التي يعطيها البنك اولوية هي مسالة السيطرة على عجز الميزانية وتخفيضه، واعلن في هذا الصدد، ان العجز التقديري للميزانية الجديدة التي سيبدأ العمل بها في تموز/يوليو الجاري، بداية العام المالي الجديد، سيرتفع الى ١.٦ مليار دينار كويتي، ولكنه اشار الى ان العجز الفعلي في ميزانية ١٩٩٣ - ١٩٩٤ انخفض عن ١.٤ مليار دينار، وجاء ذلك نتيجة ضغط المصروفات خاصة في الاشهر الاخيرة . وبلغت نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي في العام الماضي ١٩٪.

وتعتمد الميزانية الجديدة في تقديراتها للايرادات على متوسط سعر نفط يبلغ ١٢ دولارا للبرميل، ولكنه اعترف في مؤتمر صحافي دولي عقده في مقر المركز الاعلامي الكويتي في لندن بصعوبة التنبؤ بأسعار النفط في ضوء التقلبات الحادة التي مرت بها في الاشهر الاخيرة من العام الحالي.

وقال: ان البنك المركزي قدم مجموعة اقتراحات الى الحكومة في ما يتعلق بعلاج العجز في الميزانية التي يعطيها الاولوية في اصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي باعتبار ضرورة التعامل معها بسرعة.

ونفى في هذا الصدد ان يكون هناك تفكير في الوقت الحالي لفرض ضرائب، ولكن التفكير يتجه الى اعادة تسعير بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات المياه والهاتف والصحة. وفي ما يتعلق بالقطاع الاخير فان التفكير يتجه الى ان تتولى شركات تامين خاصة عملية التامين الصحي، وهو ما يعد نوعا من الخصوصة. واضاف: ان الخصوصة لا تعني فقط بيع شركات عامة الى القطاع الخاص كما هو مقترح في مجال التامين، وهو ما يؤدي الى زيادة الايرادات وخلق فرص استثمار جديدة امام القطاع الخاص.

وقال انه من الصعب اعطاء تقدير دقيق للوقت الذي ستبدأ فيه عمليا عمليات الخصوصة في الكويت، ولكن عملية الخصوصة في قطاع الاتصالات والهاتف في طريقها الى البلورة النهائية لتقديمها قريبا الى الحكومة بما يرفع عن كاهلها عبء هذا القطاع، ويزيل الخدمات المجانية التي تقدم من خلاله.

واكد في مؤتمره الصحافي ، ضرورة ان يقوم القطاع الخاص بدور اكبر في الاقتصاد الكويتي، مشيرا الى ان احدث الارقام تشير الى ان القطاع العام يسهم بنسبة ٧٦٪ في الناتج المحلي بينما يسهم القطاع الخاص بنسبة ٢٤٪.

وحول تمويل العجز في الميزانية والذي يتم بطريقتين هما الاقتراض محليا ومن السوق الدولية اجاب عن سؤال عما اذا كانت الكويت لديها خطط لاقتراض جديدة من السوق الدولية بقوله: ان ذلك محل دارسة لتقدير ما اذا كانت هناك حاجة لذلك ام لا، وان كان تقديره هو انه لا حاجة الى اقتراض دولي جديد.

وقال ان سداد القرض الضخم الذي حصلت عليه الكويت بعد التحرير سيبدأ في نهاية العام الحالي ولمدة عامين.

وحول اخر تطورات الاقتصاد الكويتي قال، انه تعافى من الآثار السلبية للغزو العراقي ، وحقق معدل نمو بلغ ٨٪ في العام الماضي، وجاء ذلك اساسا بسبب ارتفاع الانتاج النفطي، كما نما القطاع غيرالنفطي بشكل مرض، وكان التضخم تحت السيطرة وبلغ معدله ٠.٦٪ على اساس سنوي، واظهرت الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي زيادة بنسبة ١٠٪ العام الماضي، وكل البنوك كانت معدلات ربحيتها جيدة وتراوحت من ٨٪ الى ٣٠٪ ، في حين ان نمو السيولة المحلية كان في حدود ٦٪ العام الماضي، وهو الآن أعلى من معدلات ما قبل الغزو العراقي.

وقال رداً على سؤال عن عمليات الدمج في القطاع المصرفي الكويتي ، ان هناك بنكين جديدين في الكويت تقدما بطلب الاندماج الى البنك المركزي الذي لم يبت بعد في هذا الطلب. اضافة الي ما حدث بين البنكين الصناعي والعقاري اللذين تقدما بطلب اندماج قبل فترة ووافق البنك المركزي على ذلك.

ورفض الافصاح عن اسمي البنكين الجديدين، ولكنه اشار الى مشكلة تواجه عملية الاندماج في القطاع المصرفي الكويتي التي تتم بطريقتين، هما الاستيلاء او الاتفاق بين الطرفين على الحصص. وفي الطريقة الاخيرة يشترط القانون وقف تداول الاسهم لمدة ٣ سنوات في السوق، والبنك المركزي يعتبر ان ذلك يمثل عقبة امام عمليات الاندماج، ولذلك اقترح تعديلا في القانون لالغاء هذا الشرط.

وبالنسبة لمشكلة المديونيات الصعبة قال الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح : ان نسبة ٣٣٪ من المدينين لم يتعاونوا مع القانون الجديد لتسوية المديونيات الصعبة، وهؤلاء سيحالون الى المحاكم لاتخاذ اجراءات قانونية ضدهم، وتبلغ ديونهم ٢.٩ مليار دينار كويتي . واشار الى ان اجمالي الديون الصعبة يبلغ ٦.٥ مليار دينار كويتي، وهناك مدينون اختاروا طريقة السداد الفوري لديونهم ودفعوا بالفعل ٧٠٠ مليون دينار كويتي قبل نهاية اذار/مارس الماضي، والباقون اختاروا طريقة السداد على عامين في حين كان الذين اختاروا السداد على ١٢ عاما ٣٢ مديناً ديونهم بين ٨٠ و٨٥ مليون دينار كويتي.

وقال: ان الذين اختاروا الطريق الثاني للسداد على عامين اذا لم يتعاونوا ستجري احالتهم ايضا الى المحاكم.

دبي

أرقام مشجعة للاستثمارات في الصناعة والمزايدة على أراضي «الخور» رفعت الأسعار

■ قالت دبي ، ان الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي في الامارات سجلت نمواً كبيراً العام الماضي بلغت نسبته ٢٣ في المائة، اذ ارتفعت الى ١.٨٦ مليار درهم (٥٠٠ مليون دولار).

وذكر تقرير أعدته «غرفة تجارة وصناعة دبي»، ان القيمة الاجمالية للاستثمارات الصناعية في دبي زادت العام الماضي بنسبة ٨ في المائة لتبلغ ١٠.٤ مليار درهم (٢.٨ مليون دولار) . وافاد ، ان حصة الاستثمارات الوطنية تراجعت تبعاً لذلك من ٨٤ في المائة الى ٨٢.١ في المائة ، فيما ارتفعت حصة الاستثمارات الاجنبية من ١٥.٧ في المائة الى نحو ١٨ في المائة من اجمالي الاستثمارات الصناعية في الامارات.

ودعت الغرفة في تقريرها الى ضرورة الاتجاه الى دعم الاستثمارات الصناعية الوطنية عن طريق تقديم الامتيازات والتسهيلات التي تكفل تشجيع المستثمرين المحليين على خوض المجال الصناعي، خصوصا في ظل انخفاض اسعار الفائدة العالمية وارتفاع معدلات السيولة المحلية، بالاضافة الى المستجدات الدولية التي تتمثل في التكتلات الاقتصادية وانضمام دولة الامارات الى اتفاقية «غات».

وذكر التقرير ان قطاع الصناعات المعدنية الاساسية يأتي على رأس قائمة التوزيع القطاعي للاستثمارات الصناعية في دبي، حيث بلغت جملة الاستثمارات فيه ٥ مليارات درهم (١.٣٦ مليون دولار) ، كما احتفظ قطاع الكيمياويات ومنتوجاتها ومنتوجات النفط والمطاط والفحم والبلاستيك بالمرتبة الثانية، تلاهما قطاع المنتوجات المعدنية والآلات والمعدات في المرتبة الثالثة، والذي بلغت نسبة اجمالي الاستثمارات الصناعية فيه من دبي ١٢ في المائة عام ١٩٩٣، بعدما كانت ١٠.٢ في المائة عام ١٩٩٢.

وقال التقرير ان الاستثمارات الموظفة في قطاع الصناعات التحويلية الاخرى حققت نسبة نمو سنوي بلغت ٣٦ في المائة، في حين ارتفعت رؤوس الاموال المستثمرة فيه عام ١٩٩٣ الى ٥١.١ مليون درهم ، كما حقق قطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ اعلى نسبة نمو من الاستثمارات الصناعية. اذ ارتفعت قيمة رؤوس الاموال المستثمرة فيه عام ١٩٩٣ الى نحو ٦٧٦.٧ مليون درهم، اي بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة عن عام ١٩٩٢.

كما شهد العام نفسه زيادة في قيمة رؤوس الاموال المستثمرة في صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والاثاث والتي ارتفعت عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٥.٦ في المائة، لتصل الى نحو ١٠٣ ملايين درهم. ويعود ذلك الى نمو الاستثمارات الوطنية في هذا القطاع مع تراجع ملحوظ في الاستثمارات الاجنبية فيه.

واوضح التقرير ان قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود لم يتاثر بعقبات نظام الحصص التي فرضت على صادراته في بعض الاسواق الخارجية.

ولاحظ ان قطاع الصناعات المعدنية لا يزال يمثل الاساس والنسبة الاكبر من الاستثمارات الصناعية الوطنية يليه قطاع الكيمياويات ومنتوجاتها ومنتوجات النفط والمطاط والبلاستيك، ثم قطاع منتوجات الخامات غير المعدنية، كما حققت الاستثمارات الوطنية في قطاع الخشب والمنتوجات الخشبية والاثاث اعلى نمو سنوي للاستثمارات الوطنية في القطاعات الصناعية، اذ بلغت ٢٨ مليون درهم، اي بزيادة تصل الى حوالى ٢٨ في المائة من قيمتها عام ١٩٩٢.

وقالت الغرفة ان العام الماضي شهد زيادة ملحوظة في اجمالي رؤوس الاموال الأجنبية التي تم استثمارها في القطاع الصناعي، وقد حاز قطاع المنتوجات المعدنية والمعدات على الحصة الاكبر من الاستثمارات الاجنبية يليه قطاع الكيمياويات، ثم قطاع الغزل والنسيج والملابس، ثم قطاع المواد الغذائية ثم الصناعات المعدنية الاساسية ثم الصناعات التحويلية.

وتقدر الزيادة الاجمالية في عدد المصانع في دبي بـ ٦٠ مصنعاً توزعت على مختلف القطاعات وارتفع عدد المصانع البيدوية من ١١٢ مصنعا عام ١٩٩٢ الى ١١٧ مصنعا العام الماضي، اي بزيادة نسبتها ٤.٤ في المائة، فيما ارتفع عدد المصانع شبه الآلية من ٣٣٨ الى ٣٧١ مصنعا.

كما ارتفعت نسبة زيادة المصانع الآلية حوالى ٢٥.٦ في المائة العام الماضي، اذ وصل عددها الى ١٠٨ مصانع في مقابل ٨٦ مصنعا العام الذي سبقه. وزادت الكثافة العمالية في مصانع دبي لتصل كمتوسط عام الى ٦٨ عاملا، أي بزيادة عاملين فقط عن المتوسط المعلن عام ١٩٩٢. وبلغ حجم القوى العاملة في مصانع دبي ٤٠ الفا و٦٧٣ عاملا العام الماضي، اي بزيادة نسبتها ١٥ في المائة عن العام الذي سبقه، فيما بلغ متوسط انتاجية العامل الصناعي في دبي العام الماضي ٢٣٧.٩٧٧ درهم، بزيادة نسبتها ٨.٥ في المائة عن عام ١٩٩٢. وسجلت القيمة الاجمالية للاجور الصناعية في دبي العام الماضي زيادة طفيفة نسبتها ١ في المائة عن العام الذي سبقه.

واشارت الغرفة الى ان قيمة الناتج الصناعي في دبي ارتفعت الى ٩.٦ مليار درهم (٢.٣ مليار درهم) اي بزيادة نسبتها ٤٤.٨ في المائة عن الرقم المحقق عام ١٩٩٢. وسجلت الصادرات الصناعية للامارة العام الماضي زيادة بلغت نسبتها ٣٩.٢ في المائة عن العام الذي سبقه، اذ بلغت ٤.٥ مليار درهم (١.٢ مليار دولار)، مما ادى الى ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية الى جملة الناتج الصناعي من ٤١.٩ في المائة عام ١٩٩٢ الى ٤٦.٧ في المائة عام ١٩٩٣.

هذا واعلن في دبي ان مشروع بيع الاراضي بالمزايدة على خور دبي استكمل بنجاح، اذ استقطب عشرات المستثمرين الاماراتيين والخليجيين، وقال المشرفون على المشروع، ان العروض السعرية التي اسفر عنها الفرز المبدئي للعطاءات راوحت بين ٨١٥ درهما و٢٣٠٠ درهم للقدم المربعة اي ما يوازي ٢٢١ و٦٢٦.٧ دولار على التوالي للقدم المربعة الواحدة. وذكر بيان مشترك لـ «بنك الامارات الدولي» و«شركة الاتحاد العقارية» اللذين كلفا بتسويق وتنظيم عملية البيع ، ان عملية فرز العطاءات التي تمت بعد يومين من الموعد النهائي للمزايدة، اظهرت ان غالبية المتقدمين للعطاءات كانت من مستثمرين اماراتيين وسعوديين وكويتيين.

وذكر منسق المشروع سليمان المزروعي : ان النتائج التفصيلية للمزايدة سترسل خلال الايام القليلة المقبلة الى المشتركين فيها سواء الذين فازوا بعملية البيع على اساس الاسعار التي قدموها لقطع الاراضي، او للمستثمرين الذين كانت اسعارهم اقل ولم يفوزوا بالمزايدة.

ولم يكشف المصرف والشركة في البيان المشترك اجمالي حصيلة المزاد الذي شمل بيع ٢٣ قطعة ارض، الا ان مصادر مطلعة قالت ان الحصيلة المتوقعة كانت مناسبة وتوازي اسعار الاراضي السائدة حاليا في امارة دبي ، مشيرة الى ان عملية البيع تجاوزت ١٥٠ مليون دولار شكلت اجمالي الاسعار الاساسية الدنيا المحددة لدخول المزايدة.

وكانت دبي قررت مطلع الشهر الماضي في خطوة استثمارية جديدة في المجال العقاري، بيع ٢٣ قطعة ارض جرى تقسيمها على خور دبي في المنطقة الواقعة بين فندق «شيراتون» و«جسر المكتوم» بطريقة المزايدة، وحددت سعرا ادنى للمستثمرين الراغبين في الشراء لدخول المزايدة تراوح بين ٨٥٠ و١١٥٠ درهما (٣١٥ دولارا) للقدم المربعة الواحدة.

ورمت دبي من عملية البيع بالمزايدة ، التي سمحت فيها بالشراء لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي والشركات الخاصة والعامة المملوكة بالكامل لمواطني المجلس، الى الحصول على افضل الاسعار في ظل الافصاح في المجال امام التنافس على عمليات الشراء المتوقعة وفي ظل الانتعاش الذي تشهده سوق الاراضي والعقارات في دبي والامارات عموما.

ولم يشر البيان الى عدد المستثمرين الذين شاركوا في المزايدة التي نظم معرضا متخصصا لها، الا ان منسق المشروع قال: ان الاقبال كان كبيرا بما يتناسب والموقع الاستراتيجي للمشروع، وقدر عدد المستثمرين الخليجيين والاماراتيين الذين زاروا المعرض الذي استمر عشرة ايام بنحو ٧٠٠ مستثمر. وافاد ان بعضهم شارك في المزايدة وحصل على الشروط الخاصة بها وبعضهم الآخر تخوف من الاسعار.

وقال انيس الجلاف رئيس شركة «الاتحاد العقارية» والمدير التنفيذي لـ «الامارات الدولي» : ان الغرض الاساسي من هذا المشروع هو تطوير تلك المنطقة الحيوية والافساح في المجال امام القطاع الخاص والمستثمرين المحليين والخليجيين لتوظيف اموالهم في مشاريع عقارية وسياحية في موقع استراتيجي في الامارات. ويرمي المشروع الى بناء فنادق ومكاتب او مراكز تسوق او مجمعات تجارية وسكنية بارتفاع يصل الى ١٦ طبقة. واشترطت المزايدة، التي تعتبر الاولى من نوعها في الامارات، على مشتري الاراضي اقامة المباني عليها خلال فترة اقصاها سبع سنوات.

وينوي «بنك الامارات الدولي» الذي تملك حكومة دبي ٨٣ في المائة من رأس ماله وشركة «الاتحاد العقارية» التي تملك «الامارات الدولي» ٤٥ في المائة من رأس مالها والقطاع الخاص النسبة المتبقية، طرح منطقتين على خور دبي ملاصقتين للمنطقة الحالية للبيع خلال مرحلة لاحقة بطريقة المزايدة لتحقيق الهدف نفسه وهو تطوير المنطقة الاستراتيجية المطلة على خور دبي.

البحرين

موافقة على تملك الأجانب نسباً في الشركات المساهمة

■ وافق مجلس الوزراء البحريني على تعديل بعض احكام قانون الشركات، وسيسمح القانون بموجب التعديل الأخير، الذي عرض قبل الموافقة عليه على مجلس الشورى، للأجانب من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، والذين مضى على اقامتهم في البحرين اكثر من ثلاث سنوات، بتملك اسهم الشركات المساهمة البحرينية وتداولها في البورصة على الا تزيد ملكية الشخص الطبيعي او المعنوي في راس مال الشركة على ١٪ وان لا تزيد ملكية الاجانب مجتمعين على ٢٤٪ من راس مال الشركة.

وجاء في تفاصيل التعديل، الذي قدم لمجلس الوزراء لأول مرة في اذار/مارس الماضي، ان لا تزيد نسبة تمثيل الاجانب في مجلس ادارة الشركة المساهمة البحرينية على الحد الذي يمتلكونه من الاسهم او عضوين في المجلس.

وذكر ان بعض الشركات تسمح لوائحها الداخلية للاجانب بتملك الاسهم فيها ، ويسمح للخليجيين بتملك ويتداول ما يصل الى ٢٥٪ من راس مال الشركات. بالاضافة الى ذلك وافق المجلس، من ضمن التعديل الجديد على السماح للشركات المساهمة بتعيين اعضاء مجلس ادارتها من خارج قائمة المساهمين.

وقال وزير التجارة والزراعة البحريني حبيب احمد قاسم : ان تطبيق التعديلات الجديدة يبدأ فور الانتهاء من اقرار النظام النهائي خلال اسبوعين . وحول ما اذا كان التعديل الجديد قد جاء في الوقت الذي تشهد بورصة البحرين انخفاضا، قال الوزير: انه على عكس ذلك، فالقرار تبلور في اذهان المسؤولين عندما كان اداء البورصة في أوجه منذ عام تقريبا، الا ان مرور اقتراحات التعديل بالقنوات الرسمية اجلت اعلانه وجاءت مصادفة للانخفاض الحالي في اداء السوق.

ويذكر ان بورصة البحرين تشهد انخفاضا متواصلاً منذ حوالى ٨ اشهر تراجعت خلالها اسعار اسهم بعض الشركات مما ادى الى خسارة المؤشر حوالى ٣٠٠ نقطة خلال تلك الفترة. ووصل المؤشر أخيراً الى ١٦٣٠.٢٤ نقطة.

وقال قاسم : ان هذه التعديلات الاخيرة تأتي ضمن توجه البحرين لتحقيق الانفتاح الاقتصادي وتتماشى مع متطلبات انضمام البحرين للاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الغات) وتوقيعها على وثيقة تاسيس منظمة التجارة العالمية.

ورحب الوسطاء الماليون في سوق البحرين للأوراق المالية بالتعديل الجديد باعتباره «جاء في الوقت المناسب».

وقال فؤاد عبدالرحمن راشد مدير عام شركة الخليج للاوراق المالية: ان السوق محتاج بالفعل في هذا الوقت لسيولة اضافية لتحريكه والتغلب على شعور التردد والحذر الذي ينتاب المستثمرين ، الامر الذي يساهم في تفاقم انخفاض اسعار الاسهم.

وارجع راشد الأداء المنخفض للسوق في تبلور بعض الخيارات الاخرى كارتفاع اسعار الفائدة على الودائع مما ادى الى انصراف بعض المستثمرين عن اسواق الأسهم.

واضاف راشد: ان ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع لم يرافقه ارتفاع مماثل للفائدة على القروض مما ضيق الهامش بين السعرين وبالتالي اثر على ربحية البنك مما ساهم في النهاية في خفض اسعار اسهمها في السوق.

وقال : ان السوق يشهد في المرحلة الحالية شحاً في السيولة بعد ان امتصت الصناديق الاستثمارية جزءاً منها بالاضافة الى زيادات راس المال لعدة شركات وبنوك وطرح اسهم شركات مساهمة جديدة للاكتتاب العام.

لاعلاناتكم في «الميزان» و«المرجع»
الاتصال بـ :

APPROACH 21
Victoria House
Vernon Place
Suites: 51-55
London WC1B 4DP
Tel: (071) 430 2072/92
Fax: (071) 430 2084

6 Vol.1 No.10 July 1994 المجلد الاول - العدد العاشر - تموز/ يوليو ١٩٩٤

لأنها أكثر التجمعات الاقتصادية نمواً وسوقاً كبيرة للسلع

دول مجلس التعاون الست تستفيد من الانضمام الى «الغات»

دبي - جمال المجايدة

■ توقع خبراء اقتصاديون ان تستفيد دول «مجلس التعاون الخليجي» من انضمامها الى اتفاقية «الغات» نظراً الى أن هذه الدول ليس لديها نظام ضريبي كي تجبر على خفضه.

وقال الخبراء: ان انضمام دول المجلس الى الاتفاقية سيحتم عليها تأسيس سوق منظمة للأوراق المالية، وذلك لأنها ستتفتح مالياً بشكل اكبر للعالم الخارجي. ودعا الخبراء في ندوة نظمها مصرف الامارات الصناعي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة دبي، الى الاسراع في توطين المؤسسات الاقتصادية في دول المجلس. وأشار مسؤولون اقتصاديون أمام الندوة التي عقدت تحت عنوان «الآثار المترتبة على انضمام دول مجلس التعاون الخليجي للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة»، الى أن «الغات» لم تتضمن وضع النفط ضمن السلع والمنتوجات التي ينطبق عليها مبدأ «تقييد الرسوم» وعدم اللجوء للرسوم الأعلى.

وقال مؤلاء: انه بسبب رفع الدعم الرسمي عن الانتاج الزراعي فان الدول العربية ستواجه صعوبات في المستقبل بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية خاصة وأنها تستورد من المواد الغذائية ما يعادل ٣٠ مليار دولار سنوياً منها ٥ مليارات للقمح سنوياً.

وقال عبدالرحمن غانم المطيوعي، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي، أمام الندوة التي حضرها اكثر من مائتي مسؤول وخبير اقتصادي ، إن «دول مجلس التعاون الخليجي» أصبحت أحد أهم التجمعات الاقتصادية في العالم للأسباب الآتية.

● انها تختزن اكثر من نصف الاحتياطي العالمي من النفط والغاز الطبيعي.

● أنها احدى اكثر التجمعات الاقتصادية نمواً وسوقاً كبيرة للسلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية وبلغت معاملاتها التجارية ١٤١ مليار دولار في عام ١٩٩٢.

● تعتبر احدى الأسواق الرئيسية المستوردة للخدمات الاستثمارية والفنية والتقنية من الدول الصناعية وسوقاً متنامية للعمالة الأجنبية بمختلف تخصصاتها.

● انشأت دول التعاون صناعات ثقيلة في قطاع النفط، والبتروكيمياويات، وصناعات تحويلية، تتجه الى الأسواق الاقليمية والعالمية. وتابع المطيوعي معتبراً أن هذا الوضع المتميز ، «يفرض علينا العمل داخل التجمعات الاقتصادية الدولية كوحدة واحدة وباستراتيجية مدروسة لتعزيز وضعنا التفاوضي في «الغات» والمنظمات الدولية الاخرى».

وقال محمد عبدالباقي محمد، مدير عام «مصرف الامارات الصناعي»: انه ويحلول الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ستدخل بنود اتفاقية «الغات» حيز التنفيذ بشكل تدريجي، وتنبثق عنها «منظمة التجارة العالمية» التي ستأخذ على عاتقها متابعة تنفيذ اتفاقية «الغات» التي وقعتها في نيسان/ابريل الماضي ١٢٥ دولة، بما في ذلك دولة الامارات. وتركز الندوة على بحث امكانية الاستفادة من الجوانب الايجابية للاتفاقية والتخفيف من الآثار السلبية عن طريق التحضير الجماعي لدول «مجلس التعاون الخليجي»، التي يأتي في مقدمتها الأخذ بالتعرفة الجمركية الموحدة بين دول المجلس، واقامة منطقة التجارة الحرة فيما بينها، وقال مدير عام «مصرف الامارات الصناعي»، ان دول مجلس التعاون لم تستفد من المداولات والمسارات التي ميزت «جولة الاورغواي» لتحقيق افضليات لمنتوجاتها في الأسواق العالمية، الأمر الذي يقضي بضرورة قيام دول المجلس بالعمل على تحقيق مكاسب للمنتوجات الوطنية، خصوصا البترولية والبتروكيمياوية والالومنيوم في الأسواق الخارجية.

وقدم الدكتور جمال الدين زروق، الاقتصادي الأول في الدائرة الاقتصادية والفنية في «صندوق النقد العربي» بأبو ظبي، ورقة عن «الغات» ونتائج «جولة الاورغواي» للمفاوضات التجارية وانعكاساتها العامة على تجارة الدول العربية تضمنت أهم مبادىء اتفاقية «الغات» ونتائجها ومنها:

● تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة وتوسيع قواعد «الغات» لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس ، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار ... أي تعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية.

● اصلاح قواعد «الغات» المتعلقة «بالاعفاءات الرسمية» واجراءات المعاوضة، ومكافحة الاغراق واجراءات الوقاية.

● توحيد نظام تسوية المنازعات لجميع الاتفاقيات التي نتجت عن «جولة الاورغواي» وانشاء آلية مراجعة السياسات التجارية لتحقيق شفافية الأنظمة التجارية الدولية.

● انشاء منظمة عالمية للتجارة للاشراف على تطبيق اتفاقية «الغات» لعام ١٩٩٤، ووضع أسس للتعاون بينها وبين «البنك» و«صندوق» النقد الدوليين، لتنسيق السياسات التجارية والمالية في الدول الأعضاء.

وسوف تطبق اتفاقية «الغات» لعام ١٩٩٤ تدريجاً وخلال مدة عشر سنوات، وذلك في اطار «المنظمة العالمية للتجارة». وقد شاركت ٥ دول عربية في «جولة الاورغواي» هي، تونس، والكويت ، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. وانضمت مؤخراً كل من البحرين ، والامارات، وقطر. وتتفاوض للانضمام الاردن، والجزائر، والسعودية. وبذلك ينضم «للغات» ١١ دولة عربية تمثل تجارتها ما يزيد على ٣٪ من قيمة التجارة العالمية.

وبالنسبة الى المصالح التجارية العربية ، لم يخضع النفط ، وهو السلعة الرئيسية للصادرات العربية، لأي مفاوضات تحت اشراف «الغات» بعدم العودة الى الرسوم الأعلى. وتستفيد الدول العربية في المدى القريب من الاتفاقية بتشجيع المنتجين والتجار العرب على التصدير، وتسهيل عملية الاستثمارات العربية في العالم. وفي المدى المتوسط أي خلال السنوات الخمس المقبلة ستخفض الرسوم الجمركية في الدول المتقدمة على عدد من المنتوجات الصناعية العربية المنشأ، مثل الكيمياويات بنسبة ٤٣٪ والمنسوجات والملابس ٢٢٪ والمصنوعات الحديدية ٥٩٪ والمعادن غير الحديدية ٥٢٪.

والى جانب هذه الاعفاءات ستقل الاجراءات غير الجمركية على السلع المصنّعة والمصدرة الى الدول المتقدمة الى حد كبير. وفي الأجل البعيد، فان زيادة نمو الدخل العالمي، وزيادة فرص الاستثمار والتقدم التقني، سينعكس ايجابيا على الاقتصادات العربية ذات التوجه الى الخارج.

أما التكاليف المحتملة للتجارة العربية، فيتوقع الالغاء التدريجي لنظام الأفضليات التجارية لبعض الدول العربية عن الدول الصناعية، وخصوصاً مع المجموعة الاوروبية. الأمر الذي سيؤدي الى فقدان بعض الأسواق للصادرات العربية الى الدول المتقدمة. وستتحمل الدول العربية المستوردة للسلع الغذائية خسائر، منها زيادة الصعوبات في موازين مدفوعاتها نتيجة لخفض الاعانات الرسمية للسلع الزراعية في الدول المتقدمة.

الا ان الزيادة المتوقعة في أسعار الزراعة، قد تؤدي في المدى المتوسط الى زيادة صادرات الدول العربية المصدرة للمنتوجات الزراعية، وبالتالي زيادة دخل المنتجين الزراعيين فيها.

وفي مجال تحرير تجارة الخدمات ، ستواجه الدول العربية الموقعة على «الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات» ضغوطا لفتح أسواقها للخدمات الأجنبية، التي تتطلب عمالة ماهرة، مثل النشاط المصرفي والتأمين والاتصالات، والخدمات المالية، والخدمات التنموية المتقدمة...

غير ان الاحدى عشرة دولة غربية المنضمة «للغات» قد تتبنى الضوابط الجديدة التي تحتويها الاتفاقيات لأنواع النشاط الاقتصادي كافة، في مجال تجارة السلع ، والخدمات ، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية التي تتزايد أهميتها في الاقتصاديات العربية. كل هذا سيساعد على وجود مناخ استثماري مناسب يمكن ان يؤدي الى تشجيع تدفق رأس المال والتقنية اللازمتين للتنمية الصناعية في الدول العربية.

وبالاضافة الى ذلك ، يمكن ان يصاحبه في الوقت نفسه المزيد من انفتاح التجارة العربية بين الدول العربية، خصوصاً وان حصة تجارة مجموع الدول العربية المنضمة او بصدد الانضمام الى «الغات» تبلغ ٨٪ من اجمالي التجارة العربية مع العالم.

الامارات

قانون يمنع منح او بيع العقارات لغير المواطنين

■ ادخلت لجنة التشريعات الوزارية في دولة الامارات تعديلا على مشروع قانون قديم في شأن تملك غير المواطنين للعقارات والاراضي.

وبموجب هذا التعديل الغيت مادة في مشروع القانون الاصلي الذي تعثر صدوره لأسباب عملية ولعدم موافقة المجلس الوطني الاتحادي عليه، والتي تتعلق بالزام الاجانب بنقل ملكياتهم العقارية للمواطنين ضمن مهلة محددة . وتنص المادة الجديدة على ان «تستمر ملكية غير المواطنين، افرادا كانوا أو شركات، للعقارات والاراضي التي دخلت في ملكيتهم بوجه ثابت قبل العمل باحكام القانون، على أنه لا يجوز لهم بأية حال التصرف فيها تصرفا ناقلا للملكية الا الى المواطنين».

وكان النص الاصلي قد اعطى لغير المواطنين الذين يملكون عقارات قبل بدء تنفيذ القانون مهلة للتصرف بهذه العقارات بما يتفق مع القانون.

وكان هذا النص معناه الزام غير المواطنين الذين يملكون عقارات بيعها للمواطنين، خلال المدة التي حددها مشروع القانون القديم بعدة سنوات. وكان متعاملون في سوق العقارات قد حذروا في تلك الفترة من ان يؤدي هذا النص الى انهيار في اسعار الاراضي والعقارات بسبب الزيادة الكبيرة في حجم العرض.

ويعالج مشروع القانون الجديد، الذي انتهت لجنة التشريعات من اعداده، أوضاع العقارات في الامارات التي تسمح نظمها المحلية ببيع العقارات لغير المواطنين ولا ينطبق هذا الامر على امارتي ابو ظبي ودبي اللتين تمنعان أصلا السماح لغير المواطنين بامتلاك عقارات فيها.

ووفق النص الجديد لمشروع القانون فان حق «تملك العقارات والاراضي على اختلاف انواعها في دولة الامارات العربية المتحدة اصبح مقصورا على مواطني الدولة، ويشمل ذلك الملكية التامة وملكية الرقبة وحق الانتفاع».

كما يحظر مشروع القانون الجديد منح العقارات والاراضي على اختلاف انواعها الكائنة في دولة الامارات العربية المتحدة او التصرف فيها تصرفا ناقلا للملكية الى غير مواطني الدولة. واعتبر القانون كل تصرف على خلاف ذلك باطلاً بطلاناً مطلقاً.

والزم المشروع ان يتم اثبات كل تصرف ناقل للملكية في ظل العمل بالقانون في السجل الذي يعد لذلك في كل امارة من امارات الدولة، على ان يقوم القائمون على السجل بالتحقق قبل اثبات التصرف في مطابقته لاحكام القانون.

ولا يسري مشروع القانون على مقار الهيئات الدولية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والسكن الخاص برئيس البعثة والتي تمنح على اساس المعاملة بالمثل وبعد الحصول على ترخيص من وزير الخارجية.

وبموجب مشروع القانون الجديد، فان ملكية غير المواطنين، سواء كانوا افرادا أو شركات، للعقارات والاراضي والتي دخلت في ملكيتهم بوجه ثابت قبل العمل بالقانون، تستمر من دون أن يكون لهم بأي حال التصرف فيها تصرفا ناقلا للملكية الا الى المواطنين . واجاز المشروع انتقال ملكية غير المواطنين للعقارات والاراضي بالميراث، والزم مشروع القانون الجديد غير المواطنين الذين يمتلكون عقارات واراضي قبل العمل بالقانون تقديم طلبات لقيدها في السجل الذي تعده كل امارة لهذا الغرض وذلك خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بالقانون.

ونص المشروع على أن تقوم السلطات المختصة في كل امارة باجراء القيد المذكور بعد التحقق من صحة ملكية طالب القيد.

والزم المشروع الامارات الاعضاء باخطار مجلس الوزراء بأسماء غير المواطنين المقيدين في السجل العقاري والبيانات المتعلقة بهم أو أي تغيير يطرأ عليها. على أن تتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء متابعة تنفيذ أحكام القانون ويتولى مجلس الوزراء بموجب المشروع الجديد اصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بالقانون.

قطر

قرض بملياري دولار لمشروع الغاز

■ وقّعت الحكومة القطرية اتفاق قرض تصل قيمته الى ملياري دولار لتمويل العمليات الامامية لمشروع «قطر غاز» الذي تبلغ كلفته نحو خمسة مليارات دولار، وتملك المؤسسة القطرية العامة للنفط والغاز الحصة الرئيسية فيه. وسيشارك في القرض، الذي نظمه مصرف الاستيراد والتصدير الياباني، تجمع من المصارف اليابانية في مقدمتها «بنك اوف طوكيو» اضافة الى «فوجي بنك» و«بنك اليابان الصناعي» و«ساكورا بنك».

وكانت وزارة التجارة اليابانية اعلنت مطلع السنة الجارية ان الحكومة اليابانية مستعدة لضمان ٥٠٠ مليار دولار من القروض التجارية لتنفيذ المشروع الذي سيكون الهدف منه في المرحلة الاولى خدمة اتفاق وقعته «قطر غاز» في ١٣ ايار/مايو ١٩٩٢ مع شركة «تشيو» اليابانية للطاقة الكهربائية لبيع غاز حقل الشمال اعتبارا من السنة ١٩٩٧ بمعدل اربعة ملايين طن سنويا لمدة ٢٥ سنة مع امكان زيادة الكمية بمقدار مليوني طن سنويا.

وذكرت وكالة الانباء القطرية ان وزير النفط القطري عبدالله بن حمد العطية قام بزيارة لطوكيو استغرقت خمسة ايام التقى خلالها الشركاء اليابانيين في مشروع «قطر غاز». ووقّع العطية اتفاقيات مع عدد من الشركات اليابانية التي ستشتري الغاز القطري بالاضافة الى توقيع اتفاق القرض.

ويأتي توقيع الاتفاق مع المصارف اليابانية بعد نحو شهرين من اعلان مصرف «جي. بي. مورغن» الاميركي انجاز ترتيب تمويل مشترك قيمته ٦٨٠ مليون دولار لتطوير عمليات الانتاج الاساسية لمشروع «قطر غاز»، وشارك في عملية التمويل مصرف «باركليز» البريطاني، ومصرفا «سويتيه جنرال» و«كريدي ليونيه» الفرنسيان و«بنك الخليج الدولي» . ويتوقع ان يتم تحصيل نسبة من التمويل من خلال مصارف «بنك اوف طوكيو» اضافة الى «فوجي بنك» و«بنك اليابان الصناعي» و«ساكورا بنك».

وتملك «المؤسسة القطرية العامة للنفط والغاز» نسبة ٦٥ في المائة من مشروع «قطر غاز» بينما تملك شركة «توتال» الفرنسية عشرة في المائة وشركتا «ماروبيني» و«ميتسوي» اليابانيتان حصة ٧.٥ في المائة لكل منهما. وانضمت الى المشروع في وقت لاحق في عام ١٩٩٣ شركة «موبيل» الاميركية بنسبة عشرة في المائة . علما بان الشركة الاميركية ترتبط مع الحكومة القطرية بمشروع غاز مستقل، اذ وقعت في كانون الثاني/يناير الماضي اتفاقا مشتركا مع المؤسسة القطرية العامة للنفط لانتاج الغاز الطبيعي المسيّل وتسويقه بمقدار عشرة ملايين طن سنويا من حقل الشمال القطري. وتملك الشركة الاميركية بموجب الاتفاق حصة ٣٠ في المائة من المشروع الذي اطلق عليه اسم «شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسيّل»، بينما تملك المؤسسة القطرية العامة للنفط حصة ٧٠ في المائة . ويجري الطرفان في الوقت الحاضر محادثات في شأن تمويل وتنفيذ المشروع، لكنهما لم يتوصلا الى أي نتائج بعد.

وتشير التقديرات الاولية للمشروعين (قطر غاز والمشروع المشترك مع «موبيل») الى ان الكلفة التي تشمل بناء سبع ناقلات جديدة ستزيد على ١٨ مليار دولار، مما سيضع قطر بين اهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي المسيّل في العالم.

ويحتوي حقل الشمال القطري، الذي يعتبر بين اكبر حقول الغاز في العالم (حسب بعض التقديرات اكبر حقل على الاطلاق) مخزونا يقدر بنحو ٥٠٠ تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب، ويتوافر معظم الاحتياط في منطقة واحدة (حقل الشمال) مما يسهل تطويره. فضلا عن ان المنطقة قريبة من منطقتي الشرق الاقصى واوروبا اللتين ستشكلان اسواق مشاريع الغاز الرئيسية. وتقدر وزارة النفط القطرية ان الطلب على الغاز الطبيعي المسيّل في الشرق الاقصى، الذي يبلغ حاليا ٤٠ مليون طن سنوياً، سيرتفع بنسبة ٥٠ في المائة في نهاية العقد الحالي. وتتوقع الوزارة ان تلعب دولة قطر دوراً مهماً في تزويد الأسواق النامية بالطاقة النظيفة.

ابو ظبي

اجراءات لحماية التجارة والصناعة من الغش والقرصنة

■ طلبت غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي من الشركات والمؤسسات الاماراتية اتخاذ الحيطة بشأن بعض حوادث الغش التجاري والقرصنة البحرية.

وجاء في تعميم للغرفة، انها تلقت كتابا من امين عام مجلس الغرف السعودية بشأن حوادث الغش والقرصنة وكيفية مواجهتها.

ويتضمن الكتاب جملة من الارشادات والنصائح الوقائية التي يوفر الالتزام بها كثيرا من المشكلات التي يتعرض لها تجار المنطقة في تعاملاتهم مع الخارج وتتضمن هذه النصائح:

● الحذر من الرد على الخطابات التي تطلب ارسال نماذج من اوراق الشركة مختومة وموقعة على بياض وارقام حساباتها بالبنوك لتحويل اموال تخص شخصيات في نيجيريا او اي دولة اخرى مقابل عمولة للشركة او للمؤسسة مع تحويل دفعة نقدية مقدمة بوصف انها مصاريف ادارية وعند تسلم مثل هذه الخطابات تبلغ السلطات المختصة بشأنها.

● على المستوردين اشتراط الشحن على خطوط فن المنتظمة في اصل عقد البيع وفي الاعتماد وفي ن مع اشتراط تقديم شهادة بأن السفينة ذات خطوط ة منتظمة حتى اذا لم تقدم هذه الشهادة، يرفض دفع قيمة الاعتماد، منعا لتعرض لحوادث الانحراف عن المسار او اختفائها وهذا ما يحدث بالنسبة للسفن المستأجرة والسفن التي ترفع الاعلام الملائمة.

● اشتراط المعاينة السابقة على الاقلاع مباشرة من ميناء التصدير مع اشتراط تقديم شهادة المعاينة التي تثبت صلاحية البضاعة ومطابقتها للمواصفات المطلوبة وتقدم الشهادة للبنك ضمن مستندات الاعتماد حتى لا يتعرض التاجر الى غش في البضاعة المتوجه اليه.

● عدم التعاقد وسداد قيمة البضاعة مقدما لكون هذه الطريقة تنتج عنها مخاطر جسيمة والافضل هو فتح اعتماد مستندي وبه شروط التفتيش السابق على الاقلاع ليضمن المستورد ماهية البضاعة المشحونة.

● نظرا لأن حوادث القرصنة البحرية الدولية الحديثة في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ في بحار الشرق الاقصى شرقا والمياه المحيطة بقارة اميركا الجنوبية وافريقيا غربا، فعلى الشركات البحرية عامة وناقلات البترول خاصة ان تلزم منتهى الحذر واليقظة في حراسة السفينة في المياه الخطرة وضرورة التأمين على السفينة ضد خطر هجوم القراصنة طبقا لشروط هيئة اللويدز الدولية للتأمين، يضاف الى ذلك اشتراط التأمين ضد هجمات القراصنة ضمن بوليصة التأمين وحتى نصوص الاعتماد كلما كان مسار السفينة التي تحمل البضاعة في مناطق الخطر المشار اليها اعلاه.

ودعت الغرفة اعضاءها الى ضرورة الالتزام بالقوانين المنظمة للأنشطة التجارية المختلفة في الدولة وباهمية الاستفادة من التوجيهات التي تعممها الغرفة على اعضائها بهدف حماية حقوقهم قبل تعرضهم لأي اضرار قد تؤدي الى خسارتهم وتطبيق هذه النصائح والارشادات عند قيامهم بالتعاقد.

الجزائر

تحرير التجارة الخارجية وتشجيع «المنافسة الشريفة»

■ وضعت الحكومة الجزائرية خطة لتحرير التجارة الخارجية على مرحلتين، الاولى في كانون الاول (ديسمبر) المقبل والثانية في نيسان/ابريل ١٩٩٥. وتعتبر هذه الخطة منسجمة وبنود الاتفاق الذي وقعته الحكومة الجزائرية في ١٠ نيسان/ابريل الماضي مع صندوق النقد الدولي والقاضي بالتحرير الكامل للتجارة الخارجية في غضون سنة من تاريخ توقيع الاتفاق.

وعلم ان الحكومة ستنشر لائحة بالسلع التي شملها قرار التحرير وبينها اللحوم والدجاج والاجبان ومواد التنظيف والقرطاسية والاقمشة والرافعات.

ووضع مرسوم أصدره أخيرا «مصرف الجزائر الوطني» شروطاً دقيقة لتعاطي التجارة الخارجية في مقدمها توافر الوسائل الفنية والتجارية لمراقبة السلع المستوردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات ووجود التجهيزات الضرورية للتكييف والتخزين والنقل على نحو يؤمن المحافظة على سلامة السلع المستوردة وصلاحيتها للاستهلاك.

كذلك تتضمن الشروط ضرورة توافر شبكة توزيع ان كانت فروعاً تابعة للمؤسسة التي تتولى الاستيراد ام متاجر ومخازن يملكها تجار مستقلون توقع المؤسسة معهم عقود شراكة او ايجار.

الا ان المدير العام لـ «منطقة التجارة» الجزائرية اكد في تصريحات صحافية في الجزائر: ان الحكومة ستتشدد اكثر في مراقبة استيراد القمح والالبان والمواد الصيدلية والتجهيزات الطبية والسكر والقهوة، لكنه اوضح ان اعتماد وسائل مراقبة صارمة لا يعني استمرار احتكار الدولة للتجارة الخارجية. وعلم ان الحكومة الجزائرية اتخذت تدابير جديدة في مجال التصدير قلصت بموجبها لائحة السلع التي كان يمنع تصديرها، فيما سمحت للقطاع الخاص بأن يحافظ على ٥٠ في المائة من ايرادات الصادرات بالعملة الصعبة في أحد المصارف المحلية.

اما على صعيد تحرير الاستيراد فقد رخصت الحكومة للقطاع الخاص بأن يستورد السلع «الاستراتيجية» التي كان استيرادها حكراً على مؤسسات القطاع العام، وتوزيعها على تجار الجملة. واوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رضا حميماني في تصريحات ادلى بها قبل أيام في الجزائر، ان المواد التموينية «الاستراتيجية» التي تم تحرير استيرادها تشمل السكر والحنطة والزيت والحليب والقهوة والادوية.

وقال في ندوة نظمتها المصارف مع ٣٠٠ رجل اعمال من اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شأن تمويل عمليات الاستيراد: ان التدابير الحكومية الجديدة ترمي للتشجيع على «المنافسة الشريفة» وكسر الاحتكار في قطاع التجارة الخارجية، الا انه شدد على ان الدولة تخلت عن دور التاجر والمنتج، لكنها ستمضي قدما في مهمات الرقابة والتعديل، وحذر التجار من «الاستيراد الفوضوي» الذي لا تحترم فيه الاسعار ولا تراعى فيه مقاييس الجودة. واوضح ان الجزائر، التي ستستورد خلال السنة الجارية ما قيمته ٩.٥ مليار دولار، فوضت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتقاء الشركات المرشحة للعمل في قطاع التجارة الخارجية.

واكد مسؤولون في المصرف الوطني الجزائري ان تسديد صفقات الاستيراد سيتم في المستقبل نقدا وليس بالقروض التي كانت تتسبب حتى الآن في زيادة أسعار المواد المستوردة، وشمول الصفقات من السيولة التي سيؤمنها اتفاق اعادة جدولة ديون الجزائر مع «نادي باريس». ومعلوم ان الجزائر باشرت مفاوضات مع «نادي باريس» لاعادة جدولة ديونها الخارجية، وتأمل الحصول على اربعة مليارات دولار من عملية اعادة الجدولة.

وتسعى الجزائر الى حض رجال الاعمال على الاقبال على تعاطي التجارة الخارجية خصوصا في السلع «الاستراتيجية» وتقدر قيمة المستوردات السنوية بأكثر من مليارى دولار. وطلب حميماني من رجال الأعمال الذين اجتمع معهم الضغط على الاسعار والامتناع عن التلاعب بالعملة الصعبة بعدما صارت طريقة التسديد نقداً والتي تساعد على تفادي الزيادات السابقة في الكلفة والتي قدرت بـ ٢٠ - ٣٠ في المائة في الاعوام الماضية، وتاليا تساعد على التحكم في الاسعار.

وقال ان الجزائر عانت من فوضى شاملة في هياكل التجارة الداخلية وقنوات الاستيراد مما أدى الى ظهور تجارة موازية غير منتظمة. واشار الى ان هذا الوضع أدى الى تركيز تجارة لا علاقة لها بالتنمية اقتصرت على استيراد سلع من الدرجة الثانية من بلدان آسيا واوروبا.

ولوحظ ان الوزير حميماني استخدم لهجة صارمة مع رجال الاعمال الذين تحدث اليهم قائلا: «لن نسمح بفرض أسعار عام ١٩٩٢. فنحن نعرف بكم يباع الطن من الحليب او القهوة في السوق الدولية، والاجهزة الادارية غير غافلة ولا يمكن ان تسكت على أي زيادة في الاسعار بنسبة ٢٠ او ٣٠ في المائة، واكد ان عمليات تمويل الصفقات التجارية ستجري في المستقبل بين المصارف والتجار مباشرة لأن المصرفي هو الوحيد الذي يستطيع تقدير الامكانات المالية لزبونه والحصول على ضمانات أكيدة منه.

المغرب

حوار حكومي برلماني لتعبيد طرق الاستثمار ومليار درهم لمشاريع الشباب

■ ترأس عبداللطيف الفيلالي رئيس الحكومة المغربية أول اجتماع بين الحكومة واللجنة المالية في البرلمان لمناقشة مختلف العراقيل التي تقيد مبادرات المستثمرين المغاربة والاجانب وتحد من توسع الاستثمارات.

واعلن الفيلالي ان حكومته عازمة على تصفية جميع المشاكل لاطلاق حركة الاستثمارات.

وقدم والي بنك المغرب محمد السقاط في هذا الاجتماع تقريرا مفصلا، باسم لجنة انشأها العاهل المغربي في بداية العام الحالي وعهد اليها بتنشيط وتشجيع ومتابعة الاستثمارات، تناول فيه تفاصيل وجزئيات مختلف المشاكل الادارية والقانونية والمالية والتجهيزية التي قال ان بعضها يكتسي طابعا هيكليا وبعضها الآخر طابعا ظرفياً.

وأثار التقرير مناقشات ساخنة وعدة مداخلات دفعت اللجنة المالية الى ترتيب اجتماعات اخرى في فترة مقبلة لبحث حلول عاجلة تساعد الحكومة على اعادة صياغة مختلف الاجراءات لتشجيع الاستثمارات، خاصة ان تقرير والي بنك المغرب أكد في بعض فقراته «ان مشروعاً استثمارياً واحداً من مجموع ٤٠ مشروعاً هو الذي يصل الى نهاية مراحل الانجاز».

ويذكر أن هذه الخطوة التي تأتي عقب رسالة العاهل المغربي الى مجلس النواب حول مشكلة التعليم، تؤكد توجها مغربيا جديدا ينقل السياسة الاقتصادية من مرحلة اصلاح الاختلالات المالية الى مرحلة اصلاح التوازنات الاجتماعية التي تشير مختلف المصادر الى انها تأثرت سلبا نتيجة تنفيذ برنامج الاصلاحات الهيكلية لاقتصاد البلاد تنفيذا صارما.

وقد أعلن عبداللطيف الفيلالي الذي قدم برنامج حكومته الى البرلمان ان الانعكاسات السلبية على الاوضاع الاجتماعية كانت ضرورية للخروج باقتصاد البلاد من عنق الزجاجة. واكد ان الوقت قد حان للدخول في برنامج الاصلاحات الاجتماعية.

ورغم ان القضايا الاجتماعية متشعبة ومعقدة فان التوجه لاصلاح التعليم وتنشيط الاستثمارات يندرج في إطار عام يدمج العنصر البشري في مختلف عوامل تحريك عجلة الاقتصاد ، خاصة ان البنك الدولي اكد في عدة مناسبات .

ان المغرب مطالب بتحقيق معدل نمو سنوي متصاعد لا يقل عن عشرة في المائة للقضاء على معضلة البطالة التي تعتبر مرتكز الاصلاحات الاجتماعية.

ويحاول الفيلالي ان يجمع حوله توافقاً وطنياً لصياغة سياسة تشترك فيها كل الاطراف لمواجهة المشاكل الاجتماعية التي ستتطلب تكاليف مالية لا بد معها من تنشيط الأداء الاقتصادي لتوفير القدرة على تحملها عكس برنامج اصلاح التوازنات الاقتصادية الذي ارتكز على تقليص الانفاق العام والحد من تدخل الدولة في مختلف القطاعات.

وفي اطار السياسة الاجتماعية نفسها أعلن الفيلالي انه سيدخل مع النقابات الوطنية في حوار جديد يتصل بالحوار السابق الذي أجرته حكومة كريم العمراني مع النقابات وانتهى الى الزيادة في الاجور والتعويضات العائلية وكلف خزينة الدولة مليارى درهم ومائتي مليون سنتيم.

على صعيد اخر أقر البرلمان المغربي مشروع قانون حكومياً يقضي بانشاء صندوق لتمويل مشاريع الشباب ويستهدف معالجة البطالة التي يعانون منها.

تبلغ قيمة الصندوق ١١٠ ملايين دولار وهو موجه لتقديم قروض للشباب الراغبين في إقامة مشاريع خاصة ربما وصلت الى ٩٠ في المائة من قيمة المشروع.

وتقدر نسبة البطالة عند الشباب في المغرب بأكثر من ٢٠٪ وهي تمس بصفة خاصة الجامعيين . وكان تقرير أصدره مؤخراً مركز الشبيبة والمستقبل، وهو جهاز حكومي لدراسة أوضاع العاطلين من الشباب عن العمل ، أشار الى أن معالجة أزمة البطالة في المغرب تحتاج الى ٦ مليارات درهم سنوياً، ونصح التقرير باعتماد خطة تمويل المشاريع الجديدة بانتهاج تسهيلات في منح القروض للراغبين في اقامة المشاريع. ويذكر ان ما بين ٣ و ٤ ملايين شخص يصنفون من الباحثين عن عمل تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة من بينهم ١٥٠ الف شخص يحملون مؤهلات جامعية.

مصر

بورصة القطن عادت بعد ٣٠ عاماً

■ بعد اكثر من ٣٠ عاماً من اهالة التراب عليها عادت بورصة القطن المصرية الى الحياة وسط آمال وتوقعات كبيرة باستعادة القطن المصري مكانته متوجاً على عرش أسواق العالم. في غضون ذلك اعرب مسؤول في البنك الدولي عن تقدير البنك للاصلاحات الاقتصادية في مصر، ولكنه دعا في الوقت ذاته الى استخدام الاحتياطي الاجنبي الكبير في تحفيز النمو.

وقد وافق مجلس الشعب (البرلمان) المصري على مشروع قانون بانشاء بورصة الاقطان الحاضرة بالاسكندرية بهدف تعزيز صادرات القطن المصري تمشياً مع تحرير تجارة القطن. وتعد البورصة الجديدة احياء لبورصة ميناء البصل القديمة في الاسكندرية التي تعود الى عام ١٨٨٣ والتي كانت تتعامل في العقود الحاضرة حتى وقف العمل فيها رسمياً في أوائل الستينات.

وسيكون مقر البورصة الجديدة حي ميناء البصل في الاسكندرية، ويتم تداول الاقطان بالبيع والشراء فيها بموجب قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل وذلك لوضع الضوابط الكفيلة بسلامة بيعه وتصديره والحفاظ عليه ودعمه حتى ينافس الاقطان الاخرى في أسواق العالم حسبما يقول المجلس.

ووافق المجلس على ان تدير بورصة ميناء البصل لجنة مكونة من ١٩ عضوا يمثلون مصدري القطن والبنوك التجارية الممولة وتجار القطن في الداخل والمغازل المحلية والسماسرة المقيدين في البورصة والمنتجين للاقطان.

ويشترط القانون لعضوية البورصة من الاشخاص الطبيعيين الا يقل رأس مال العضو عن ١٠٠ الف جنيه (٢٩.٤ الف دولار) مع تقديم تأمين قدره ١٠ الاف جنيه (٢.٩ الف دولار). وتنتخب لجنة البورصة من أعضائها أو أعضاء البورصة لجنة فرعية تسمى (اللجنة التنفيذية للقطن) تختص بالاشراف على عمليات الاتجار بالقطن في البورصة وتجتمع مرة اسبوعيا على الاقل لتحديد متوسط اسعار وعلاوات الاصناف وفروق الرتب المختلفة من القطن.

وقالت لجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لمجلس الشعب في تقريرها عن مشروع القانون، انه دعما لسمعة اقطاننا في الخارج ومحافظة على المورد الذي تدره هذه التجارة من العملات الاجنبية، ورغبة في ان يستعيد القطن المصري مكانته متوجاً على عرش أقطان العالم، اتجهت الدولة الى تحرير تجارة القطن بالداخل. مما استلزم العودة الى نظام البورصة اتساقاً مع هذه السياسة.

وانشئت بورصة القطن في مصر عام ١٨٨٣ كمنشأة خاصة لبعض التجار والسماسرة تحت اسم «اتحاد أقطان الاسكندرية» وشهدت عدة تحولات الى ان صدر في عام ١٩٣١ مرسوم بقانون انشاء لجنة بورصة مينا البصل.

٤٠ عاماً في خدمة الصحافة العالمية

بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على تاسيس «وكالة ريكس فيتشرز» تقدم «شبكة بروكسيما للنشر والعلاقات العامة» الممثل الوحيد لوكالة «ريكس» في الشرق الاوسط والمسؤولة عن الخدمة الصحافية المصورة باللغة العربية، عرضاً خاصاً الى المشتركين بدأ في آخر حزيران/يونيو ١٩٩٤ ومدته ١٢ شهراً. بموجب العرض أصبح بالامكان تلقي خدمة «بروكسيما - ريكس» عبر وسيلتين:

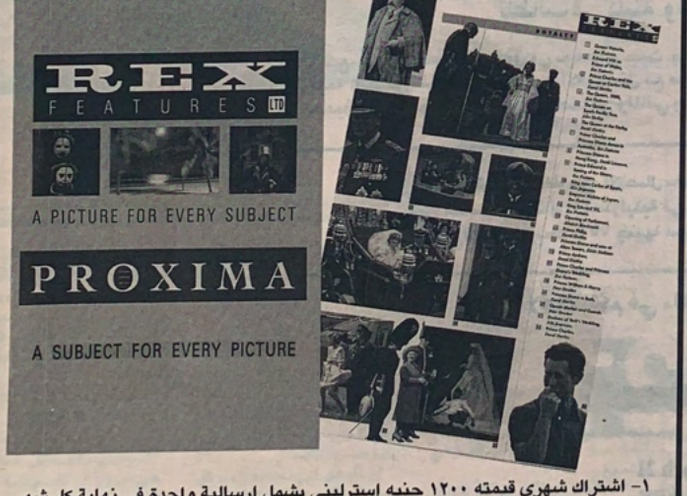

١- اشتراك شهري قيمته ١٢٠٠ جنيه استرليني يشمل ارسالية واحدة في نهاية كل شهر تضم ٢٠ تحقيقاً مصوراً متنوعاً.

٢- لائحة المواضيع الخاصة MENU ترسل الى الرغبين مرتين في الشهر تضم تحقيقات متنوعة لقاء ٢٠٠ جنيه استرليني للتحقيق الواحد.

لمزيد من الاستفسارات الاتصال بـ «بروكسيما - ريكس» على رقم الهاتف: ٠١٥٤ ٨٣٧ (٤٤) أو بالفاكس رقم: ٠١٦٥ ٨٣٧ (٤٤)

صدر الآن ...

الجزء الاول من «المرجع» في الاقتصاد

للطالب في كليته ولرجل الاعمال في مكتبه

«المرجع» في الاقتصاد هو الاول من نوعه من حيث جمعه بين القاموس ودائرة المعارف. ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي على اكثر من عشرة آلاف مدخل مع مضامينها بالعربية وشروحات مقتضبة عن استعمالاتها الحديثة في التداول التجاري والمصرفي والمالي والاقتصادي وفي مجالات الادارة والتأمين والمحاسبة.

للحصول على اشتراك في «المرجع» الاتصال بالهاتف :0154 837 (071) او بالفاكس:0165 837 (071)
ثمن النسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً اميركيا .
الاشتراك: في بريطانيا ٧٥ جنيها استرلينيا وفي الخارج ١٣٠ دولارا اميركيا.

لاعلاناتكم في «المرجع» الاتصال بـ:

Approach 21
Victoria House
Vernon Place, Suites 51-55
London WC1B 4DP
TEL: (071) 430 2072/92
FAX: (071) 430 2084

٩ Vol.1 No.10 July 1994 المجلد الاول - العدد العاشر - تموز/ يوليو ١٩٩٤

النجاح النسبي للسياسة النفطية السعودية... يأكله الدولار!

■ يقولون في الدوائر السياسة الدولية، ان السياسة النفطية السعودية الفعلية يخططها ويمليها العامل السعودي نفسه الملك فهد بن عبدالعزيز. واذا كان الأمر كذلك ، وهو كذلك في أغلب الظن، فان هذه السياسة هي حتى الآن سياسة واقعية وتقوم على موجبات وجيهة كما سبق ان قلنا في عدد سابق، ولكونها كذلك حققت في الآونة الاخيرة نجاحاً نسبياً ملحوظاً متجاوزة الضغوط الحادة لتغيير مسارها من هنا وهناك وهنالك.

فقد قامت السياسة النفطية السعودية أولاً على الغاء الدور السابق للسعودية كمنتج موازن، اي زيادة الانتاج اذا زاد الطلب العالمي للتعويض عن النقص، وخفضه اذا زاد العرض لامتصاص الفائض، هذا الدور الذي لعبته السعودية سابقاً لا يراد له ان يعود او ان يتكرر. وكان من جراء ذلك ان القائمين على السياسة السعودية أدركوا ان الانضباط هو الخطوة الاولى في طريق النجاح النسبي اللازم وفي طريق السلامة باعتماد الواقعية. فهناك فارق بين ان تسوق في السوق وان تسوق مع السوق.

ومن قبيل الانضباط في الأغلب أصرت السياسة النفطية السعودية على التمسك بسقف الانتاج الذي أقرته منظمة «اوبيك» في أواخر السنة الماضية وقدره ٢٤.٥ مليون برميل في اليوم، رافضة انتقاصه كوسيلة لرفع الأسعار ، عندما كان هذا المقدار فائضاً عن حاجة الاسواق مما شكل ضغطا على الاسعار نزولا الى ان بلغت مستويات من الهبوط مخيفة بعثت موجة من الذعر، وان صامتة، في الاوساط الاقتصادية الخليجية كافة.

ولئن كان الانضباط امرا جوهريا من حيث المبدأ، فان ما حققته السياسة النفطية السعودية من نجاح نسبي في الآونة الاخيرة، يعود الى المقومات الواقعية التي أسند اليها ، ومنها أنه لا يجوز رفع الاسعار كثيرا وبصورة مفاجئة عن طريق خفض كبير في الانتاج لأن ذلك سوف يكون مفتعلا وقصير النفس وغير علمي، كما ان اجراء خفض بسيط لا يترك اثراً في الأسواق سوف يكون من قبيل الخفة فوق انه لن ينفع في تحقيق المطلوب فتكون الخسارة في هذه الحالة مادية ومعنوية.

بهذا الموقف ، وليس بطاقتها الانتاجية، حافظت السعودية على موقعها القائد في «اوبيك». وقد يكون انها أخذت في الاعتبار ايضا ان النفط العراقي قادم الى الأسواق قريبا، وبالتالي فانه لا بد من أخذ ذلك بالحسبان قبل اتخاذ اي قرارات جديدة حول مقادير الانتاج وحصص الدول الاعضاء. يضاف الى ذلك ان هناك اعتبارات خارجية لا يد فيها لمنظمة «اوبيك»، اسهمت في انهاض أسعار النفط من وهدتها الطويلة، سواء بالقصد (شركات النفط) او بالصادفة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً).

فالوضع النفطي العالمي، كما هو الآن، وكما هو متوقع له لسنة من الآن، سوف يبقي على الأسعار في الاتجاه المرتفع نسبياً على اعتبار ان قدوم النفط العراقي الى الاسواق في نهاية هذه السنة لن يكون له الاثر العكسي المتصور في حال قدومه الآن أو قبل ثلاثة اشهر مثلا. ذلك ان الطاقة الانتاجية العراقية الراهنة ليس بمقدورها ان تغرق الاسواق كما تشير الظنون. فالانتاج العراقي سوف يأتي بطيئاً وبالتدريج وعلى مدى يتجاوز السنة ولن يكون كبيراً . بل هو في ذروته حسب الطاقة الانتاجية الراهنة يكاد لا يكفي لتغطية الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط في الدول الصناعية خلال سنة من الآن وتقدر بنحو مليون برميل في اليوم، وهي الكمية القصوى التي يمكن للانتاج العراقي ان يليبيها خلال العام المقبل. وهكذا، فان الانتاج العراقي لن يخل بنظام الحصص القائم في «اوبيك» اذا بقيت حالة الانضباط التي ترعاها السعودية الآن. بحيث يأخذ النفط العراقي حصته من الزيادة في الطلب العالمي وتبقى الحصص الأخرى على حالها للسنة المقبلة بكاملها على الاقل، فتبقى الأسعار مرتفعة نسبياً بحدود ١٧ - ٢٠ دولاراً للبرميل.

لكن هذه ليست المشكلة الآن. ذلك ان الزيادة التي طرأت على أسعار النفط، نتيجة للنجاح النسبي في السياسة النفطية السعودية كما تقدم، قد تبخرت بالقيمة الحقيقية وأتى عليها الهبوط الحاد في سعر صرف الدولار الاميركي الذي به يسعر النفط وغيره من المواد الخام والسلع.

وهبوط الدولار الآن ، ليس مشكلة اميركية فحسب... انما هو مشكلة عالمية تتعدى دول النفط. ذلك ان أثره على دول النفط يطاول بقية العالم بشكل او باخر.

ولئن كان بعض الاميركيين يرى في هبوط الدولار حلاً للمشكلة الاميركية المزمنة المتمثلة في تفاقم الدين العام والعجز في الميزان التجاري والعجز الدائم في الميزانية، فانه من المشكوك فيه جدا ان يؤدي هذا الهبوط في الدولار الى تحسين التنافسية التجارية للولايات المتحدة، لأن التنافسية لا تقوم فقط على التدني النسبي للاسعار بقدر ما تقوم على نوعية الانتاج وجودة البضائع المصنعة. فالبضائع الاميركية، كالبضائع الانكليزية ، لم تخفق في الاسواق ازاء البضائع الالمانية واليابانية لأنها أغلى ثمناً او كلفة، بل لأنها غير مضاهية لها في النوعية. وفوق ذلك، فان التجارة الخارجية للولايات المتحدة، مهما تحسنت او حتى تضاعفت بصورة طبيعية، لن تستطيع حل مشكلتها الداخلية. وبالتالي فان توسل هبوط الدولار لحل المشكلة في غياب اجراءات أخرى جدية في الداخل لا يعدو كونه عملية «نصب» أو «تشليح» على عينك يا تاجر!

هذه العملية قد يبلعها العالم لفترة قصيرة، لكن اذا ظهرت اي ملامح على انها نهج للمدى البعيد، فان ذلك يلحق ضرراً عضويا بالغا بالولايات المتحدة قبل غيرها وبودي بالتجارة الدولية والحبر لما يجف بعد على «اتفاقية مراكش».

فاذا تبين بعد فترة قصيرة ان مسار الهبوط في الدولار هو مسار طويل الاجل، فان الدول المصدرة للنفط وعلى راسها المملكة العربية السعودية ، سوف ترى ان الصبر الذي تحلت به خلال السنتين الماضيتين لانجاح السياسة النفطية القائمة على الانضباط ، قد تبدد وذهب هباء. وخطورة ذلك ليس فقط في الخسارة المادية الجسيمة، بل في ضعف الثقة بأي سياسة مستقبلية طويلة النفس لحساب القائلين باغتنام الفرص القصيرة الأجل من دون اي اعتبار آخر، أي لحساب الاتجاه المعاكس للسياسة السعودية الراهنة في «اوبيك» كما سبق عرضها.

يضاف الى ذلك ان الضعف الطويل الأجل في الدولار هو بمثابة خفض قسري للعملات الخليجية وعلى راسها الريال السعودي لكونها عملات نفطية مرتبطة بالدولار تصعد معه وتهبط معه. وهذا امر بالغ الأثر على الصعيد الداخلي في الدول الخليجية لأنه مدعاة الى اطلاق موجة ملحوظة من التضخم، مع العلم ان التضخم الخليجي هو في العادة على مدار أعلى نسبيا من بقية الدول التي لها علاقات تجارية واسعة مع الخليج.

حتى يمكن ان يحار المرء ايهما أفضل، أو على الاصح ايهما أقل سوءاً، هبوط أسعار النفط أم هبوط الدولار؟. والطامة الكبرى، ان يحل الاثنان معا فتهبط أسعار النفط ومعها الدولار. وهذا أمر غير مستبعد في حال ثبت بالدليل القاطع ان التدهور في الدولار عملية طويلة الاجل، لأن المستثمرين الأجانب في الولايات المتحدة في هذه الحالة سوف يهرعون فورا الى تصفية موجوداتهم الاميركية مما سيؤدي الى انهيار اسواق الاسهم والسندات، وبالتالي الى ركود اقتصادي عام اوسع وأعمق من سابقه، ولا سيما ان الولايات المتحدة لن تجد أمامها من سبيل لوقف هذا التداعي الا برفع أسعار الفائدة الى مستويات خيالية، وهذا دواء أمر وأخطر من الداء المستدعى لهذا العلاج.

ولعل القائمين على السياسة السعودية باتوا يعرفون من هذه التجارب ان اقصى النجاح في وضع كهذا هو وقف التدهور او حتى الحد منه ليس الا.

سليمان الفرزلي

اعادة تركيا الى الحظيرة الأوروبية

■ هل تصبح تركيا مرة ثانية «رجل اوروبا المريض»؟ هذه العبارة طلع بها القيصر الروسي نقولا الأول في أيام حرب القرم فيما كانت الامبراطورية العثمانية تدخل مرحلة انحلالها النهائي. والآن، فيما تواجه تركيا متاعب مقلقة، تعود هذه العبارة لتطرق الأذهان.

فالعلل التي تشكو منها تركيا تبدو كثيرة وان كانت قواها البنيوية ما زالت قائمة. انها تمثل اقتصاد السوق الحقيقي والنظام الديموقراطي البرلماني الوحيد في منطقة أخذت تبسط نفوذها عليها. فالدولة العلمانية العصرية التي انشأها كمال اتاتورك في عام ١٩٢٢، فوق انها تشكل قصة نجاح باهر، تعتبر واحدة من الدول النامية القليلة التي دخلت في مصاف الدول الصناعية في العالم.

ومع ذلك، فان الأزمة الاقتصادية في البلاد تتخذ نطاقاً مخيفاً. فالحكومة كما تقول الصحافة التركية «غارقة في الديون»، وتصل القروض الأجنبية الآن الى ٧٠ مليارا من الدولارات. والعلاج لهذه المديونية وما يستتبعها من تضخم تصل نسبته الى ١٠٠ في المائة سنويا، هو برنامج تقشفي شديد الى درجة يخشى معها ان يطلق شرارة الاضطراب الاجتماعي والسياسي.

وما زالت تركيا بعيدة عن المصالحة مع ذاتها. فرئيسة الوزراء تانسو تشيللر تتدهور شعبيتها بصورة متزايدة، والحكومة الائتلافية التي ترأسها تتخرها الحزازات والخلافات. كما ان الحملة الانفصالية الكردية التي يشنها الارهابيون الماركسيون - اللينينيون بدأت تأخذ شكل الحرب الأهلية الشاملة. ويدعي الجيش التركي ان المسألة سوف تحسم عسكريا بحلول نهاية السنة، وحتى لو صح ذلك فان الضرر السياسي البالغ قد وقع وسيبقى.

والشيء الذي يقلق القادة السياسيين الأتراك هو ان البلاد أصبحت اكثر عرضة واستعدادا لتقبل الاصولية الاسلامية. وفي مطلع هذه السنة فاز حزب «الرفاه» الاسلامي بنسبة ١٩٪ من الأصوات في الانتخابات المحلية، والخوف الآن أن يزيد استقطابه للمحرومين بفعل البرنامج التقشفي لحكومة تشيللر. فنصف عدد السكان أعمارهم أقل من ٢٥ سنة والبطالة المعترف بها رسمياً بين الشبان تصل الى ٢٦٪. وهذا الواقع مرشح ليكون اكثر جذباً للشبان للانخراط في الأصولية عندما يعض التقشف الاقتصادي الناس بنواجذه.

لكن مشكلات أنقرة ليست كلها محلية. فتركيا مؤيد متحمس للاتحاد الاوروبي، وكانت قطباً في حلف الاطلسي يعتد به، لكنها الآن على خلاف مع أصدقائها وحلفائها حول مجموعة من القضايا. وتقول الولايات المتحدة انها سوف تخفض بنسبة الربع المساعدات العسكرية البالغة ٣٠٠ مليون دولار المفترض ان تدفعها لتركيا قريبا، وذلك عقوبة لها على سجلها الضعيف في مجال حقوق الانسان. ويقال ان السيدة تشيللر ، وهي تقدر ان حرب الخليج كلفت الاقتصاد التركي مبلغ ٢٠ مليار دولار حتى الآن، أبلغت الرئيس بيل كلينتون انها لن تقبل اي مساعدة على الاطلاق اذا كان هذا هو نهج الولايات المتحدة.

كذلك تشعر تركيا بالمرارة من الاتحاد الاوروبي الذي سوف يضم اليه النمسا والسويد والنرويج وفنلندا. هذا فضلا عن احتمال توسعة الاتحاد في عام ١٩٩٩ ليشمل المجر وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، مما يثير لدى الاتراك المزيد من الاشمئزاز. ذلك ان تركيا تشعر بأنها سوف يواصل الاوروبيون دفعها الى الصفوف الخلفية على الرغم من انها عضو مشارك في الأسرة الاوروبية منذ ٣٠ سنة.

وباختصار، فان تركيا تدفع ثمن سنوات من السياسات الاقتصادية المبذرة، وكذلك ثمن رفضها الاصغاء للتحذيرات المنبهة لها بأن الرأي العام الغربي في اوروبا والولايات المتحدة ينظر الى مسألة حقوق الانسان نظرة جدية بحيث لا يتوفر للسياسيين مجال واسع للمناورة عند التعاطي مع أنقرة.

ويبدو أن الزعماء السياسيين الاتراك من جهتهم يجدون صعوبة في التقدير ليس فقط للمواقف الأجنبية، بل للاحوال الداخلية ايضا. ففي بعض الأحيان تجدهم يتصرفون كالسلطان العثماني عبدالعزيز الذي اشتهر بالسمنة فلم يجد وسيلة لخفض كرشه البالغ ١٧٠ كيلوغراما سوى التطلع اليه بمرآة منحفة! انهم يرون ما يريدون رؤيته. وفي أحيان أخرى، كالوقت الحاضر، تضر بهم المبالغة في التشاؤم.

أما الصورة الاكثر توازناً فتشير الى انه على الرغم من ان المستقبل القريب لتركيا يبدو صعباً وقاسياً، ومن الاعتقاد بأن الاجراءات التقشفية الصارمة لحكومة تشيللر سوف تطلق بالتأكيد شرارة الاضطراب السياسي، فان الوضع على المدى البعيد ليس قاتماً بالضرورة.

ان الاتحاد الجمركي الذي تتفاوض تركيا للدخول فيه مع الاتحاد الاوروبي من شأنه أن يدخل تركيا في نظام التعرفة الجمركية الخارجية الاوروبي. وسوف يكون لذلك في البداية أثر كاسح على عدد من الصناعات التركية المتخلفة والمتمتعة بالحماية. لكن الأتراك الجادين والمجتهدين يقولون انهم بحاجة الى أزمة كبيرة لاعادة تنشيط أنفسهم.

ان المدخل الى مستقبل تركيا يستدل عليه من نوع المكانة التي ستعطى لها في اطار التعاون الاقتصادي والأمني العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وهناك تقويم صحيح لأهمية تركيا كحلقة وصل بين اوروبا ومناطق الاضطراب حول البحر الأسود وفي القوقاز والشرق الأدنى، لكن الأوروبيين ما زالوا مترددين في ادخال تركيا ضمن التركيبة الأوروبية. فالعضوية التركية في الاتحاد الاوروبي ما زالت كما كانت حلماً بعيد المنال، وقد رُفضت كافة المساعي البريطانية لادخال تركيا في اتحاد أوروبا الغربية.

فاذا أريد لتركيا ان تلعب دوراً في حفظ السلام وان تكون قطباً من الاستقرار في منطقة شديدة الاضطراب والقلاقل، فانه يتعين على أوروبا ان تقدم لها المزيد من الدعم. ولا بد للاتحاد الاوروبي من ان يتطلع الى ابعد من مشاغله المعتادة حول التجارة والاندماج الاوروبي، ليركز على الدور الجيو - بوليتيكي الذي يرغب في ان تلعبه تركيا. وفوق ذلك، على الغرب ان يعيد لتركيا شعورها بالانتماء.

جيلز ماريت
«الهيرالد تريبيون»

«طبخة بحص»

عن جريدة «ليبراسيون»

مصر أمام خيار عدم الرفض

■ رفض مصر حتى الآن تخفيض عملتها بناء على طلب من صندوق النقد الدولي أعاد الى الأذهان تدخل هذا المصرف في شؤون افريقيا بصورة خاصة وليس مصر وحدها. وصندوق النقد الدولي يساهم في هذا التدخل الى جانب البنك الدولي شقيقه بالتبني.

وحجة مصر في ذلك ، ان تخفيض العملة يؤدي الى كارثة اقتصادية وأولها هرب الودائع والاستثمارات من البنوك المصرية وتخفيض قيمة العائدات من الصادرات المصرية. واما صندوق النقد الدولي فيقول انه لم يطلب تخفيض قيمة العملة المصرية وانما تعويمها. وهي العبارة الشائعة الاستعمال لدى هذين المصرفين.

والواقع ان هذا التدخل السافر للمصرف الدولي وشقيقه قد ركز انظار المراقبين على حقيقة ما يجري. وخاصة ان هذا التكتيك او التدخل السافر، في ما يسمى بمحاولة انقاذ الاقتصاد للبلد المعني، هو أول عمل يقوم به المصرفان. وهذا ما جعل المؤسسات المعنية بما يجري في الدول الافريقية جنوب الصحراء من تخلف تتصدى لهذين المصرفين الى الحد الذي جعل عددا من المسؤولين في هذه المؤسسات يصفون هذين المصرفين بأنهما قوة الاستعمار الجديد في افريقيا. وقد لاحظ هؤلاء ان عمل هذين المصرفين الذي يفترض ان يوجه لتنمية هذه الدول قد زاد من تخلفها، وتدني مستوى النمو فيها. على انها لم تحقق اي نمو على الاطلاق مع ان البعض منها لديه جميع ثروات التقدم. وعملية المساعدة على التخلف هذه هي التي جعلت احد السياسيين الافريقيين يقول: ان هذ المصرف يشبه الاخطبوط . فهو يمص دماء الافريقيين ويتركها جامدة في مكانها... والافريقيون الذين ينهشهم الاخطبوط ويمص دمهم يبلغ عددهم ستمائة مليون انسان.

الغريب في الأمر ان هذين المصرفين قد اسسا من أجل انقاذ الدول الصناعية فتحولا الى تهديم دول العالم الثالث والقضاء عليها. ولكن الذين يوجهون النقد لهذين المصرفين لا يبحثون عن القوة الحقيقية التي تواجهما .

فالدولة من العالم الثالث التي لا ترضى عنها القوى الحقيقية في العالم، وفي مقدمتها اميركا، لن تحصل لا على المساعدة الظاهرية أو «الانقاذ المرحلي» ، كما حدث لمصر مثلاً، الا بعد ان ترضي اميركا والجوانب الاخرى التي تعيش في كنفها او على ما تبقى من المائدة المترفة.

وتبقى مسألة تخفيض العملة المصرية. هناك من يقول جازماً ، ان مصر ستضطر الى تخفيض عملتها، لأن ما يقدم لها، او على الأصح، ما يطلب منها لا يمكن رفضه، وهذا هو الخيار الوحيد أمامها.

اي خيار عدم الرفض.

محمد سعيد الجنيدي

10 Vol.1 No.10 July 1994 المجلد الاول - العدد العاشر - تموز/ يوليو ١٩٩٤

نيجيريا

القبائل توجه سهامها الى الحكومة وتتهمها بافساد الأرض وسلب الثروات

■ فيما يتدفق البترول من أنبوب مكسور ويغطي النباتات الاستوائية في منطقة دلتا نهر النيجر، لا يوجد عامل في دائرة نصف قطرها عشرة أميال يستطيع ايقاف التدفق واصلاح الخلل. ويعتبر هذا النوع من التدفق شائعاً في «ايبوبو» الواقعة على بعد ٣٠ ميلاً الى الشرق من حقل «بورت هاركورت» وهو واحد من ٦٢ حقلاً تشغلها شركة «شل» في الجنوب الشرقي من نيجيريا.

ويقول المحليون الذين ينتمون الى قبيلة «اوغوني» ان البترول تسرب في الماضي مرات عدة وغطى اراضيهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، من انابيب معرضة لمختلف الاحوال الجوية، يسير خطها في موازاة الطرق وبالقرب من المنازل في منطقة نزولهم في ولاية «ريفرز» النيجيرية. ويقول المحليون ايضا، ان تسرب الغاز في كانون الثاني/يناير المنصرم في منطقة «كبور» أدى الى نشوب حرائق اصيب بسببها أحد القرويين بحروق بالغة.

وفي موقع آخر في «ايبوبو» تغطي طبقة كثيفة من البترول الخام بقعة مساحتها فدانان ونصف الفدان منذ حصل انفجار في أحد الانابيب في السبعينات. وعندما يحل فصل المطر الغزير، تلوث هذه المنطقة احد الجداول التي تشكل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في المنطقة كلها.

والمعلوم ان مشروعا مشتركا في المنطقة تشارك فيه الحكومة النيجيرية بـ ٥٥ في المائة من الاسهم و«شل» بـ ٣٠ في المائة من الاسهم، و«ألف كيتان» بـ ١٠ في المائة من الأسهم و«أجيب» بـ ٥ في المائة من الاسهم، ينتج نصف المليوني برميل التي تنتجها نيجيريا في اليوم من البترول الخام.

وتم اغلاق جميع حقول البترول التابعة لشركة «شل» في «اوغوني» التي كانت تنتج ٢٨ الف برميل في اليوم، وحصل اعتداء على بعض محطات التدفق والحاق الضرر البالغ بها منذ منتصف ١٩٩٣ عندما سحبت شركة «شل» العاملين والمقاولين من المنطقة بعدما تفاقم الاعتراض عن العداء من السكان المحليين.

وتدعي «شل» ان ٦٠ في المائة من حوادث التسرب التي حصلت عام ١٩٩٢، في «اوغوني» كانت «متأتية مباشرة من الاضرار المتعمد الذي يرتكبه البعض بغية المطالبة بتعويضات من شركات التأمين».

ويقول زعماء «حركة الحرص على بقاء شعب اوغوني» : «ان شركة «شل» الحقت ضررا بالغا بالبيئة واهملت القاطنين في المنطقة ومصالحهم منذ بدأت نشاطها في القطاع البترولي النيجيري على اراضيهم منذ اكثر من ثلاثين عاما». وينحو هؤلاء الزعماء باللائمة على شركة «شل» لأنها تسببت في تدخل قوى الأمن النيجيرية مما أدى الى مقتل مدنيين طيلة الاشهر الاثني عشر الفائتة. وفي تقدير شركات البترول الناشطة في نيجيريا انها خسرت من الانتاج والمعدات ما وصلت قيمته الى ٢٠٠٠ مليون دولار العام الفائت بسبب النزاعات الأهلية في داخل نيجيريا.

واحصت العام الفائت شركة «شل» وحدها ١٦٨ حادثا اثر سلبا في انتاج البترول مما تسبب في خسارة ١٤٠٠ يوم من أيام العمل في المشاريع وفي تأجيل انتاج ١٤ مليون برميل من البترول. وينفق المشروع المشترك ما يزيد على ٢٠ مليون دولار العام الجاري في مساعدة النازلين في المناطق البترولية لكي يوسعوا نشاطاتهم الزراعية ويزيدوا عدد المستفيدين من التعليم الجامعي ويعمروا البنية التحتية الاساسية كالمدارس والمستشفيات والطرق وتمديد انابيب مياه الشرب.

وفيما تحاول الحكومة العسكرية في نيجيريا الدعوة الى عقد مؤتمر دستوري تحاول القبائل النازلة في منطقة الدلتا الغنية بالبترول السيطرة على الثروة البترولية وحرمان الحكومة المركزية من هذه السيطرة، علما بأن الحكومة المركزية كانت وما تزال واقعة تحت هيمنة النيجيريين الشماليين وتحت هيمنة المركز التجاري الاهم وهو العاصمة لاغوس.

وتعتبر قبيلة «اوغوني» بين عدد من القبائل والفئات التي تثير الاحتجاجات والاضطرابات في منطقة «دلتا نهرالنيجر» مما يهدد سلامة وأمن العاملين في الشركات المتعددة الجنسيات وسلامة معداتهم، وهي الشركات التي تنتج حوالى ٩٥ في المائة مما تصدره نيجيريا.

والبون واسع بين هذه الثروة البترولية الكبيرة وبين الاوضاع المزرية التي يعيشها النازلون في منطقة الدلتا الذين يفتقرون الى الخدمات الاساسية، ولا يوجد في نيجيريا اي قانون يحمي البيئة من التلوث الذي تسببه صناعة البترول.

وفي عام ١٩٩٢، انشأت الحكومة النيجيرية «لجنة تنمية المناطق التي تنتج البترول والمعادن» (اومبادیك)، وخصص لها ثلاثة في المائة من عائدات البترول وفوضتها تفويضا كاملا لتوفير البنى التحتية والوظائف والتربية والتأهيل ولتحسين مستويات البيئة في منطقة الدلتا. ويقول رئيس اللجنة البرت هورسفول: «ان لجنته تبدأ بداية حسنة لكن موازنتها البالغة ٩٠ مليون دولار في العام لا تكفي . وفي تقديره ان تحقيق اهداف اللجنة يتطلب انفاق ٤.٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات. لكن من غير المحتمل ابدا ان تحصل اللجنة على أموال من هذا القبيل».

والمعلوم ان الحكومة النيجيرية تخفض استثماراتها في قطاع البترول مما سيسبب تراجع الانتاج والعائدات في المستقبل. فيما علقت الدول المانحة تقديم اي عون الى نيجيريا، وتنوي شركة «شل» البقاء خارج منطقة قبيلة «اوغوني» الى أن تحل النزاعات هناك سلميا وهو ما لا يحتمل أن يحصل أبدا، أو ما هو مستبعد جداً.

ومنذ تسلم كن سارو – ويوا زعامة «حركة الحرص على بقاء شعب اوغوني» بدات الحركة تطالب بأن تتجاهل شركة «شل» الحكومة المركزية، التي تجمع عائدات البترول العائدة الى نيجيريا كلها. وأن تدفع الشركة جعالات وايجارات مباشرة الى قبيلة «اوغوني» الذي يصل تعداد افرادها الى نصف مليون نسمة، وان تبدأ بدفع ستة مليارات دولار مما كان يتوجب عليها دفعه في الماضي.

ويصر سارو – ويوا على وجوب اجراء دراسات حول الآثار التي تخلفها صناعة البترول على المجتمع والبيئة، وعلى ان ترعى شركة «شل» هذه الدراسات التي يجب ان تشمل ما حصل طيلة ثلاثين عاما . ويقول: ان على شركات البترول ان تحسن مستوى أدائها ليكون مثل أداء شركات البترول في العالم كله. ويطالب سارو – ويوا وحركته «بحق اعضاء قبيلة اوغوني» في تقرير مصيرهم بانفسهم وفي تقرير مصيرهم السياسي ، وفي استخدام الموارد الموجودة في اراضيهم في سبيل تنميتهم الخاصة بهم على ان يساهموا ايضا في خدمة المشكلة النيجيرية».

وهذا كله يسبب قلقا لحكام نيجيريا العسكريين على اعتبار ان نيجيريا مؤلفة من اكثر من مائتي شعب وقبيلة. وتدعي «حركة الحرص على بقاء شعب اوغوني » ان تدمير قرية «كا ا» الواقعة الى جنوب منطقة قبيلة «اوغوني» في اب/اغسطس الفائت وسبب قتل وتشريد المئات كان من عمل قوى الامن النيجيرية. واحتج رئيس مجلس «اوغوني» المحلي الى حاكم ولاية ريفرز على «تدمير الجنود النيجيريين حياة واملاك شعب اوغوني» في خمس قرى تقع بالقرب من «افام».

وفي الشهر الماضي تم توقيف سارو – ويوا بتهمة قتل اربعة سياسيين منافسين له في قبيلة «اوغوني» وطلب رئيس الشرطة في ولاية «ريفرز» امداده بحوالى ٤٠٠ جندي من الجيش النيجيري بغية الحفاظ على الامن في المنطقة، وتم اعادة الديبلوماسيين الاميركيين الذين حاولوا الاقتراب من المنطقة الى قواعد انطلاقهم، كما تم طرد صحافي أجنبي زائر. والجدير بالذكر ان شركة «شل» تشغل نصف القوى العاملة لديها في نيجيريا، البالغ تعدادها خمسة الاف شخص، في الحفاظ على الامن مما يكلفها ١٨ مليون دولار في العام.

أسهُم الـ«يورو ديزني» تلتقط أنفاسها بمقويات الوليد بن طلال

■ ارتفع سعر سهم شركة مدينة الملاهي الاوروبية «يورو ديزني » المنبثقة من الشركة الاميركية «والت ديزني» في بورصتي لندن وباريس، نتيجة التفاؤل في الاسواق من الاتفاق الذي عقده الامير الوليد بن طلال مع شركة «والت ديزني» والذي سيضخ الامير الوليد بموجبه في «يورو ديزني» استثمارات تصل الى ٥٠٠ مليون دولار.

لكن التفاؤل من الاتفاق بين الامير الوليد و«يورو ديزني»، الذي يشكل جزءا من خطة الانقاذ للشركة من الازمة المالية الحادة التي تمر بها، كان مشوباً بالحذر، فعلى الرغم من ان الاتفاق سيوفر السيولة للشركة وسيساعدها على حل مشاكلها المالية، الا ان معظم المحللين، يعتقد ان مشاكل الشركة عميقة جدا ولا يمكن حلها بالكامل عن طريق ضخ مبلغ اضافي في الشركة.

ويشمل الاتفاق المالي بين «يورو ديزني» والمصارف الدائنة للمجموعة طرح اسهم جديدة يتوقع ان ترفع عدد اسهم «يورو ديزني» من ١٧٠ مليون سهم في الوقت الحاضر الى ٧٧٠ مليون سهم ، وستكتتب «والت ديزني» بحصة نسبتها ٤٩ في المائة من الاصدار الجديد في حين ستطرح الكمية المتبقية للاكتتاب العام.

ويتعهد الأمير الوليد من خلال الاتفاق مع «يورو ديزني» ان يشتري اي كمية من أسهم الاصدار الجديد التي لا يكتتب بها، على الا تزيد حصته الاجمالية من أسهم «يورو ديزني» على ٢٤ في المائة . وفي حال الاقبال الشديد على الأسهم، تتعهد «والت ديزني» ببيع الأمير الوليد حصة من الاسهم التي تملكها، لكن بشروط الا تزيد حصته في اي وقت كان على نصف حصة «والت ديزني»

ويقدر محللون ان مساهمة الامير الوليد ستراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليون دولار، بالاضافة الى ١٠٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لبناء مركز للمؤتمرات تابع لمدينة الملاهي الاوروبية التي تقع في منطقة مارن لافاليه التي تبعد نحو ٣٢ كيلومترا عن شرق باريس. ويهدف الاتفاق المالي بين «يورو ديزني» والمصارف الدائنة الى حل مشكلة مديونية الشركة الهائلة التي تصل الى نحو ٢٤ مليار فرنك فرنسي. وكانت المديونية ، ولا تزال، في اعتقاد بعض المحللين، تهدد بافلاس الشركة اذا لم تتمكن بالاضافة الى تحسين وضعها المالي من زيادة الايرادات عن طريق زيادة اعداد الوافدين الى مدينة الملاهي والمقيمين في الفنادق التابعة لها.

وعلى الرغم من تسرب انباء في الاسواق الاوروبية عن مشاكل «يورو ديزني» خلال الفترة التالية لافتتاحها في نيسان/ابريل عام ١٩٩٢، الا ان الصعوبات لم تعرف بشكل واضح قبل نهاية العام الماضي عندما اعلنت الشركة نتائج السنة المالية الكاملة الاولى لحياتها التشغيلية.

وكشفت «يورو ديزني» في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، ان خسائرها الصافية عن السنة المالية التي انتهت في ٣٠ ايلول/سبتمبر الماضي بلغت ٥.٣٣٧ مليار فرنك فرنسي (٩٤٧.٩٥ مليون دولار) في مقابل خسارة قدرها ١٨٨ مليون فرنك فرنسي (٣٣.٣٩ مليون دولار) في السنة المالية السابقة، علما ان الجزء الاكبر من الخسارة نجم عن شطب مبلغ استثنائي مقداره ٣.٦ مليار فرنك لتغطية تكاليف انشاء «يورو ديزني».

وبدأ سعر السهم هبوطه في حينها وفقد نحو ٢١ في المائة من قيمته في بورصة لندن فور اعلان النتائج، وراوح سعر السهم خلال السنة الجارية في لندن بين ٢٣٤.٢٥ بنس أدنى سعر، و٤٥٧.٥ بنس أعلى سعر، في مقابل ٥٠٥ بنسات و١١٨٠ بنسا عام ١٩٩٣. ويذكر ان السهم سجل سعرا قياسيا مقداره ١٦٠٠ بنس في آذار/مارس عام ١٩٩٢ قبل ايام من افتتاح مدينة الملاهي للزوار.

كما اعلنت الشركة اخيرا انها تكبدت خسارة مقدارها ١٨٣.٩ مليون دولار خلال النصف الاول من السنة المالية الجديدة، بالاضافة الى تراجع الايرادات بنسبة ١٢.٤ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة المالية السابقة الى ٢٧٦ مليون دولار. ويتوقع محللون ان ترتفع خسائر «يورو ديزني» خلال السنة المالية الجارية الى ١.٦٨ مليار فرنك فرنسي (٢٩٨.٤ مليون دولار)، اضافة الى ذلك لا يتوقع ان تتوقف خسائر الشركة قبل عام ١٩٩٨، مع الأخذ بعين الاعتبار ان ذلك سيتطلب تنازل الشركة الأم «والت ديزني» عن رسوم الامتياز والادارة التي يجب ان تتقاضاها.

والانطباع العام بين المحللين هو ان المخططين للشركة بالغوا في تقدير عدد الزوار المحتمل لمدينة الملاهي والفنادق التابعة لها، كما اخطأوا في فهم عادات الانفاق الاوروبية على السياحة والترفيه، اضف الى ذلك، ان الشركة بدأت عملها ولا تزال تعمل في ظروف اقتصادية تختلف تماما عن تلك التي تصورها مؤسسو الشركة، اذ ساهم الركود الاقتصادي في اوروبا وارتفاع أسعار الفائدة والبطالة في خفض الدخل الاضافي الذي ينفق عادة على الترفيه. كما تضررت الشركة من الركود في سوق العقارات الفرنسية الذي حال دون تحقيق «يورو ديزني» الايرادات من التطوير العقاري الذي يشكل جزءا رئيسيا من المشروع.

تركيا

تصميم على تسديد الديون وسعي الى تحسين السيولة

■ سعت تركيا أخيرا الى طمأنة المصرفيين الاجانب الى انها ستفي بالتزاماتها الخاصة بديونها الدولية، فيما ظهرت بوادر تشير الى ان حدة أزمة السيولة الحكومية بدأت تخف.

وقال بولانت اوزغوم، رئيس دائرة الديون التابعة للدولة، في مؤتمر صحافي عقده اخيرا في استانبول : ان تركيا ستسدد ما يتوجب عليها دفعه من أصول الديون والفوائد البالغة ٩.١ مليار دولار السنة الجارية، علما بأن اجمالي ديونها الخارجية يصل الى ٦٧ مليار دولار. وكانت الحكومة التركية قد خفضت في الفترة الأخيرة من هومها المباشرة المتأتية من وضع السيولة لديها. اذ عادت بنجاح الى اسواق الدين المحلية عن طريق بيع سندات ثلاثة اشهر بفائدة ٥٠ في المائة . وساهمت الشروط المالية المتشددة في استقرار العملة التركية التي وصلت قيمتها اخيرا الى ٣٣ الف ليرة للدولار الواحد في حين كان الدولار الواحد يساوي ٤١ الف ليرة في منتصف نيسان/ابريل الماضي.

ومن عوامل ازدياد عبء الديون الخارجية لتركيا ان الاستراتيجية الضريبية العام الفائت بالغت في الاعتماد على الاقتراض الخارجي الواسع النطاق في مسعى من الحكومة التركية للتخفيف من الضغوط على أسعار الفائدة المحلية وخفض نفقات الموازنة وتجنب تهريب أموال القطاع الخاص .

لكن بعدما حصلت الحكومة على ٩٠٠ مليون دولار عن طريق اصدار سندات دولية في آذار/مارس، وبعدما كررت مؤسستا «ستاندرد آند بور» و «موودي» الاميركيتان خفض أهلية تركيا للاقتراض، ستحتاج هذه الى مساعدة الدائنين الرسميين الثنائيين والمتعددي الاطراف، اذا كانت عازمة فعلا على تجنب اعادة جدولة ديونها.

وفي المؤتمر الصحافي المشار اليه انتقد اوزغوم وكالات الاقراض الدولية على تسرعها في خفض أهلية تركيا للاقتراض في كانون الثاني/يناير الماضي. وهو الخفض الذي تسبب في خفض قيمة الليرة التركية وفي اغراق تركيا في أزمة مالية استمرت خمسة اشهر. وقال اوزغوم: «سددنا ديوننا فيما كنا نعاني اسوأ ظروف مرت بنا. وسنواصل تسديد ديوننا». واستبعد عودة مبكرة لتركيا الى أسواق السندات، لكنه قال: «ان الحكومة تتطلع الى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي مطلع الشهر المقبل في شأن خط اعتماد سعيا الى تعزيز ثقة المستثمرين».

ونظراً الى احتمال حدوث تباطؤ اقتصادي وخفض في قيمة الليرة التركية، يتوقع المسؤولون الاتراك ان تتراجع الواردات، وبما ان عائد تركيا من السياحة السنة الجارية، يعادل ما كان العام الماضي، يتوقع المسؤولون ان يكون حساب تركيا الجاري متوازنا سنة ١٩٩٤، وبالنسبة الى اصول الديون، تنتظر الحكومة التركية ان تكون المقترضات الصافية السنة الجارية صفرا طالما تمكنت تركيا من تمويل تسديد ديونها الراهنة.

ويقول نيكاتي اوزفيرت ، رئيس هيئة التخطيط في الدولة: «لا نعتقد انه في مصلحة الدائنين الاجانب ان يطالبوا باعادة جدولة الديون عوض ابقاء العلاقات التجارية حية فاعلة».

وتركيا مدعوة الى تسديد ٤.٧ مليار دولار من اصول ديونها المتوسطة والطويلة الأجل سنة ١٩٩٤، اذا تتطلع الى اقتراض ٣.٧ مليار دولار اضافي السنة الجارية. وتتوقع الدوائر المطلعة ان تصل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تركيا الى ٦٠٠ مليون دولار، وتسعى الحكومة الى ان تصل استثمارات الحقائب الى ٢.١ مليار دولار، بما في ذلك ما يعود على الخزانة التركية من مشاريع التخصيص ومن بيع الاوراق المالية (الاسهم) القابلة للتحويل في شركة «بي. تي. تي» الناشطة في مجال الاتصالات لحساب الدولة.

وتتوقع «هيئة التخطيط» ايضا ان يكون صافي ما يخرج من تركيا من الرساميل ٢.٥ مليار دولار ، فيما تخفض المصارف والشركات التركية ديونها من العملات الاجنبية بعدما تراجعت قيمة الليرة التركية ٥٠ في المائة ازاء الدولار الاميركي. وتتوقع هيئة التخطيط ايضا أن تصل الاحتياطات الرسمية البالغ حاليا ٣.٤ مليار دولار (ما يكفي لتغطية اقل من شهرين من الواردات) الى مليارَي دولار.

واعلنت تانسو تشيلر رئيسة وزراء تركيا ، ان صندوق الدفاع عن الخليج وقيمته ١.٢ مليار دولار، سينقل الى مصرف تركيا المركزي مما يعزز الاحتياطات التركية. ومعلوم ان هذا الصندوق مؤلف من اموال عربية واميركية مودعة في بنك نيويورك لتمويل برنامج حصول تركيا على مقاتلات «اف – ١٦».

وتتطلع تركيا ايضا الى الحصول على قروض من «الصندوق الاجتماعي» التابع للمجلس الاوروبي وتطالب بتنفيذ الاتفاق المالي الرابع الخاص بالاتحاد الاوروبي الذي يشمل تقديم العون الى تركيا والذي تقف اليونان عقبة امام تنفيذه في محاولة منها للحصول على تنازلات من تركيا في شأن قبرص.

١١ Vol.1 No.10 July 1994 المجلد الاول - العدد العاشر - تموز/ يوليو ١٩٩٤

التمويل الخارجي والجهد الداخلي وعوامل القلق في الشرق الاوسط

الأزمة العربية تتفاقم بفعل هبوط الانتاجية ومعدلات الاستثمار معاً

في العدد الماضي، نشرنا الورقة التي قدمها محمد العريان من صندوق النقد الدولي في مؤتمر «اسواق المال في الشرق الاوسط» الذي عقد في لندن برعاية الحكومة البريطانية قبل شهرين، وننشر في هذا العدد اهم ما ورد في ورقة جون بايج من البنك الدولي حول ما يسمى بعائد السلام في الشرق الاوسط.

■ خلال النصف الاول من السبعينات ، شهد المغرب والمشرق معاً معدلات متسارعة من النمو الاقتصادي كما يتضح من الجدول الآتي:

النمو الاقتصادي ١٩٧٠-١٩٩٢

متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الحقيقي (٪)

	١٩٧٠-٧٤	١٩٧٥-٧٩	١٩٨٠-٨٤	١٩٨٥-٨٩	١٩٩٠-٩٣
المغرب	٥.٤	٦.٣	٤.٨	١.٢	٠.٩
المشرق	٧.٩	١٠.٩	٥.٤	٢.٤	٣.٣
اسرائيل	٧.٦	٣.٨	٣.٠	٤.٢	*٦.٩

* من ١٩٩٠ - ١٩٩٢

المغرب: الجزائر، تونس، المملكة المغربية

المشرق: مصر، الاردن، سوريا

لكن النمو انهار بحلول النصف الثاني من الثمانينات. ففي المشرق والمغرب على السواء لم تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي معدل الزيادة في عدد السكان. اما في اسرائيل فقد خف الركود الاقتصادي الذي شهدته في مطلع الثمانينات قليلاً، لكن النمو بقي بطيئاً.

فمنذ بداية الثمانينات لم يستطع النمو الاقتصادي ان يخلق فرص عمل كافية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الأيدي العاملة الجديدة والاشخاص المهجرين. وهناك الآن اكثر من عشرة ملايين عاطل عن العمل. ان الاثار الاجتماعية والسياسية لاخفاق المنطقة في ايجاد ما يكفي من فرص العمل تبدو واضحة للعيان. فالفقر الذي اخذ ينحسر في السبعينات عاد ليتفاقم في الثمانينات والتسعينات. والحل لمشكلة الفقر هو النمو الطويل الأجل ، وخاصة النمو الهادف الى خلق مجالات للعمل، نظرا لأن الفقراء في معظمهم هم من العاملين الفقراء او العاطلين عن العمل.

وفي النهاية، فان «عائد السلام» في المنطقة سوف يقاس بقدرتها على العودة الى النمو الاقتصادي المستمر. ولهذا سوف اركز على النظرة الطويلة الأجل لموضوع «تمويل السلام» من حيث تحديد مقومات الاستثمار والنمو، وطبيعة الخيارات الاستراتيجية التي تواجه صانعي القرارات في المنطقة.

أسباب النمو والانحطاط

أيا كان المثال الذي يفضله المرء للنمو الاقتصادي، فان الاستثمار هو مفتاح النمو المستمر. ففي عام ١٩٦٥ كانت معدلات الاستثمار في الشرق الاوسط وشمال افريقيا مساوية تقريبا لما كانت عليه في اميركا اللاتينية وشرق اسيا. وفي عام ١٩٨٧، وهو اخر عام توفرت فيه حتى الآن معلومات كاملة، تضاعفت معدلات الاستثمار في شرق اسيا، في حين ان تلك المعدلات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا تقهقرت كثيرا عن الدول العالية الاداء في اسيا، وان كانت قد بقيت أعلى من بقية الدول النامية.

يضاف الى ذلك، ان المستويات العالية من الاستثمار في شرق اسيا كانت مدعومة بالمدخرات المحلية، بينما بقيت دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا معتمدة على التحويلات الخارجية لتمويل جانب كبير من استثماراتها. فهذا التارجح في الأداء بين ازدهار السبعينات وانهيار الثمانينات هو نتيجة الاتكال على الرساميل الوافدة من الخارج.

لكن التغيرات في النمو الاقتصادي لم تكن مطابقة دائما للزيادة في الاستثمار في حركتها الصاعدة. وهكذا فان الانهيار الناتج في الأداء كان اكبر بكثير مما يمكن تفسيره بهبوط مستويات الاستثمار. انه نتيجة انهيار مذهل في انتاجية الاستثمار. وكان ذلك متوقعا في نهاية السبعينات، ذلك ان الزيادة المفاجئة في الاستثمار قابلها عائد متناقص على الاستثمار. وما هو اكثر مدعاة للقلق ان تهبط انتاجية رأس المال في الوقت الذي تهبط فيه معدلات الاستثمار. لكن هذا ما حدث تماما في جميع بلدان المنطقة خلال النصف الثاني من الثمانينات.

والحقيقة ان هبوط الانتاجية لرأس المال المادي والبشري في الشرق الاوسط وشمال افريقيا يقدم التفسير الاساسي للافتراق الواسع في مستويات المعيشة بين البلاد العربية وبين الدول السريعة النمو في شرق اسيا.

ان الهبوط في انتاجية رأس المال خلال الثلاثين سنة الماضية يمكن رده الى طبيعة المال الوافد والى السياسات المحلية. فقد وفد الى المنطقة في السبعينات رساميل صافية تقدر بحوالى ٥٥ مليار دولار، كان اكثر من ٩٠ في المائة منها من نصيب القطاع العام. وساعد هذا الدفق على تمويل توسع سريع في القطاع العام لدول المنطقة ، وهو توسع ترافق مع سياسة تحظر النشاط في العمل الاقتصادي الخاص ، وتقوم على الابتعاد عن اقتصاد السوق، وحماية الانتاج العام من المنافسة الاجنبية.

فعندما بدا دفق الرساميل الخارجية يتقلص، جرى تطبيق سياسات محلية غير مناسبة لتقنين موارد بدأت تشح بصورة متزايدة، مما أدى الى نظام للحوافز غير مجد، والى زيادة التضخم، وهروب الرساميل الخاصة. وهذا الهروب الواسع للرساميل الخاصة يدل على راي سلبي للقطاع الخاص في تقويمه للسياسات المحلية. ويقدر المعدل السنوي للرساميل الهاربة الى الخارج في الثمانينات بحوالى ١٠٦ مليار دولار للمغرب وبحوالى ٤٠٥ مليار دولار في المشرق ، اي ما يعادل تقريبا التحويلات السنوية للعاملين في الخارج، والوافدة الى الداخل.

ومن الواضح ان اعادة تنشيط النمو تقتضي في وقت واحد زيادة مستوى الاستثمار وتحسين انتاجية رأس المال. وهذه المهمة، وقد كانت صعبة في أحسن الاوقات، تبدو أصعب واكثر تحديا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لثلاثة عوامل:

● العامل الاول والاهم هو زيادة عدد السكان. فالزيادة السريعة في عد السكان (٢.٨٪ سنويا للمنطقة بمجملها) تشكل ضغطا حادا على قدرة الحكومات في ادامة حتى المستويات الراهنة من الاستثمار في الموارد البشرية. ومع ذلك، وفي كثير من دول المنطقة، فان التدابير المتخذة في مجالات التربية والتعليم والصحة ما زالت اقل بكثير من تلك المعتمدة في البلدان المماثلة والمنافسة.

● العامل الثاني هو ان الزيادات السابقة في السكان وفي النمو الاقتصادي قد الحقت ضررا بالغا بالبيئة الطبيعية بحيث بات عدد كبير من البلدان مهدداً بنقص المياه. فلا بد من تصحيح الاضرار البيئية السابقة، واجتناب المشكلات المستقبلية باتخاذ اجراءات وقائية مناسبة.

● والعامل الثالث هو انه يتعين تحديث وتطوير البنية التحتية الاساسية، واعادة بنائها من جديد في حالة لبنان والاراضي المحتلة.

والخاصية المشتركة لهذه العوامل الثلاثة هي انها تستوجب زيادة الاستثمار اللازم بالمقارنة مع التجارب الماضية أيا كان مستوى النمو في المستقبل.

استراتيجية للمستقبل

ان تأمين «عائد للسلام» في هذه الظروف يقتضي انتهاج استراتيجية تجمع ثلاثة عناصر:

● زيادة التعاون الاقليمي
● اصلاح السياسات الاقتصادية المحلية
● نظرة جديدة الى التمويل الخارجي

التعاون الاقليمي

يشكل التعاون الاقليمي الية مهمة، اذا اعتمدت، لتحسين الاداء الاقتصادي على صعيد المنطقة ككل. فالتعاون في مجال التجارة، على سبيل المثال، يوسع السوق ويتيح مكاسب من جراء العمليات الاقتصادية على نطاق واسع. لكن التجارة ليست حلا سحريا. فالتجارة بين اقطار المنطقة تشكل الآن ٦٪ فقط من تجارتها الاجمالية، وحتى لو تضاعفت هذه النسبة فانه من المستبعد ان تخلق عددا كافيا من فرص العمل.

وهذا ينطبق ايضا على العمال المهاجرين. وحتى في حال العودة الى الوضع السابق لحرب الخليج، فان هجرة الايدي العاملة لن تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من حل مشكلة البطالة.

ان تنفيذ مشاريع اقليمية عالية المردود في مجالات الاتصالات والمواصلات، والمياه، والادارة البيئية، والطاقة ، هو اكثر مجالات التعاون الاقليمي نفعا ملموسا. وقد حدد البنك الدولي وغيره من الهيئات الدراسية المتعددة الأطراف عددا من هذه المشاريع التي يجب متابعتها متابعة حثيثة. لكن هذه المشاريع، على اهميتها، لن تشكل سوى جزء بسيط فقط من الاستثمار الاجمالي اللازم للمنطقة والمقدر بحوالى ٥٠ مليار دولار في السنة. فما لم تتحقق زيادة ملموسة في انتاجية الاستثمار في كافة المجالات، فان التحسن في مجال واحد، كالمشاريع الاقليمية، لن يحل مشكلات النمو المنخفض والبطالة المرتفعة.

اصلاح السياسات المحلية

الاصلاح، اذن، امر حيوي. والاصلاحات الرئيسية اللازمة لزيادة مقدار الاستثمار الخاص، وتحسين نوعية الاستثمار العام، باتت معروفة بوجه عام ويمكن اختصارها بالعوامل التالية: ايجاد مناخ من الاستقرار في الاقتصاد العام، وهيكلية محفزة ملائمة لنشوء المبادرات الخاصة، واطار قانوني شفاف، ومناخ مفتوح للتجارة. وهذه العوامل اثبتت نجاحها في أماكن أخرى، وخاصة في شرق آسيا، من حيث تأمين نمو يقوده القطاع الخاص.

وما يساوي ذلك في الأهمية اعادة توجيه الاستثمار العام الى المجالات الاكثر انتاجية. وعلى سبيل المثال، فان جملة من خدمات التخطيط العائلي والعناية الصحية الاساسية والتعليم الابتدائي المتاحة لجميع المواطنين، لا تتطلب اكثر من واحد في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وهو مبلغ يمكن توفيره بسهولة من اعادة توزيع الميزانيات القائمة. ان هذه التحولات وغيرها في البنية التحتية المادية وحماية البيئة من شأنها ان تحسن نوعية الاستثمار العام وتدعم القطاع الخاص في الوقت ذاته.

(وعرض بايج قصتين من قصص النجاح في اصلاح السياسات الاقتصادية هما مصر والمغرب، منوها بشكل خاص بالاجراءات المغربية ونجاحها السريع. كذلك اشار الى الاحتياجات الخاصة لكل من لبنان والاراضي المحتلة قائلا انهما يحتاجان معا في المدى المتوسط الى استثمارات سنوية بحدود ١٠ الى ١٥ مليار دولار).

اجتذاب الاستثمار الخاص

ان تمويل هذا المعدل العالي من الاستثمار يمكن ان يأتي من مصادر محلية او من مصادر خارجية، ومع ان هناك مجالا لاعادة توجيه النفقات العامة، فان نطاق العمل على الجبهة المحلية يبقى محدودا بسبب الحاجة الى الحفاظ على مستويات الاستهلاك. وبالتالي فان التمويل الخارجي يبقى ضروريا.

غير ان الظروف لن تسمح لبلدان المنطقة على الارجح ان تستعيد مستوى التمويل للقطاع العام الى ما كان عليه في السبعينات. ومن المرجح ان تضيق مصادر التمويل العربية والخارجية والدولية. فالاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية سابقا لم يعودوا مصدرا لرأس المال، بل اصبحوا الآن يزاحمون غيرهم على المساعدات الدولية المحدودة.

وهناك اسباب عديدة تشير الى ان المساعدات الرسمية العربية والاجنبية والدولية سوف تكون اكثر شحاً في المستقبل. ومن الاسباب الغربية الهبوط النسبي في أسعار النفط، وهبوط الاحتياطي بسبب كلفة حرب الخليج، وارتفاع الانفاق المحلي. وفي الوقت ذاته فان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تواجه مشكلة مزدوجة تتمثل بالاوضاع الضريبية المحلية الصعبة، وبالمطالب غير الاعتيادية لمساعدات استثنائية الى الاتحاد السوفياتي وكتلة اوروبا الشرقية سابقا.

كذلك فان دول المنطقة لن تستطيع الاعتماد على المؤسسات الدولية لزيادة مستويات الرساميل الوافدة، لأن تلك المؤسسات بسبب الحجم الكبير للاقراض في السنوات الاخيرة، باتت مكشوفة بحيث يتعذر عليها اعطاء الكثير من القروض الجديدة.

(وفي ملاحظات هامشية أشار بايج الى ان التعهدات الدولية الى غزة والضفة الغربية بتقديم مساعدات مقدارها ٢.٣ مليار دولار بين ١٩٩٣ و١٩٩٨، سوف تعمل على تقليص امكانية المساعدة لبلدان أخرى. كذلك اشار الى ان هذه الامكانية باتت أضيق أيضا بالنسبة للصناديق العربية المشتركة).

من اين تاتي هذه الرساميل الخاصة؟

وهكذا يصبح السؤال الحرج: ما هو الممكن توقعه من دفق الأموال الخاصة؟

في الماضي، كانت تحويلات العاملين في الخارج اهم مصدر للتمويل الخارجي للقطاع الخاص في الشرق الاوسط كله. فقد لعبت الهجرة دورا مهما في تخفيف الضغط على أسواق العمل المحلية، وفي اعادة توزيع الثروة بين الدول الغنية بالنفط في الخليج والدول المشرقية التي فيها فائض من الايدي العاملة. وكانت هذه التحويلات كبيرة وخاصة بالنسبة الى مصر والاردن ولبنان.

لكن أزمة الخليج وما رافقها من تحركات سكانية خففت تخفيفا هائلا من حركة التحويلات بعدما غادر ملايين العمال العراق والكويت والمملكة العربية السعودية. فقد عاد الى الاردن فقط خلال ١٩٩٠ - ٩١ نحوا من ٣٠٠ الف شخص.

وهناك قضيتان بحاجة الى بحث بهذا الخصوص . فما هو الممكن توقعه من التحويلات في المستقبل؟ وما هو الممكن توقعه من عودة المدخرات المرتبطة بعودة العمال المهاجرين؟

ان الدلائل جميعها، الاقتصادية والسياسية والسكانية، تشير الى استنتاج بارز هو ان التحويلات سوف تهبط كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي. وحتى اذا بقيت التحويلات على حالها في أحسن تقدير، فانها سوف تبقى متناقصة بالنسبة الى الناتج القومي المتزايد.

فالهروب السابق للرساميل الخاصة يمكن ان يشكل حلاً محتملاً. ذلك ان سكان المنطقة يملكون في الخارج مدخرات تصل الى ١٨٠ مليار دولار. وبالنسبة لبعض البلدان مثل مصر والاردن وسوريا، تزيد الرساميل الهاربة على قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

تقديرات الرساميل الهاربة

= (القروض الخارجية + الاستثمار الأجنبي المباشر) - (العجز في الحساب الجاري + الزيادة في الاحتياط)

الرساميل الهاربة المقدرة كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي

البلد	١٩٧٠-٧٤	١٩٧٥-٧٩	١٩٨٠-٨٤	١٩٨٥-٨٩	١٩٩٠
الجزائر	٣.١	٤.٥	-٠.٤	٣.٤	١.٤
المغرب	٢.١	١.١	١.١	٥.٦	-٣.٢
تونس	١.٤	٢.٢	-١.٧	٣.٥	٠.٣
منطقة المغرب	٢.٤	٣.١	-٠.٣	٣.٢	-٠.٦
مصر	-٠.١	١٤.٥	١٢.٥	٩.٢	-٦.٤
الاردن	١.٨	١.٧	٦.٢	٩.٧	٥.٤
سوريا	٢.٥	٧.٤	٥.٥	٩.٦	-
منطقة المشرق	٠.٥	١٠.٠	٩.٨	٩.٨	-٤.٠
اسرائيل	٥.١	٦.٦	٣.٦	١.٩	٣.١
المنطقة بكاملها*	١.٨	٥.٩	٣.٦	٥.١	٠.٢

* لا تشمل لبنان واليمن لتعذر الحصول على المعلومات

وتشير التجارب العالمية الى عاملين حاسمين في اجتذاب الأموال الهاربة سابقا لاستعادتها الى بلد المنشأ. الاول هو وضع سياسات اقتصادية محلية مناسبة، والثاني تحقيق درجة مقبولة من الموثوقية الائتمانية عالميا.

وهذان العاملان يشكلان ايضا عنصرا أساسيا في اجتذاب مصدر ثالث من الرساميل الخاصة الا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر.

تنفيذ الاستراتيجية

ان هذا المنهج المقترح يجري تطبيقه الآن في المنطقة. فهناك بلدان عديدة منها المغرب وتونس واسرائيل أخذت منذ زمن تتبع خطوات اصلاحية ملحوظة بنتائج واعدة.

كذلك، فان الاردن تشجع بهذه التجارب واطلق اصلاحات واسعة النطاق، كما بدأت مصر عملية اصلاحية ايضا. اما في لبنان فان السياسات المتبعة الهادفة الى الاستقرار سوف تفعل فعلها اذا استمرت في احياء وادامة النمو الاقتصادي . وما زالت الجزائر وسوريا واليمن تعاني من مشكلات خطيرة، لكنها تتحرك الآن لازالة الاختلالات في الوضع الاقتصادي العام، والتخفيف من اختلالات الاسعار المحددة بقرارات سياسية، وتحسين ادارة موارد القطاع العام.

وقد بدأت الرساميل الخاصة تستجيب لهذا التغير في السياسة العامة، فبلغت الأموال الخاصة الوافدة في ١٩٩٢ الى مصر ٥ مليارات دولار والى الاردن ٦٠٠ مليون دولار، والى لبنان مليارين من الدولارات.

وفي البلدان التي ليست المدخرات المحفوظة في الخارج على القدر ذاته من الأهمية، أخذت الرساميل الوافدة شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، فبلغ هذا الاستثمار في المغرب ٥٠٠ مليون دولار، وفي تونس ٢٠٠ مليون دولار في العام ذاته.

ولهذا، فان تحقيق «عائد السلام» على المدى البعيد لا يتوقف على جهود المجتمع الدولي بقدر ما يتوقف على اقتصاديات الشرق الاوسط ذاتها.

ان التعاون الاقليمي، واصلاح السياسات المحلية، وانتهاج استراتيجية للنمو جاذبة للاستثمار الخاص، أمور من شأنها ان تحقق عائدات مرموقة للسلام.

محمد الفزاني، مدير عام بنك «يوباف» لـ«الميزان»:

مناخ الاستثمار الخارجي لم يتوفر بعد في العالم العربي

■ بنك «يوباف» UBAF هو من المصارف العربية التي واجهت التحديات منذ قيامها في أوروبا، وقد استطاع «يوباف» بقدراته وتعاون المساهمين فيه ان يتجاوز هذه العقبات التي أدت الى تصفية بعض المصارف العربية الكبيرة ومن بينها «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» BCCI.

والواقع ان التحدي ومن ثم النجاح بتحقيق الربح قد دفع المصارف العربية الى التعاون معه بل المساهمة فيه. ففي سنة ١٩٩٠ قام مصرفان مركزيان عربيان بالمساهمة فيه، مثل «البنك المركزي المغربي» و«البنك المركزي المصري». كما ساهم فيه في العام نفسه «البنك الجزائري» «بانك اكستيريور الجيري».

وهذا النجاح في الواقع جعل الخبراء المصرفيين يركزون على قدراته من حيث التنظيم والادارة والعمل الفوري اذا صح القول. ولهذا يرى هؤلاء ان أهم انجاز في هذا الصدد هو قيام البنك بأعطاء صلاحيات واسعة للادارة العامة. وبهذا الاسلوب تمكن من اتخاذ القرارات بسرعة فائقة. وهذا الانجاز الذي انفرد به المصرف قد انعكس على الخدمات التي يقدمها للزبائن. ولم يكن غريباً إذن ... ان يكون لديه، في مجال العمل الاداري هذا، ثلاث عشرة دائرة . يضاف الى ذلك الرقابة المهنية على اعمال المصرف. وهذا التنظيم الفائق هو الذي أدى الى اجتماع مجلس الادارة بنصابه الكامل مرة كل شهر.

وليس غريباً والحالة هذه ان يتساءل الخبراء عن سر نجاح المصرف العربي حتى دفع بالبعض الى القول ان أسلوب الادارة يشبه الاسلوب الاداري الذي اعتمدته المؤسسات الصناعية والمالية اليابانية، وحققت نجاحات في جميع أنحاء العالم. وهو الذي يقوم على أساس اعطاء صلاحيات واسعة للادارة بحيث يتمكن المسؤولون من اتخاذ القرارات الفورية من دون التقيد بالرقابة التي أدت الى تأخير اتخاذ القرارات وبالتالي عمليات ما يمكن انجازه وما يتطلب انجازه من دون تأخير، وهذه الرقابة ما تزال اسلوب الادارة في العديد من المؤسسات الاوروبية الكبيرة كما هو معروف.

وكان من الطبيعي ان نتوجه الى محمد الفزاني، المدير العام لبنك «يوباف» في لندن وأن نجري معه حواراً ، حول ما نسميه من جانبنا، انموذج النجاح للمصارف العربية في لندن، وقد كان في الذهن طبعاً تلك المشاكل التي واجهتها المصارف العربية، ولهذا كان السؤال الاول الذي وجهناه له:

□ من المعروف ان المؤسسات المصرفية العربية في اوروبا قد واجهت ازمات خطيرة ادت بالبعض منها الى التصفية والزوال ولكن مصرفكم بقي صامداً خلال هذه الأزمات التي استمرت لما يزيد على اربع سنوات او خمس سنوات. وكان هذا انجازاً لبنك «يوباف» ولا شك ان هناك اسباباً ادت الى التغلب على المشاكل وتحقيق النجاح؟

الوضوح أمر ضروري مثل الأمن والاستقرار، فالمستثمر لا يأتي اي بلد لأنه يحبه وانما من أجل الربح فقط

– ان نجاح بنك «يوباف» وصموده يعود الى أيمان المساهمين بأهداف البنك الرئيسية، صحيح ان المصرف بالدرجة الأولى هو عمل استثماري وتجاري، الا ان وجود الأهداف الرئيسية كالخدمات التي يقدمها البنك للمساهمين فيه ولعملائه في الدول العربية بصفة عامة ، ولهذا قام المساهمون بدعم البنك في الظروف الصعبة التي واجهت المصارف الدولية بصورة عامة.

□ ولهذا وبعد ان تاكد النجاح للمصرف وهو ما انعكس على العمل المصرفي في العالم العربي، قام البنك المركزي المغربي والبنك المركزي المصري ومؤسسات مصرفية مشهورة مثل «بنك اكستيريور الجيري» بالمساهمة فيه؟

– يمكن ان تصفها في هذا الاطار اذا أردت.

□ فما هي اذن المصاعب التي واجهها المصرف وتغلب عليها؟

– في الواقع انها مصاعب ومشاكل واجهت العمل المصرفي بصورة عامة. ويمكن القول كبداية أنه نتيجة لوجود الفوائض النفطية في السبعينات التي انصبت على المصارف العالمية، وكان «يوباف» من بينها، قامت بدورها بتدويرها على صورة قروض للدول التي طلبتها، فكانت عملية مربحة لجميع البنوك. ويمكن القول كذلك ان مرحلة الاستثمار والربح المصرفي هذه قد استمرت حتى بداية الثمانينات ، حيث بدات المرحلة المالية وهي ما يمكن تسميتها بمرحلة الصعوبات والمشاكل المالية التي واجهتها أغلب الدول التي كانت مدينة للمصارف العالمية. وقد استطعنا التغلب عليها كما تعرف.

□ دعنا هنا نحاول ان نبسط الأمور، ونتوقف قليلاً عند المصارف العربية والعالم العربي، وعندئذ يمكن ان نسال ، عما اذا كانت هذه القروض من جانبكم محصورة في العالم العربي أم خارج العالم العربي؟

– انها أوسع من ذلك، ولهذا نتحدث عن دول العالم الثالث بصفة عامة. وكل هذه الدول واجهت مشاكل ومرت بمرحلة اعادة الجدولة. وقد اضطرت البنوك الى التنازل عن بعض ديونها لبعض هذه الدول ضمن برنامج الجدولة، وقد اضطر البنك لتوفير مخصصات كبيرة لمواجهة هذا الوضع. ونتيجة لهذه المخصصات اضطر المساهمون الى زيادة رأس مال البنك. وقد كون البنك المخصصات الكافية وانتهى من هذه المرحلة وهذه هي السنة الرابعة من مرحلة تحقيق الارباح. وقد وزع أرباحاً هذا العام على المساهمين...

ويمكن القول ان البنك استفاد من هذه التجارب ، وتمسك بتخصصه الأساسي وهو تمويل التجارة بين العالم العربي عموماً ودول أخرى في العالم. سواء في اوروبا أم في بلدان أخرى خارجها. وكل هذه الأعمال تجارية وقصيرة المدى. ولدى البنك خبرة وتخصص في هذا المجال.

□ هل يمكن ان نحدد هذه النقاط ، أم اين يركز البنك نشاطه في هذه المرحلة؟

– يمكن القول ان نشاط البنك الآن يتركز في تمويل التجارة الخارجية للدول العربية مع دول العالم الأخر، وكلها عمليات قصيرة الأجل.

□ اعود مرة اخرى الى مسالة جدولة الديون. فهذه الجدولة نتجت عن القروض التي قدمتموها لهذه الدول، فهل استفادت البنوك من هذه التجربة القاسية بالنسبة اليها ، وكيف ستتعامل مع زبائنها اذا صح التعبير في ضوء هذه التجربة؟

– استفادة البنوك كانت كثيرة، مثال ذلك ان النظرية التي تقول ان الدول باقية ولا تتعرض للافلاس، نظرية محكوم عليها بالموت الآن، ونظرية ان البنوك قد حادت عن اختصاصها الاصلي ، وانها تضررت، (وطبعاً كالبنوك التي تدير هذه القروض هي بنوك كبيرة ، ولها مصالح اخرى) ، هي صحيحة ، ولكن ليس بالمستوى الذي تضررت معها البنوك الصغيرة. وللبنوك النشطة مصالح في تلك الدول. مثل ان يكون للبنوك الكبيرة شركات عاملة في تلك البلدان فلا بد ان تاخذ مصلحتها بعين الاعتبار.

□ دعنا نتوقف عند قولك ، ان المصارف العربية كانت تعاني عند تاسيسها من قلة المتخصصين في الأعمال المصرفية، وقد قلت انكم ساهمتم في عملية المساعدة على توفير المتخصصين عن طريق تدريبهم وتوفيرهم في العمل المصرفي العربي؟

– الواقع اننا قمنا بتوفير التدريب المهني للدول العربية المساهمة وغير المساهمة التي تتعامل مع البنك، ويمكن القول ان «يوباف» قد قام منذ تاسيسه بتدريب العديد من المصرفيين العرب في مجالات شتى وما يزال حريصاً على تقديم هذه الخدمة.

□ المهم انكم تساهمون في عملية توفير الكفاءات للعمل المصرفي العربي؟

– نحن نعتبر مثل هذا العمل بانه خدمة أساسية وانه جزء من أهداف البنك.

□ لا جدال في ان هذه الخدمة للمصرفيين العرب ستظل موضع اعتبار وتقدير، ولكننا لو انتقلنا الى نقطة ثانية نستطيع القول كما قلت انت بأن المصارف العربية قد اسست في اوروبا من اجل استقبال فائض المال العربي الذي نتج عن فورة البترول، ولقد مرت ظروف حسنة ثم ظروف رديئة بالعالم العربي والمصارف.

ولكن، الآن لم يعد هناك فائض في المال العربي وقد يصح القول انه جف، فهل ان جفاف هذا الفائض هو السبب الرئيسي في انهيار عدد من المصارف العربية في اوروبا والتي تمتعت بموقع في النشاط المصرفي العالمي في ذلك الوقت؟

– ليس هذا هو السبب الرئيسي برأيي، فالمفروض ان اي بنك يتجه الى النشاط الخارجي ، فان عليه ان يقرن تحركه بدراسة علمية واضحة وليس مجرد تقليد اعمى او مجرد منافسة بين الدول العربية. واي نشاط مصرفي أو تجاري لا بد وأن تتوفر له الخطة المدروسة والبحث القيم والجدوى التجارية.

□ انتم اذن من المصارف التي وقفت على قدميها، اذا ما صح التعبير، وواجهت هذه الفترة القاسية من حياة العمل المصرفي العربي، فكيف واجهتموها. فالمعروف مثلاً ان العالم العربي متميز بالتدخل في حرية الاختيار والتصرف؟

– من الانصاف القول ان المساهمين لدينا قاموا دائما بدعم مستمر للبنك في كافة الظروف. و«يوباف» تتمتع ادارته بحرية تصريف شؤون البنك بأسلوب علمي تجاري ومهني من دون أي تدخل. ولذلك تمكنت الادارة من تجاوز جميع العقبات.

□ من هذه الخبرات الطويلة المتوفرة لديكم يمكن لنا ان ننتقل الى ما يشاع الآن في الأوساط المالية حول ما يسمى بالاستقرار المقبل الى الشرق الاوسط.

فالذي يقال الآن، والحال دائماً مرتبط بظروف المنطقة التي يوجد فيها او سيوجد فيها، ان الاستقرار المقبل قد يدفع او يهيء للعرب المستثمرين لأموالهم في اوروبا الى اعادة استثمار هذه الاموال في بلادهم، فما هو رايك بما يقال؟

– الواقع اني لا أرى بوادر لمثل هذا الاستقرار وهذه العودة للاموال المستثمرة. فالمال هو جبان كما تعرف. هذا بالطبع اذا استثنينا بعض الدول القليلة.

□ دعني اسالك اذن ما هي الظروف الملائمة لعودة هذه الأموال الى موطنها او لأماكن الاستثمار في بلادها الاصلية اذا كان للمال بلد؟

– أظن ان الامور ما تزال في ثوب الغموض اذا جاز لي القول، وفي بداياتها غير الواضحة. فالذي يتابع الأمور من ناحية اقتصادية مثلاً، يرى ان هناك العديد من الدول التي قيل انها وعدت بالمساهمة المالية، ولكننا لم نر حتى الآن أي اثر لهذه الأموال التي ما تزال في حيز الوعود فقط.

□ دعني الآن انتقل الى نقطة اخرى وهي مسالة الأسواق العربية وما يتحدث عنه الماليون من انشاء اسواق مالية جديدة. فما هو التطور الذي طرا على الأسواق . وهل هناك تطور ايجابي ، ام ان كل ذلك ما يزال في طفرة التجربة والمحاولة؟

– لا يوجد هناك سوق مالي بالمعنى الصحيح، في اي بلد عربي، فالاسواق ما تزال في بداياتها ، والتعامل فيها ما يزال محدوداً جداً.

وللأسف فان نشاطاتنا المالية كعرب ما تزال في مستوى العمل الفردي.

□ اي اننا لم نصل الى مستوى الاقليمية الثنائية او العالمية؟

– هناك القليل جدا من الشركات التي تطرح للمساهمة الجماعية.

لا توجد أسواق مالية في أي بلد عربي، فالأسواق ما تزال في بدايتها والتعامل فيها ما يزال محدوداً جداً

□ لقد لاحظت في الفترة الاخيرة نهوض مثل هذه الشركات في الاردن، فهل تعتبر هذه بدايات؟

– أنت ترى ما يحدث في العالم العربي، فخذ مثلا ما حدث في سوق المناخ في الكويت. اذ لا بد من وجود شركات تحقق ارباحاً حقيقية حتى تجمع الآخرين للمساهمة فيها.

□ وهل تتفق مع بعض الاقتصاديين الذين يقولون بضرورة وجود أسواق مالية في العالم العربي؟

– ان من الضروري ان تكون هناك أسواق حتى يمكن قيام نهضة اقتصادية حقيقية في العالم العربي. فلو كانت هناك سوق مالية، – أول ما يتبادر الى الذهن ان تكون هناك سياسة اقتصادية واضحة. ولكن من المؤسف ان هناك تخبطا اقتصاديا لدى بعض الدول العربية. فاليوم قوانين وغداً قوانين مختلفة.

الأمر الذي يعني انه ليس هناك استقرار اقتصادي. فالمستثمر يقول انه يريد استقراراً وأمناً ويجب توفير هذا الاستقرار والأمن لكي يطمئن على استثمار أمواله. وليس من قبيل المصادفة ان يهاجر المال العربي الى الأماكن التي يتوفر فيها هذا الأمن والاستقرار.

□ اي هناك عوامل كثيرة ومتداخلة يجب توفيرها حتى يعود المال العربي الى موطنه اذا صح القول؟

– نعم هناك عوامل كثيرة يجب توفيرها ، هناك مثلا توفير المشاريع المدروسة وفق جدوى اقتصادية واضحة، وقوانين تخدم الاستثمار. شريطة ان تكون هذه القوانين مرتبطة بنمو هذه المشاريع.

□ ولكن القوانين تتغير حتى في الدول المستقرة ووفق رؤية الحزب الحاكم ولدينا شاهد حي في بريطانيا في الوقت الحاضر؟

– أنا أتفق معك حول مبدأ التغير، ولكن القوانين تتغير في الدول الصناعية المتقدمة حسب مخطط واضح ومدروس ، ومن قبل اغلبية حزبية. ولكن هناك أسس ثابتة من الصعب تغييرها.

□ هذا الامر نفسه ينطبق على ما يجري في مناطق الحكم الذاتي، اذ كيف يمكن توفير الاستقرار طالما ان القوانين المعمول بها هي القوانين الاسرائيلية مثلاً.

فكيف تطلب البنوك العربية انشاء فروع لها هناك. فما هي الضمانات المتوفرة لها. ولماذا هذا الاستعجال؟

وسوق سندات وما شابه، فهذا يعني دعماً للاقتصاد الوطني وبالتالي ينعكس على المجال المصرفي والمجالات الاقتصادية الاخرى. فكل هذه الامور متداخلة ومرتبطة ببعضها البعض.

□ لقد قلت انه يجب ان تكون هناك قوانين تتوفر فيها الاستمرارية ومرتبطة بالاستقرار الاقتصادي العام. فما هي القوانين التي ترى انها ضرورية لنمو المصارف في العالم العربي؟

– ليس القصد في الواقع هو القانون بالذات. وانما الأسس الاقتصادية الواضحة، وهذه الأسس القائمة على الدراسة الحقيقية هي التي تفرض ذاتها وبالتالي تفرض القوانين الملائمة لها. فانت لا تضع القوانين بينما لا تملك رأس المال.

□ اي كمن يبني العربة ، ولا يملك الحصان الذي ربما لا ياتي أبداً؟

– هناك نمو اقتصادي في العالم العربي من دون جدال، ولكن هذا لا يعني انه يتوفر المناخ الملائم للاستثمار الخارجي، فهناك دول في حاجة الى الاستثمار الخارجي، وقامت بجميع المحاولات لتسهيل وصول رأس المال اليها، ولكن الوضوح أمر ضروري مثلما هو الاستقرار والأمن، فالمستثمر لا يأتي من أجل حب البلد وانما من أجل الربح.

□ يعني ان الاستثمار له شروطه، وهي عدم الخسارة وتاكيد توفير الربح. والا فالجبن يدفعه دائما الى الهرب؟

– نعم. فالمستثمر لا يندفع من دون معرفة بتوفير الشروط الملائمة للاستثمار. وهذه قاعدة معروفة.

□ دعنا نتحدث عن جانب آخر من الاستثمارات العربية في الخارج مثل ودائع العرب في البنوك الاجنبية، فهل تتعرض هذه الودائع لشروط معينة مثلا. مثل كيفية ادخالها ثم كيفية خروجها؟

– ان أي شخص، وبصفة عامة، يمكنه ان يودع أمواله في بريطانيا متى يشاء ويخرجها متى يشاء. ثم يأخذ فوائدها من دون ضرائب ويستطيع ان يشتري اسهماً ويبيعها، وهكذا فالباب مفتوح اذ لا يوجد هناك قانون لمراقبة النقد، فبريطانيا لديها نظام مصرفي معروف، وطبعاً هناك بنك مركزي يراقب البنوك.

□ ولكن ما الذي يمنع بريطانيا من اصدار قوانين في اي وقت تشاء تمنع فيه اخراج الودائع وقد حدث ذلك في بريطانيا؟

– ان هذا يتناول المقيمين في بريطانيا، ولكن كأجنبي لا توجد هناك رقابة.

□ ولكن ماذا عن الشروط التي صدرت مؤخراً حول التسهيلات الممنوحة للشخص الذي يدخل مليون جنيه استرليني لبريطانيا مع شروط حول كيفية استثمار المليون جنيه وما فوق؟

– هذا موضوع آخر، وهو يعني تشجيعاً للمستثمرين الأجانب، وترغيباً في الاستثمار. وذلك باعطائه تسهيلات.

محمد الفزاني مدير عام بنك «بوباف» في لندن

□ وهل يمكن تطبيق ذلك في العالم العربي؟

– هناك بعض الدول العربية التي تجيز الاقامة لمدة ستة اشهر من دون شروط محددة.

□ هل هناك مشاكل تواجهها المصارف العربية في بريطانيا بصفتها مؤسسات عربية؟

– هل تعني لمجرد كونها عربية؟ من الصعب أن تميز هذه المشاكل، فتقول هنالك مشاكل تواجه المصارف العربية ومشاكل تواجه المصارف الأجنبية، فلكل مصرف ظروفه الخاصة ومشاكله الخاصة.

□ يعني ان المصارف العربية نشأت في ظل الظروف المحيطة باي مصرف أجنبي؟

– يمكن ان نقول ذلك. ولكن هذا لا يعني انه ليست هناك مخاوف لدى المصارف العربية من ان تكون متميزة بصورة او أخرى بعد الذي حدث لبعض المصارف العربية.

□ من الملاحظ انكم تساهمون في بعض النشاطات مثل المؤسسات المصرفية البريطانية ، واذكر على سبيل المثال مساهمتكم في الاسبوع الثقافي التونسي؟

– نحن نساهم في تشجيع النشاطات الثقافية والسياحية، وخصوصا الدول التي نقيم تعاملاً معها. صحيح اننا مؤسسة تجارية ولكننا نساهم في فعاليات اذا كانت تعود بالنفع على العالم العربي.

١٧٥ رسالة ومعاملة الى الخارج خلال عشر دقائق

٢٣ مصرفاً انضم الى نظام «سويفت» ولبنان في المرتبة ١١٠ على لائحة المنتسبين

■ حزيران/يونيو ١٩٩٤، احتفل القطاع المصرفي بافتتاح نظام «سويفت» في لبنان...

لبنان صار في المرتبة ١١٠ على لائحة المنتسبين الى نادي شبكة «سويفت» العالمية. وقريباً «سويفت» تفتتح مركزاً في بيروت من خلاله تتم الاتصالات مباشرة من بيروت الى مصارف العالم.

في اطار المساعي التي تقوم بها جمعية المصارف في لبنان بهدف تطوير وتحديث القطاع المصرفي، وبناء على طلب بعض المصارف، بدأت الجمعية منذ حوالى السنة والنصف، باجراء اتصالات مع شركة «سويفت» ، (شركة الاتصالات المالية العالمية)، لضم المصارف الى الشبكة الدولية، وكان ان تحققت هذه الخطوة في سرعة غير منتظرة ، وقد أسهم في عملية الربط مع هذه الشبكة الدولية التشريعات الليبرالية في لبنان وعدم فرض رسوم على العمليات المصرفية، وذلك خلافاً لما حصل مع مصر التي أمضت اربع سنوات في التحضير لدخول نظام «سويفت» ولم تنجح في ذلك نظراً الى تشريعاتها المالية والضريبية.

فما هي شركة «سويفت» هذه، ما اهمية انضمام القطاع المصرفي اليها، وماذا سيكون تاثير هذا الانضمام على تطور القطاع المصرفي في لبنان؟

تأسست شركة «سويفت» عام ١٩٧٣ وهي تعاونية مصرفية مركزها الرئيسي في بلجيكا، هدفها تقليص وتحجيم الكميات الضخمة من الاوراق والرساميل المتناقلة في المعاملات المصرفية، حيث تقوم بنقل الرسائل بسرعة قياسية الى اي بلد او مصرف او فرع مصرف في العالم. حيث الحاجة اكبر الى نظام عصري وسريع في عملية تبادل المعلومات ، والرسائل يتمكن من انجازها بسرعة مواكباً بذلك حركة الأسواق وحجم التداول فيها.

وشبكة «سويفت» الدولية تكمن المشتركين فيها من الاتصال بعضهم ببعض في أي مكان في العالم في الوقت نفسه، كما تؤمن الاتصال بالمصارف الرئيسية وبفروعها في المناطق وفي العالم كله.

ويذكر انه ليس بامكان الشركات العادية الانضمام الى «سويفت» باستثناء الشركات الكبرى التي تنفذ عمليات ضخمة.

وتبلغ كلفة الاشتراك في شبكة «سويفت» حوالى ١٢٠ الف دولار اميركي، مقسمة على رسم دخول النظام وقيمته ٦٠ الف دولار. ومعدات وهي كناية عن «ماكينة الاحرف» Keyboard والة قراءة تشبه «الهارد ديسك» من ماركة «موتورولا». وتتقاضى الشركة اجرة اتصال على كل حرف في عملية مربحة، اذ ينتقل عبر هذه الشبكة اكثر من ٤٥٥ مليون رسالة في العام اي بمعدل ٢.٤ مليون رسالة يومياً، وقد حققت الشركة عام ١٩٩٣ ارباحاً قدرت بـ ٣٢٠ مليون دولار.

ويجمع مصرفيون لبنانيون على ان الانضمام الى شبكة «سويفت» سيكون من شأنه تطوير نظام عمل المصارف في لبنان بشكل سريع ولافت، وان رجال الأعمال، والتجار، والصناعيين، سيلمسون هذا التطور... خصوصاً انه من خلال انضمامه الى «سويفت» فان القطاع المصرفي سيتمكن من التحرك في شكل أسرع مع الخارج، خصوصا لناحية التقنية التي يتمتع بها نظام «سويفت» ، الذي يقوم على نظامين Hard Wore و Softwore وقد حصلت عليهما المصارف اللبنانية المشتركة ويبلغ عددها حوالى ٢٣ مصرفاً حتى الآن.

ويشار الى أن بعض هذه المصارف اعتمد نظاماً اكثر شمولاً Open System Unit الذي يستطيع القيام بكل عمليات المصرف الداخلية والخارجية معاً.

ويذكر المصرفيون أن اهمية «سويفت» ظهرت في شكل سريع وبارز منذ اللحظات الأولى لاعتماد هذا النظام، حيث تمكن من ارسال حوالى ١٧٥ رسالة ومعاملة الى الخارج خلال عشر دقائق في الايام الأولى لاعتماده في لبنان.

علماً أن هذا العمل كان يحتاج الى حوالى ساعتين على الأقل في نظام تبادل الرسائل القديم الذي كان معتمداً اي «التلكس» مع يرافق هذه الوسيلة من صعوبات تبدأ بصعوبة تأمين خطوط التلكس ، فالى اضطرار المرسل الى تكرار عملية الارسال مرات عدة لحين يتأكد من وصولها واضحة الى المصرف المرسلة اليه، فضلاً عن البطء في وصول الرسالة مشفرة وقراءتها على الالة لتحويلها الى نص.

انطلاقا من ذلك، كانت أهمية اشتراك القطاع المصرفي في نظام «سويفت» نظرا الى الخدمات والتسهيلات التي يقدمها للمصارف وأهمها:

● اختصار المعاملات والتبادل في البريد عبر الكومبيوتر

● السرعة في تداول الرسائل بين المصارف في العالم.

● الاطمئنان الى وصول الرسائل في شكل مضمون وفوري.

● السرعة التي يوفرها نظام «سويفت» تختصر فوائد ٢٤ ساعة او تزيدها في العمليات الكبيرة.

● تزويد المصرف كشوفا يومية عن كل العمليات التي نفذها النظام في شكل دقيق ومفصل: من ارسلها، كيف ارسلت ومتى، من تلقاها ومتى؟.

● سهولة الاتصال بمصرف لبنان واجراء المعاملات لديه بحيث يتيح هذا النظام للمصارف اتمام هذه المعاملات وارسالها من دون تقديم اي اوراق او انتقال اي موظف، مما يوفر الوقت والجهود والتكاليف.

● يقدم نظام «سويفت» ناحية مهمة جداً تتعلق بـ «أمان» المعاملات المصرفية، اذ هناك كلمة سر ترافق كل عملية تعرف عن كل موظف وتجعل العملية مقفلة حتى على مستوى الاتصال الذي يجري، الكلمات والاحرف بشيفرة خاصة يتم تفكيكها بسرعة في المصرف المقصود Cal-cul Algorythme. ووفق هذا النظام، تبرز أصول لتمرير العملية قبل ارسالها ونظام الرقابة الداخلية الذي يفترض تمرير العملية على موظفين للمراقبة قبل الارسال.

ونظام الامان والرقابة الداخلية في «سويفت» يمر عبر ثماني مراحل، كل مرحلة منها تسجل في الكومبيوتر وتظهر بالتفصيل وبالوقت وبالاشخاص في الكشف اليومي وهي:

● **المرحلة الاولى:** ارسال المعاملة الى المراقب الاول.

● **المرحلة الثانية:** يتضح للمراقب الاول وجود خطأ معين فيعيدها الى المرسل.

● **المرحلة الثالثة:** يصحح المرسل المعاملة ويعيدها الى المراقب الاول.

● **المرحلة الرابعة:** يرسل المراقب الاول المعاملة المصححة الى المراقب الثاني.

● **المرحلة الخامسة:** اذا اتضح للمراقب الثاني وجود خطأ يعيدها الى المرسل.

● **المرحلة السادسة:** يصحح المرسل الخطأ الثاني ويعيد المعاملة الى المراقب الاول.

● **المرحلة السابعة:** يراقب المراقب الاول المعاملة المصححة ثانية ويرسلها الى المراقب الثاني.

● **المرحلة الثامنة:** بعد التحقق، ان الرسالة صحيحة، ترسل الرسالة الى هدفها.

ويذكر ان المصارف اللبنانية التي لم تشترك في «سويفت» انما يعود ذلك الى افتقارها الى حجم عمليات مصرفية يجعل هذا النظام ضروريا بالنسبة اليها خصوصا لجهة الحوالات الكبيرة الى الخارج والاعتمادات التجارية.

واخيرا... فان شركة «سويفت» تتجه الى افتتاح مركز لها في بيروت في نهاية العام ١٩٩٤، مما سيجعل عملية الانضمام اليها اقل كلفة وأسرع. خصوصا ان عملية الاتصال تتم حاليا عبر مرحلتين: من بيروت الى باريس ومن باريس الى العالم.

اما في حالة افتتاح مركز في بيروت فان الاتصال سيصبح مباشراً من مركز «سويفت» في بيروت فالى كل المصارف في العالم.

الميزان AL-MIZAN

قسيمة اشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة: .....
مرفق معه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية بقيمة: .....
تدفع لأمر: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

الاسم: ----------
العنوان: ----------

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:
ALP SUBSCRIPTION DIVISION
UNIT 5
ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
U.K.

الاشتراك السنوي:

■ المملكة المتحدة		■ في الخارج	
للطلاب والجمعيات	١٠ جنيهات	للطلاب والجمعيات	٢٠ دولارا
للافراد	٢٠ جنيها	للافراد	٤٠ دولارا
للمؤسسات والشركات	٥٠ جنيها	للمؤسسات والشركات	٧٥ دولارا

حديث مع مسؤول في «ألف اكيتان»

فرنسا تضع سوريا في مرتبة نفطية مهمة وتواصل تطوير حقول النفط في العراق

■ اكد نائب رئيس شركة «الف اكيتان» النفطية الفرنسية للتنقيب والانتاج جاك الفون في حديث خاص الى الزميلة «الحياة» : ان سوريا أصبحت دولة منتجة للنفط مهمة لـ «الف اكيتان». ثم قال: ان العمل في العراق على تطوير حقل «مجنون» مستمر، وان الانتاج في هذا الحقل سيبلغ ٦٠٠ الف برميل يومياً عند بدء عمليات الانتاج فيه، اذا رُفع الحظر الدولي على العراق. واشار الى ان «الف اكيتان» لن تقوم بأي اجراء في هذا المجال يتعارض مع قرار الحظر الدولي على العراق. وكشف جاك الفون عن ان الشركة تجري محادثات مع شركة النفط الاميركية «موبيل» للدخول في مشاركة في مشروع «رأس لافان» لانتاج الغاز القطري وتصديره.

وعن نشاطات «الف اكيتان» في الشرق الاوسط قال المسؤول : «ان نصف انتاجنا النفطي يأتي من افريقيا الغربية ومن بحر الشمال (بريطانيا وهولندا) ونواصل حاليا التنقيب لزيادة انتاجنا سنة ١٩٩٦ بمليون برميل يومياً».

واضاف: «ان خطتنا منذ زمن طويل كانت تقضي بايجاد اماكن تنقيب اخرى غير التي نعمل فيها، والشرق الاوسط كان دائما منطقة جذبت استكشافاتنا منذ السبعينات. وفي أواخر الثمانينات عدنا ونشطنا الاستكشاف في سوريا وقطر واليمن (...) ففي سوريا دخلنا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨، وفي قطر عام ١٩٨٦. وفي اليمن أواخر الثمانينات ، وكانت النتائج مختلفة. ففي المناطق اليمنية الثلاث على الحدود مع السعودية لم نجد اي نفط او غاز، لكننا لا نزال موجودين في منطقة «سيرازار» في اليمن ، الا اننا لم نجد نفطا فيها بعد والوضع الحالي لا يسمح لنا بالاستمرار في العمل».

وذكر ان اليمن الجنوبي، «شكل خيبة كبيرة بالنسبة الينا. ولا اعتقد انه من الممكن توقع اكتشافات نفطية بحجم الاكتشاف في مأرب وذلك لسوء حظ اليمن».

وعن سوريا قال: «نحن قيد تنشيط الاستكشاف في منطقة دير الزور . وقد أدت الاستكشافات منذ فترة الى طاقة ١٥ الف برميل يومياً، وكان ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، اي بعد عامين من توقيعنا العقد مع سوريا». واضاف: «اننا توصلنا حاليا الى ٧ استكشافات في سوريا ستطور كلها . كما اننا قيد انشاء نظام معالجة ونقل يبدأ تشغيله في الخريف سيمكننا من انتاج ما بين ٥٠ الفا و٢٠ الف برميل يومياً من النفط الخفيف».

واكد ان «سوريا اصبحت دولة بالغة الاهمية لعملياتنا. وقد اسسنا فرعا مشتركا هو شركة «دير الزور» بالمشاركة مع المؤسسة السورية للنفط التي تدير عمليات انتاجنا في هذه المنطقة».

واوضح الفون، ان النفط السوري من نوع خفيف سينقل عبر خط «الفرات» الذي يستخدمه فرع «شل» في شبكة سكوت التي تصل الى طرطوس وبانياس. وأفاد: «ان اكتشافنا هذا هو نجاح تقني كبير للشركة، لكن ظروف العقد الاقتصادية ليست مشجعة، فهي مقيدة جدا لنا بالنسبة الى المشاركة في الانتاج، وقد وقعنا هذا العقد بهذه الشروط فيما كنا نتوقع اكتشاف كميات اكبر مما اكتشفنا، على الرغم من ان الكميات التي وجدناها كبيرة، لكن بقية الشركات ، باستثناء «شل»، غادرت سوريا لأن عمليات استكشافها لم تسفر عن نتائج، وثانيا لأن العقود لم تكن مرنة».

وقال: «اننا سنستمر في سوريا ونبحث عن توسيع منطقة الاستكشاف في اماكن اخرى لأن في منطقتنا الحالية حيث يبدأ الانتاج سيتوقف الاستكشاف نهاية السنة. ويبدو ان هناك مناطق اخرى في سوريا قد تكون مغرية، لكننا لن نذهب إلا اذا كانت ظروف العقد افضل بكثير مما هي الآن، ونحن الآن نجري الاتصالات لنعرف اي منطقة قد تهمنا». واكد ان سوريا «أصبحت بالنسبة الينا الدولة المهمة الوحيدة لانتاجنا هناك خارج عملياتنا الانتاجية في افريقيا وبحر الشمال».

وعما اذا كانت الشركة مهتمة بالتنقيب البحري في لبنان مثل بعض الشركات الاميركية، قال الفون: «ان خبراء الاستكشاف في شركتنا ليسوا متفائلين عموما في شأن وجود نفط بكميات مغرية في هذه المنطقة البحرية، واكد مجددا ان لدى سوريا كميات كبيرة جدا من الغاز يجب استكشافها تقدر بما يوازي ٢١٠ مليارات متر مكعب، وتوقع ان يحصل تطوير لهذا الغاز مع احتمال ايجاد كميات للتصدير».

واوضح الفون: «ان عقدنا ينص على انه اذا كان هناك غاز في استكشافاتنا فان عقد المشاركة في الانتاج يكون ايضا على الغاز اذا كانت هناك كميات للتصدير. واعتقد اننا سنشهد في سوريا شبكة غازية مهمة. لأن هناك حقول غاز عدة ستغذي عددا من المصانع في سوريا مع امكان التصدير بعد فترة بالتأكيد نحو لبنان». وقال: «اعتقد ان منطقة فلسطين ولبنان وسوريا واسرائيل ستشهد تطورا سريعا لاستخدام الغاز ونقله بانابيب قد تبنى خلال فترة سريعة».

وعن عمليات «الف اكيتان» في تطوير حقل «مجنون» في العراق افاد الفون: «صحيح اننا نجري منذ فترة طويلة محادثات مع العراق ، لكننا لا نقوم بأي عمل يخرق قرارات مجلس الامن مثلما قيل هنا وهناك». واضاف: «ان عملنا في العراق تقدم كثيرا في تطوير حقل مجنون بالمشاركة مع العراقيين. وهناك بعض الشركات الاخرى لن اكشف جنسيتها تتفاوض مع العراق منذ فترة وليس بالضرورة في القطاع النفطي ولكن في قطاع الخدمات مثلا. وصحيح ان عملنا التطويري في مجنون تقدم والقدرة الانتاجية لهذا الحقل قد تصل الى ٦٠٠ الف برميل يوميا، انما في صورة تدريجية».

وردا على سؤال عن الفترة التي يتطلبها بدء الانتاج من «مجنون» حالما يرفع الحظر، قال الفون: «لو افترضنا ان الحظر رفع فإن انتاج «مجنون» يمكن ان يبدأ في اقل من سنتين، ولكن ليس بكمية ٦٠٠ الف برميل يوميا التي سيصل الانتاج اليها تدريجيا، وذكر ان لدى العراق احتياطا مؤكدا كبيرا غير مطور واحتياطا للاستكشاف. واشار الى ان «قدرات المهندسين العراقيين الذين نتعامل معهم كبيرة جدا، فهم يعرفون مصلحتهم جيدا. وهذا مريح من الناحية التقنية».

وعن عمليات «الف» في قطر قال المسؤول: «لقد دخلنا للاستكشاف عام ١٩٨٦ واخذنا منطقة بحرية للتنقيب، واكتشفنا الخليج وهو حقل مكمنه مسطح، والآبار الثلاث التي حفرت فيه بدت واعدة. لكن عندما توغلنا فيه بدت النتائج سلبية تماما. ولسوء الحظ فان البئر الاخيرة التي حفرناها (الخليج ٧) سلبية تماما».

وقال الفون: «ان هناك حاليا احتياطا مؤكدا في منطقة «الخليج» يبلغ ٣.٦ مليون طن و«هذا المستوى لا يبرر تطوير الحقل. الا اننا نبحث عن طريقة لايجاد كميات اضافية». واضاف: «لكن في قطاع الغاز لاحظنا اخيرا انه لا يمكن ان يكون هناك عدد كبير من المشاريع الغازية في قطر، فنحن الآن نحاول التقارب من مشروع رأس لافان ونبحث مع موبيل في احتمالات العمل معها».

واكد «ان قطر تبقى دولة اساسية بالنسبة الينا الى جانب سوريا ونحن نريد الاستمرار وتكثيف عملنا في قطر، اذ ان هذا يهمنا جدا».

وبالنسبة الى ايران قال: «اننا لا نزال ننتظر، وليست هناك شركات اجنبية وقعت عقوداً للتطوير، واعربنا عن اهتمامنا بتطوير حقل اكتشفناه وقدمنا عرضا لم يلق أي صدى».

سلطنة عُمان

تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التنقيب عن المعادن

■ بدأت عمليات التنقيب عن المعادن في سلطنة عُمان في أوائل السبعينات ، بهدف تنويع وزيادة مصادر الدخل الوطني. ولما كانت المعادن بجانب النفط تعتبر من أهم الروافد التي تسهم وتدعم الدخل الوطني، فقد كثفت الحكومة العُمانية عمليات البحث والتنقيب عن المعادن وحرصت على أن تكون عمليات التنقيب مصاحبة لعمليات المسح الجيولوجي، وذلك كسباً للوقت وتوفيراً للجهد والمال. وأسفرت هذه العمليات عن وجود ثروات معدنية مختلفة في الاراضي العُمانية. وقد استخدمت الحكومة كل الوسائل العلمية والبحثية الحديثة بما في ذلك التصوير بالاقمار الصناعية واعداد الخرائط الجيولوجية واستخدام الوسائل الجيوفيزيقية كقياس المغناطيسية الارضية، والاشعاع الذري، واستخدام الطائرات المجهزة بأحدث أجهزة الرصد والتصوير في رصد وتحديد مواقع المعادن والصخور الاقتصادية والتكوينات الجيولوجية المختلفة.

وقد كشفت عمليات البحث والتنقيب عن معادن «فلزية» و«رصاص» و«زنك» بجانب «الذهب والفضة»، وخصوصاً في منطقة «الجبل الأخضر» ، (المنطقة الداخلية)، كما يتم تحليل صخور «اللزفينيت» الموجودة في مناطق عديدة في شمال السلطنة، التي تبين احتواءها على الذهب والفضة وعناصر أخرى ثمينة. ويتم البحث عن الرواسب المعدنية في صخور عُمان وباطن أرضها للكشف عن خامات معدنية أخرى ذات قيمة تجارية.

ومحصلة هذا الجهد المكثف ، الذي كلف الخزينة العمانية ميزانيات طائلة ، تم الكشف عن العديد من المعادن منها:

● **الذهب:** اكتشفت احتياطيات من الذهب في ولاية «بنقل» ومنطقة «شناص». وقد بدأت «شركة عُمان للتعدين» في انتاج الذهب بشكل تجاري في مطلع هذا العام. وتواصل الشركة جهودها في حفر المواقع الاستكشافية لزيادة حجم الانتاج.

● **النحاس:** يتوفر النحاس بكميات اقتصادية تمتلكها الدولة بالكامل، وتم تقويم الاحتياطي الفعلي بحوالى مليون طن متري متوسط النحاس فيها ٢.١٪. ويتم تصدير النحاس المستخرج الى دول العالم الصناعية بشكل تجاري يحقق مساهمة فعلية في الدخل الوطني.

● **الكروم:** تم اكتشاف خام «الكروم» في الجزء الشمالي من «جبال عُمان». وكانت الابحاث والدراسات وعمليات التنقيب اثبتت توافره بكميات تجارية. فتم بعيد ذلك تأسيس شركة عُمانية لاستغلال خامات «الكروم» المكتشفة والبحث عن المزيد منه.

● **المنغنيز:** اما المنغنيز الذي تم العثور عليه لأول مرة بسلطنة عُمان عام ١٩٦٩ في منطقة «رأس الحد»، فقد تم اكتشاف كميات أخرى منه في مناطق عدة منها منطقة جبل «حمه».

ولا تزال عمليات التنقيب عنه جارية لاكتشاف كميات أخرى وتقويم نوعيته وجدواه الاقتصادية.

● **الفحم:** فقد تم استخراج كميات كبيرة من الفحم في وادي «مصادى» .

ويجري المزيد من التنقيب لتحديد امتداد «خام الفحم» ، وتحصيل عينات منه لمعرفة ملاءمتها للصناعة ، ودراسة جدواه الاقتصادية. وتشير التقديرات المبدئية الى ان هناك احتياطياً قدره ٢٦ مليون طن.

● **الجبس:** تتوفر كميات ضخمة من رواسب «الجبس» في محافظة «ظفار» على مساحة ٦٠٠ كيلومتر مربع. وقد تم تقويم الاحتياطي في هذه المنطقة بالفي طن متري. وثبت انه نقي بدرجة ٨٠٪. وتشير التقديرات الى ان الاحتياطي سيزيد بنسبة ٥٠٪ اضافة الى الكميات التي تم اكتشافها من قبل.

● **الاسمنت:** بدأت عمليات وانتاج الأسمنت محلياً عام ١٩٨٤. وكذلك تم اكتشاف مادة «الاسبستوس» ، (الحرير الصناعي)، التي تدخل في صناعة «الاسمنت الاسبستي» بكميات كبيرة تصل الى ٢٠٠ ألف طن في وادي «حبيس» بشمال السلطنة.

● **السليكا:** تم اكتشاف خام «السليكا» المستخدم في صناعة الزجاج في المنطقة الوسطى، بما يقدر بخمسة ملايين طن، وتبين ان هذه الخامات جيدة ويمكن استخدامها في صناعة أفضل الزجاج بما فيها زجاج البصريات.

● **الحجر الجيري:** ويتوفر الحجر «الجيري» بكميات كبيرة في سلطنة عُمان ، ويتركز انتاجه في ٩ أماكن من المناطق الشمالية والجنوبية.

وتصل التقديرات المبدئية لكميات «الجبس» المتواجدة الى حوالى ٧٠ مليون طن. ويدخل «الحجر الجيري» في العديد من الصناعات مثل الاسمنت والزجاج ، والكيماويات ، الى جانب استخداماته الزراعية.

● **أوكسيد الحديد:** تم العثور على أوكسيد الحديد في موقعين في المنطقة الوسطى لسلطنة عُمان ، وكذلك تم اكتشاف مواقع للرمال الثقيلة بجزر «الحلانيات» في محافظة «ظفار» . ويبلغ الاحتياطي منها ٢٨ الف طن وتستخدم في مجالات الصناعة المختلفة.

● **الصوف الحراري:** بالقرب من منطقة «الرسيل» الصناعية، يوجد موقع يحتوي على ١٠٠ مليون طن من أفضل أنواع الصوف الحراري الذي يستخدم كمادة عازلة للحرارة.

● **الرخام:** «الأحجار الزخرفية» متواجدة في عشرة مواقع في محافظات «ظفار » و«الشمال». وتنتج هذه المواقع حوالى ٢٠ مليون طن من هذه الأحجار المتمثلة في كتل «الرخام» و«الغرانيت» وأحجار البناء.

ولا تقتصر عملية الكشف و«التنقيب» عن هذه المعادن والأحجار ولكن هناك العديد من الاكتشافات الأخرى لمعادن وصخور اقتصادية. في حين تواصل الحكومة العُمانية متمثلة في وزارة النفط والمعادن، باجراء الدراسات والأبحاث والتنقيب عن المعادن والصخور الصناعية، وتشجع الحكومة القطاع الخاص ورجال الاعمال لاستثمار أموالهم من هذه الثروات وتمدهم بالدعم اللازم من منح، وقروض، وخدمات صناعية. وذلك للنهوض بمجال المعادن الذي يمثل جانباً مؤثراً من جوانب الدخل الوطني وذلك من خلال سد الاحتياجات المحلية والتصنيع والتصدير الى الخارج.

تونس

٢٠٠ مليون دولار لـ «عشتار»

■ تستثمر المؤسسة الوطنية للنفط في تونس ومجموعة «الف اكيتان» الفرنسية ٢٠٠ مليون دولار في مشروع كبير لتطوير حقل «عشتار» في السواحل الجنوبية، وتحاولان زيادة انتاجه الى ١.٢ مليون طن اعتبارا من سنة ١٩٩٧.

ويعتبر حقل «عشتار» الذي اكتشفته مجموعة «الف اكيتان» عام ١٩٧١، ثاني أكبر الحقول التونسية بعد حقل «البرمة» في اقصى الجنوب الذي اكتشف مطلع الستينات. وكان عشتار شهد اعمال توسيع كبيرة عام ١٩٨٥ قدرت اكلافها بنحو ٧٥ مليون دولار ساعدت على زيادة احتياط الحقل بنحو ٧ ملايين طن اضافية.

ويرجع مسؤول في المؤسسة الوطنية للنفط مشروع التوسيع الجديد الى تراجع انتاج الحقل من مليوني طن عام ١٩٧٥ الى مليون طن حاليا. واوضح ان المشروع يرمي الى اقامة منصة تبعد ٢ كلم عن المنصات الاربع الحالية وحفر ١٢ بئراً جديدة ستؤمن الوصول الى احتياطات تقدر بنحو خمسة ملايين طن اضافية من النفط الخام. وسيؤدي استخراج هذه الاحتياطات الى المحافظة على انتاج الحقل في مستوى يزيد على مليون طن في السنوات الست المقبلة وسيصل الى حده الاقصى سنة ١٩٩٧، ويتوقع ان يزيد الانتاج الى ١.٢٥٠ مليون طن. وقدرت اكلاف مشروع التوسيع نحو ٢٠٠ مليون دولار تتقاسمها المؤسستان اللتان تستثمران الحقل وهما «المؤسسة الوطنية للنفط» ومجموعة «الف اكيتان» ويتوقع بدء اعمال الحفر سنة ١٩٩٥.

من جهة اخرى دخل حقل «سرسينا» في سواحل جزيرة «قرقنة» مرحلة الانتاج اواخر الشهر الماضي. ويحاول التونسيون بعد توسيع حقل «عشتار» وافتتاح حقول صغيرة جديدة تأخير موعد العجز في قطاع النفط والغاز الى ما بعد السنة ٢٠٠٠. وتوقعت تقديرات الخبراء ان تسجل تونس عجزا في الميزان النفطي في غضون ست سنوات. وكان وزير الاقتصاد التونسي صادق رابح توقع أن تنتقل تونس السنة الجارية، من مصدر صغير للنفط الى مستورد للمرة الاولى منذ السبعينات. وقدر في لقاء عقده أخيراً لشرح الحوافز التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد الذي يشمل قطاع النفط والغاز، العجز في ميزان الطاقة العام الماضي بنحو ٢٢.٩ مليون دينار (٢٣ مليون دولار) بالمقارنة مع عام ١٩٩٢ الذي سجل خلاله فائض بنحو ١٤٢ مليون دولار.

ويعزى التراجع في انتاج النفط المحلي الى تناقص النفط المستخرج من الحقل الرئيسي في البرمة (أقصى الجنوب) بنحو ١٠٠ الف طن في السنة فضلا عن انخفاض أنتاج حقل الزاوية بنحو ١٣٠ الف طن.

لكن التقديرات الرسمية تتوقع زيادة في الانتاج الاجمالي للنفط بنحو ٢٥٠ الف طن السنة الجارية ليصل الى ٥.٠٥ مليون طن بعدما قدر الانتاج العام الماضي بنحو ٤.٨ مليون طن.

الا ان الشركات النفطية الاجنبية تراقب نحو ٢٥ في المائة من الانتاج الاجمالي ما يجعل حصة تونس من النفط تتضاءل ، ولجأت الحكومة الى وضع خطة للتفتيش عن حقول نفطية جديدة وتطوير الحقول الصغيرة المنتشرة اساسا على طول الساحل من محافظة نابل شمالا الى جرجيس جنوبا.

ولعب اكتشاف شركة «ماراتون» الاميركية حقلي «بلي» في محافظة «نابل» و«الزاوية» في محافظة «مدنين» دورا مهما في تأخير تحول تونس الى مستورد للنفط لأن الحقلين يؤمنان حاليا ٢٥ في المائة من انتاج تونس النفطي، اي نحو ٢٧ الف برميل في اليوم.

الامارات

رفع الطاقة الانتاجية للسيراميك والرخام في الفجيرة

■ تسعى «الفجيرة» الى تطوير الصناعات المحلية بهدف تنويع مصادر الدخل، ويأتي قطاع صناعة «السيراميك» و«الرخام» أحد الروافد المهمة للصناعة المحلية في الامارة. يقول المهندس عبدالرحمن يوسف البقيش، مدير «مصنع الفجيرة للرخام والبلاط»، ان دائرة الصناعة والاقتصاد بالفجيرة تعطي اهمية كبيرة لدعم أنشطة الصناعات الوطنية بوجه عام وأنشطة المصانع التابعة لها بصورة خاصة. واشار الى أن مصانع البلاط و«السيراميك» بالفجيرة تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في جبال الامارات وانه تم تمويل تلك المصانع من قبل صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي، موضحاً ان تلك المصانع تقوم بتوزيع انتاجها داخل الدولة وتصديره الى «دول مجلس التعاون» والى دول شرق اسيا.

وذكر ان الطاقة الانتاجية لمصنع الامارات «للسيراميك» تبلغ ٧٣٠ الف متر مربع سنوياً. وأعلن انه تجري حالياً دراسة زيادة الطاقة الانتاجية للمصنع الى ٣ ملايين متر مربع سنوياً، كما تجري دراسة تطبيق «نظام الايسو ٩٠٠٠» للجودة في مصانع الفجيرة العاملة في هذا المجال وعددها ٥ مصانع وهي: «مصنع الامارات للسيراميك» و«مصنع الفجيرة للبلاط والرخام» و«مصنع الفجيرة للصوف الصخري» و«شركة الفجيرة للصناعات الهندسية» و«محاجر الفجيرة الوطنية».

وأضاف أن مصنع الفجيرة للبلاط والرخام الذي تبلغ طاقته الانتاجية ٧٢٠ الف متر مربع سنوياً من بلاط «البراسيو» سيرفع انتاجه بمقدار ٤٠٠ الف متر مربع سنويا.

عادل شام، مدير عام «جمعية المقاولين» في دولة الامارات العربية المتحدة قال: ان رجال البناء والصناعة بالدولة والدول المجاورة وكذلك العديد من الدول في العالم يبدون اهتماماً ملحوظاً بالمستوى الذي وصلت اليه الصناعات الوطنية في دولة الامارات التي أصبحت مركزاً انتاجياً مهماً في المنطقة.

ان عدداً كبيراً من مصانع مواد البناء في الدولة سجل معدلات تصدير مرتفعة في السنوات الأخيرة ونال بعضها شهادات كفاءة دولية.

١٥ Vol.1 No.10 July 1994 المجلد الاول - العدد العاشر - تموز/ يوليو ١٩٩٤

«بورشه» تفوز ببطولة سباقات التحمل الاميركية في «واتكنزغلين»

بورشه ٩١١ كاريرا ٣.٨ RSR الفائزة التي فازت في بطولة سباقات التحمل الاميركية IMSA

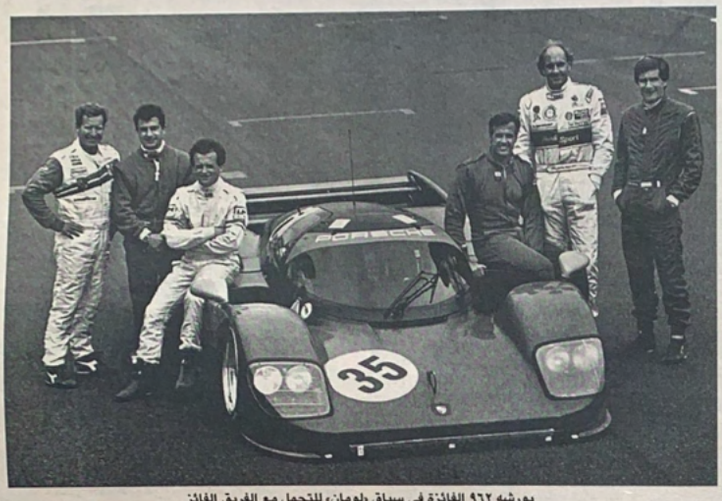

بورشه ٩٦٢ الفائزة في سباق «لومان» للتحمل مع الفريق الفائز

■ أظهرت «بورشه ٩١١ توربو ٣.٨» قدرة فائقة على التحمل بفوزها الباهر ببطولة سباقات التحمل الاميركية، التي أقيمت للمرة الأولى على حلبة «واتكنزغلين».

في طقس حار ، قاربت حرارته ٤١ درجة مئوية، قاد هانس يواكيم شتوك، وزميله في فريق «بروموس » ، هورلي هاي وود سيارة « بورشه ٩١١ توربو ٣.٨» فئة (٣ ساعات) المتطلب، فوثبت IMSA ، في سباق GT1 «بورشه» الى الصدارة تاركة خلفها سيارات لها شأنها في السباقات مثل «فيراري» و«لوتوس» و«شيفروليه»

و«نيسان». بعد نهاية السباق قال هانس يواكيم شتوك: «مع ان الحرارة كانت لا تطاق ، فان السيارة أثبتت قدرة هائلة على التحمل والثبات. انه الفوز الثاني لنا في غضون أسبوع واحد، فقد كان فوزنا الأول في «لومان» رائعاً هو الآخر وكان برهاناً آخر على جدارة «بورشه» ومتانتها».

وكان مارك ساندريج وجو فاردي حققا فوزاً آخر في فئة GT2 في السباق نفسه على سيارة «بورشه كاريرا RSR ٣.٨» لحساب فريق «سلاد».

شوماكر ينال عقوبة وسائق روثمان وليامس - رينو يحقق أول فوز له على حلبة بريطانية

ديمون هيل يهدي فوزه في سيلفرستون الى ذكرى والده

ديمون هيل يرفع كاس غران بري بريطانيا التي تسلمها من الاميرة دايانا

ديمون هيل حقق في «سيلفرستون» حلم ابيه بالفوز بغران بري بريطانيا

■ حقق ديمون هيل ، سائق روثمان وليامس - رينو، فوزاً باهراً في غران بري بريطانيا متفوقاً بأدائه المتميز على الالماني مايكل شوماكر المتصدر سلّم البطولة. وهو الفوز الثاني لهيل هذا الموسم والأول على حلبة بريطانية. وكان هيل، الذي تمكن من انتزاع موقع متقدم على شبكة الاصطفاف من درب فريق بنيتون - فورد، انطلق أولاً. ومنذ البداية تسلّم قياد السباق وحافظ في اللفات الأولى على صدارته، مبتعداً عن شوماكر الذي شد في اللحاق به. إلا أن المسافة بينه وبين السائق البريطاني ، كانت تتزايد على مدار اللفات.

قال ديمون هيل عن ذلك:

«عند الزاوية الأولى رميت نظرة على المرآة. فلم أرَ مايكل شوماكر ، لم يكن خلفي. فأسلست القيادة للسيارة فوثبت . اللفات الأولى كانت حاسمة فلا يمكن الركون دائما لشوماكر».

وكان هيل في اللفات العشر الأولى قد حسّن رقمه القياسي في سرعة اللفات محققاً ٢٠٩.١٤ كلم/س ، الا ان توقفه المقرر في مركز الخدمة والصيانة كلفه الصدارة، التي انتزعها منه مايكل شوماكر لمدة وجيزة قبل انقضاض غيرهارد بيرغر عليه بسيارة «فيراري»، ليقوم بين الاثنين صراع حسمه ديمون هيل في اللفة السادسة والعشرين عندما عاد الى تسلّم قياد السباق من جديد. وقد ساعد هيل على التفوق ايضا، تغريم شوماكر خمس ثوان هي عقوبة لتجاوزه سيارة هيل بعد الانطلاق مباشرة عندما كان العلم الأسود مرفوعاً، وهو اشارة لعدم التجاوز.

علّق ديمون هيل بعد نهاية السباق على الحادثة قائلا:

«لولا نقاط العقوبة لدارت بيني وبين شوماكر معركة هائلة».

وتابع ديمون هيل:

«ان هذا اليوم هو من أهمّ أيام حياتي . انه حلم تحقق . وهذا الفوز أهديه الى والدي، فهو يسد فراغاً في سجله».

وغراهام هيل ، (والد ديمون هيل) ، الذي فاز ببطولة العالم في فورمولا واحد مرتين، لم يفز ولا مرة على حلبة بريطانية.

أما مايكل شوماكر، الذي حل ثانياً فقد رفض التحدث عن العقوبة التي نالها.

جان اليسي حل ثالثاً وميكا هاكينن الذي يقود لحساب «مكلارين - بيجو» وصل عند نقطة النهاية رابعاً تاركاً رووبنز باريتشيللو، سائق ساسول - جوردان، في المرتبة الخامسة.

الاسكتلندي دايفيد كولثارد انهى في سيلفرستون يوماً متميزاً لفريق روثمان وليامس - رينو فقاد بجدارة سيارة وليامس - رينو طوال اللفات الستين ليصل الى المركز السادس على الرغم من أنه انطلق من آخر شبكة الاصطفاف بسبب توقف محركه.

«وندر وويل» يلحم الثقوب تلقائيا

لا تعرف وانت تستسلم للوقت، وتسلّم امرك لسيارتك وللطرقات، ان كنت ستصل الى مكتبك او الى موعد ضربته لرجل اعمال او لصديق في الوقت المحدد. وان انت تفاديت زحمة السير، واشارات المرور المبحلقة بك بعيونها الحمر، فانه قد يحدث لك ما ليس في الحسبان، كان يتعرض أحد دواليب سيارتك الى ثقب تضطر معه الى التوقف والانتحاء الى جانب الطريق. ليبدأ عراكك مع الوقت ومع ابدال الدولاب المثقوب. ويحدث من نكد الحظ انك لم تحتط للامر ، فلا تجد في صندوق سيارتك الخلفي دولابا سليما تستبدله بالمثقوب.

فيستحوذ عليك شعور بالغضب والاحتماض وتسعى الى اقرب هاتف تتصل بمن يسعفك. عين على الساعة التي تقضم الوقت وعين على الدولاب المثقوب والسيارة المعطلة بسببه.

وتنتظر على جانب الطريق من يساعدك بفارغ الصبر على ابدال الدولاب وينقضي الوقت وتتأخر عن عملك ومواعيدك.

وتظن ان لحم الدولاب عند اختصاصي لحم الدواليب سيقيك، ولو الى حين، شر الثقوب فيخيب ظنك والحادث الذي حصل لك في قارعة الطريق يتكرر مرة ومرات.

مصنع بريطاني وجد الحل في سائل «وندر وويل» الذي هو نتاج تجارب واختبارات طوّرت في تركيبته الكيمياوية وفي أساليب تصنيعه وطرق استعماله.

فهذا السائل العجيب يلحم تلقائيا اي ثقب قطره خمسة ملليمترات قد تتعرض له السيارات والشاحنات والجرارات الزراعية والآليات الثقيلة والمقطورة حتى الدراجات الهوائية.

وهو يحقن في الدواليب قبل حدوث الثقب فيبقى في داخلها من دون ان يسبب اي ضرر ويقي العجلة (الجانت) من التآكل ، لا يتأثر أو يتمدد بالحرارة وايضا لا يتجمد، حتى اذا ما تعرض الدولاب الى ثقوب مفاجئة سارع سائل «وندر وويل» الى تغطيتها ولحمها بشكل تلقائي من دون حاجة الى التوقف على جوانب الطرقات وتبديل الدولاب المثقوب.

واستعمال «وندر وويل» من السهولة بمكان. ويتم على مراحل ثلاث:

١- اجعل صمام الدولاب بوضع افقي وانزع ابرته ثم فرّغ كامل الهواء من الدولاب.

٢- ركز انبوب القنينة البلاستيكي على صمام الدولاب واحقن الكمية اللازمة (ربع ليتر لكل دولاب في السيارة العادية).

٣- نظّف الصمام بعد حقن السائل ثم اعد الابرة الى الصمام وبعدها انفخ الهواء في الدولاب وعدّل الضغط المطلوب. ان سائل «وندر وويل» لا يحتوي على مزيج مطاطي ولا يتجمد. فهو مصنوع على اساس مائي يمنع الصدأ ولا يؤذي الدواليب. يمكن ازالة اي بقع من سائل «وندر وويل» بغسلها بالماء.

16 Vol.1 No.10 July 1994

Al-Mizan الميزان

١٦ المجلد الاول - العدد العاشر - تموز/ يوليو ١٩٩٤

بروفيل

العمادي...

■ تشهد سوريا منذ مطلع التسعينات وثبة اقتصادية ملحوظة قوامها الانفتاح المحسوب، وتشجيع الاستثمار الخاص السوري والعربي والأجنبي. وعندما يذكر هذا التحول المشهود في سوريا، لا بد ان يذكر معه اسم الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

والذين سمعوا العمادي يتحدث في لندن اخيراً على هامش معرض المنتوجات الصناعية الذي اقيم في «غرفة التجارة العربية - البريطانية»، أيقنوا أن الرجل موثوق وأهل للثقة، وانه يعرف جيداً طبيعة التوازي بين التحولات الاقتصادية التي ينفذها في سوريا وبين التحولات الجارية في العالم الخارجي. فهو أولاً وأخيراً استاذ في العلوم الاقتصادية، وأساتذة الاقتصاد عادة يميلون الى التحفظ في اعطاء أجوبة قاطعة عن الاسئلة التي تحاول المطابقة بين النظريات الاقتصادية المجردة كما هي في الكتب، وبين السياسات الاقتصادية كما هي مطبقة على الأرض.

فالدكتور العمادي هو أحد قلة من الاكاديميين الذين انطبت بهم مسؤوليات تطبيقية للانتقال من ضفة الى ضفة أخرى علماً وتطبيقاً، فأبحر بالزورق بأقل ما يمكن من الارتجاج. وبذلك اكتسب ثقة العالم كله لا ثقة السوريين وحدهم. هذا، والعمادي ليس عماداً!

صحيح ان لسان حال العمادي، كما جاء في الانجيل، «لست افعل من ذات نفسي شيئاً»، لكنني اصنع مشيئة الأب الذي أرسلني». فهو ينفذ السياسة التي رسمها الرئيس حافظ الأسد الذي اختاره لمهمة صعبة تتوقف عليها نهضة سوريا الحديثة، لكن الصحيح ايضا ان العمادي هو الشخص المناسب في المكان المناسب.

وما تم في سوريا حتى الآن يقدر ما يشهد لنجاح العمادي يشهد لحسن اختيار الرئيس الأسد صاحب الاختيارات الحسنة في شتى المجالات وبين مختلف الأفكار والرجال.

ويقول محمد العمادي ان الخيارات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في سوريا الآن، ليست سياسة جديدة لدى الرئيس الأسد، بل هي مرسومة في ذهنه منذ مطلع السبعينات، لكنه تعذر تطبيقها في وقت مبكر بسبب الظروف السياسية المعقدة اقليميا ودوليا.

هذه الكيمياء بين العمادي والأسد اتت أكلها. وهذه الوصفة، أو الصيغة، لها لدى العمادي اسم هو «الديموقراطية التنموية» التي تقوم في رأيه، كما قال في محاضرة له عام ١٩٩١ حول «سياسات التجارة الخارجية في الثمانينات وآفاقها في التسعينات»، على «الترابط بين أصحاب الأفكار وأصحاب القرار».

نعم الترابط...

بل إن هذه الوصفة الكيميائية الناجحة في التحول باتجاه اقتصاد السوق، تذكرنا بالسياسات الاشتراكية العشوائية التي مرت على سوريا والعالم العربي وتشبه «قلي الزلابية» في قصيدة ابن الرومي حيث يصف الآمال غير المتحققة بأنها «كالكيمياء التي قالوا ولم تصب». وكان ابن الرومي بذلك يشير الى المحاولات العبثية التي كان علماء زمانه يقومون بها لتحويل الحجارة والمعادن الخسيسة الى ذهب ومعادن نفيسة من دون جدوى.

وهذا النحو من «قلي الزلابية» في العهود الاشتراكية السابقة يعيدنا بالذاكرة الى السنتيات عندما عزم جمال عبدالناصر على تطبيق القرارات الاشتراكية وعهد هذه المهمة الى الدكتور عبدالمنعم القيسوني. فقد قال أحد اللبنانيين المقربين من عبدالناصر في ذلك الوقت تعليقاً على ذلك: «انني لا أشفق الا على عبدالمنعم القيسوني الذي قضى حياته في الجامعة يعلم تلامذته الاقتصاد الحر، وجاء به عبدالناصر ليطبق التجربة الاشتراكية. مسكين القيسوني!»

لكن شتان ما بين العمادي والقيسوني.

ومن سوء حظ القيسوني انه كان يعرف ان «الكيمياء التي قالوا» لن تصيب، بينما يعرف العمادي، لحسن حظه، ان عهود «قلي الزلابية» قد ولت في العالم كله. بل هو يتخذ من نتائج تناقضاتها في روسيا وبقية الدول الاشتراكية سابقا عبرة تدعو الى التأني والانتقال التدريجي المسؤول بعدما كادت بتخبطها العشوائي تحول المعادن النفيسة الى معادن خسيسة على غير ما يشتهي الكيميائيون!

فالدكتور محمد العمادي، بالاضافة الى علمه الغزير، والى معرفته الاكيدة بمايجري في العالم حقيقة، والى حسن حظه بالعمل مع صاحب قرار يعرف ان القرار الحكيم هو القرار المرن، مؤمن بدور القطاع الخاص والمبادرات الفردية، وبالتالي لا تداخله «الشيزوفرينيا القيسونية»، حيث كان القيسوني مؤمناً بالقطاع الخاص ويرعى القرارات المعادية له. على ان ايمان العمادي بالقطاع الخاص يدخل في اطار «حالة سورية تاريخية» اخطأ عبدالناصر فهمها فأسهم في قصم عرى الوحدة المصرية - السورية. ومن سمات هذه الحالة السورية التاريخية الانسجام في التوجه بين العمادي وبين الغرف التجارية سواء في عهد الشلاح الأب (بدر الدين) أو في عهد الشلاح الابن (الدكتور راتب). وفي ذلك يقول العمادي في احدى محاضراته في الثمانينات: «ان جهود القطاع الخاص وموارده هي من ارث هذا الوطن».

انه لا يقول للقطاع الخاص كلاماً لا يعنيه أو لا يقف عنده. ولا ينقل لصاحب القرار رأياً للقطاع الخاص بغير موجبات اكيدة وحيثيات مقنعة. وهو بذلك يشكل حلقة وصل اساسية، على الأقل من حيث ازالة المفاهيم المغلقة.

فالعمادي يعرف ان هناك قوى في الدولة والحكم لا يروق لها هذا الاتجاه الاقتصادي، او قد تكون متضررة منه. وهو يعرف ان هناك فئات في القطاع الخاص تريد الاستعجال في الانفتاح على مفهوم خاص، وربما على نحو خطر. فهو يطمئن القوى المحافظة والمعرقلة الى ان المكاسب الاجتماعية لن يكون فيها اي تفريط، ويحذر المستعجلين الى الانطلاق في الاندفاع الانفتاحي الأهوج على غرار ما جرى في روسيا مثلاً، من صفة الفهم الخاطىء للانفتاح، ومن التكاليف الاجتماعية الباهظة لنهج من هذا النوع. ومن هنا، فان وجود القوى المحافظة (والمعرقلة) في الدولة والحكم قد يكون مفيداً للعمادي في مسيرته المتأنية على طريقة «أبونا سمعان والشيطان».

ويقول العمادي لهؤلاء واولئك: «ان التنمية أيها السادة ليست الانفتاح الذي يتحدث عنه الآخرون. انها عملية الاعتماد على النفس، والاعتماد على ثروات الوطن، والاعتماد على جهود المواطنين مقيمين او مغتربين».

هناك «آخرون» بين هؤلاء واولئك، كما ان هناك «آخرين» في كل مكان. والآخرون، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، هم الذين بمجرد وجودهم يقدمون الحجة المقنعة لأي سياسة في صوابها اذا كانت صائبة وفي تصويبها اذا كانت طائشة، على الأقل كما يبرر «الشيطان» وجود «أبونا سمعان» في حكاية ميخائيل نعيمة!

وقد يكون فضل الرئيس الاسد في ذلك كله ليس فقط في تقرير السياسة الراهنة منذ بداية عهده في مطلع السبعينات، بل ايضا في وقاية محمد العمادي من عشرات شدده الى الوزراء من هذا الفريق، أو عثرات «فشه» الى المهاوير من «الآخرين».

وبذلك، يكون قد حافظ على «ميزان» عظيم!

الضيف

اسرائيل جعلت الضفة الغربية سوقاً استهلاكية

ماهر المصري يقاوم الاحتلال بالزيوت النباتية!

■ ليس أكثر من الصناعيين بين أهل النشاط الاقتصادي ثقة بالنفس. ولعل مرد ذلك الى أن الصناعيين ينتجون أشياء ملموسة ذات نفع مباشر للناس، فيعطيهم ذلك انطباعاً، قد يكون صحيحاً في كثير من الأحيان، انهم منتجون أكثر من غيرهم.

ومن الطبيعي ان يكون هذا الشعور مضاعفاً تحت الاحتلال، ويوجه خاص تحت الاحتلال الاسرائيلي، لأن مجرد الانتاج الوطني في ظل الاحتلال، ويصرف النظر عن أي اعتبار آخر، يعتبر نوعاً من المقاومة ربما فاق في مفعوله المقاومة المسلحة. وفي هذا الاطار يمكن وصف تصور الصديق القديم ماهر المصري، المدير العام لشركة صناعات الزيوت النباتية الأردنية، في الضفة الغربية المحتلة. فالوضع الاقتصادي في الضفة الغربية يقوم في غالبيته على الخدمات، أو فلنقل ان الخدمات تشكل اكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، ونصيب الصناعة منه لا يتجاوز ٧ في المائة فقط.

ويقول ماهر المصري إنه منذ اللحظة الأولى للاحتلال الاسرائيلي للضفة في عام ١٩٦٧ لم يعد هناك وجود للمؤسسات الوطنية العامة، فوقع عبء التنمية الاقتصادية بكامله في الضفة المحتلة على القطاع الخاص. وفوق ذلك، كان على القطاع الخاص أن يعمل في ظروف عدائية معاكسة تحيط به المشاكل والمتاعب الصعبة الناجمة عن الاحتلال والحكم العسكري والأنظمة الاسرائيلية الصارمة. ومن البداية ايضاً نحت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة نحو إخضاع تلك الاراضي للاقتصاد الاسرائيلي، مما قضى تدريجياً على البنية التحتية فيها لتتحول الى سوق استهلاكية للاقتصاد الاسرائيلي. ان سياسة الاخضاع هذه تركت اقتصاد الضفة الغربية تحت رحمة السياسة الاسرائيلية، مما أدى في النتيجة الى اختلالات وتشوهات خطيرة في البنية الاقتصادية للاراضي المحتلة.

ويشير المصري الى أن العبء الواقع على القطاع الخاص قد تفاقم بعد «الانتفاضة» في عام ١٩٨٧. ذلك انه بسبب قرارات منع التجول المفروضة من السلطات العسكرية، اضطرت المصالح الاقتصادية الى اغلاق أبوابها ساعات طويلة مما عطل انتاجيتها وأدى الى تزايد البطالة.

على ان هذا ليس كل الحكاية. اذ لم يكن هناك نظام مالي ومصرفي بل على العكس من ذلك كانت هناك قيود على تحويل المال وعلى انتقال الاشخاص والبضائع. تضاف الى ذلك عوامل أخرى كالمماطلة في اعطاء التراخيص التجارية، وفرض اجراءات ضريبية قاسية، ووضع قيود ضيقة على التخطيط والبناء، مما قيد الحركة الانشائية وشلها.

وماذا عن الصناعة؟

يقول ماهر المصري ان القطاع الصناعي في الضفة الغربية يتألف من مشاريع صغيرة خاصة معظمها عائلي. وغالبية هذه المشاريع لا يوظف الواحد منها اكثر من خمسة اشخاص. وهي في مجموعها لا تسهم في الناتج المحلي الاجمالي الا بنسبة ضئيلة.

وكيف تترسمل هذه الصناعة؟

يقول ماهر المصري: ان الاستثمار الصناعي يكاد يكون معدوماً لأسباب تتعلق بظروف الاحتلال كما تقدم - (عدم وجود نظام مالي ومصرفي، والاجراءات الاسرائيلية المشددة لجهة اعطاء التراخيص واجازات التخطيط وصعوبة الوصول الى أسواق التصدير، والضرائب التمييزية الفاحشة، والحد من انتقال الاشخاص والاموال، وهجرة الكفاءات الادارية والتقنية الى الخارج، وعدم وجود بنية تحتية مادية داعمة وخدمات عامة، وعدم وجود خدمات معلوماتية تتعلق بأحوال الأسواق والتكنولوجيا اللازمة لذلك).

وما تيسر من رساميل اجمالية ثابتة يكاد لايفي بسد استهلاك المعدات الترسملية، فلا عجب ان القطاع الصناعي لا يستوعب اكثر من ١٥ في المائة من مجموع الأيدي العاملة المتاحة في سوق العمل.

ومع ذلك يبقى ماهر المصري متفائلا بالمستقبل في مرحلة السلام المقبلة، ويقول ان القطاع الخاص في الاراضي المحتلة قد اخذ يهيء نفسه لتحديات مرحلة السلام لأنه سوف تقع عليه مسؤولية انماء اقتصاد مستقل. وفي رأيه ان القطاع الخاص استحق دوره الريادي بجدارة، لأنه استطاع ان يسهم في النمو الاقتصادي في أحلك الظروف، فاثبت قدرته على البقاء، والاستمرار. وقال في هذا الصدد، ان القطاع الخاص بامكانه ان يطلق امكاناته الخزينة او الخبيئة من عقالها مجدداً اذا توفر له شيء من الأحوال والظروف المؤاتية.

أما الصناعة الفلسطينية، فيتوقع لها ماهر المصري ان تلاقي منافسة شديدة من صناعات البلدان المجاورة، لكن أمامها فترة من الزمن لكي تتكيف مع الأحوال الجديدة التي ستراقق مرحلة السلام. ومع ذلك فانه من المتوقع لها ان تنجح وتزدهر طالما انها صمدت وبقيت على قيد الحياة تحت الاحتلال وقيوده ومعوقاته الشديدة. فهي قادرة، كما يقول ماهر المصري، على ضبط كلفتها بحيث تبقى قادرة على المنافسة في الأسواق الحرة.

ويقول ماهر المصري: انه اذا كانت التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق الأمن والسلام في بقية انحاء العالم، فان الأمن والسلام في الحالة الفلسطينية هما الشرط اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. فهو بذلك، كأنه يردد ما قاله الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل أمام المحافل الدولية في إبان الحرب اللبنانية: «اعطونا السلام وخذوا ما يدهش العالم»! على ان حالات من هذا النوع، وعلى الرغم من ثقة أهلها بالقدرة على ادهاش العالم، تكون دائما بسبب طول الصراع وتعقيداته، عرضة لما هو أسوأ، بحيث ان ما ينتظر منه ان يدعو الى الاعجاب يأتي مدعاة للعجب، واحيانا للعجب... العجاب!

الناس

● الأمير خالد بن سلطان زار «مركز منى الهراوي الطبي» في الحازمية وتفقد اقسامه المعدة لمعالجة أمراض التلاسيميا والسكري عند الأطفال. وبعدما أثنى على المهمة الانسانية التي ترعاها اللبنانية الأولى، تبرع بمبلغ خمسين ألف دولار للمركز.

● الدكتور عبدالله بوحبيب مستشار نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا أقام عشاء على شرف مسؤول الاقتصاد في السلطة الوطنية الفلسطينية أحمد قريع (ابو العلاء) لمناسبة وجوده في واشنطن. كان بين الحضور كبار المسؤولين في البنك الدولي، وفي مقدمتهم المدير العام اتيلا كارا عثمان اوغلو ونائب الرئيس لشؤون الشرق الأوسط كايدكوخ فاينزر وعدد من المسؤولين الاميركيين بينهم دنيس روس منسق جهود عملية السلام، وجون سنونو رئيس موظفي البيت الابيض سابقا، ورجل الأعمال الفلسطيني حسيب الصباغ.

● زواج جمال الحسيني ومهى اللوزي الذي اقيم في فندق «أيل أوف مونتي» قرب لندن حضره ٤٠٠ مدعو من أهل العروسين وأصدقائهم. كلثوم أم العريس، وأمية أم العروس، لم تتركا شاردة أو واردة الا واهتمتا بها، فاستحقتا شكر المدعوين وتقديرهم. الف مبروك لجمال ومهى.

● رجل الأعمال هاني سلام وزوجته رجاء، اقاما في «انابيل» - لندن حفلة عشاء احتفاء بزواج ابنتهما داليا الى رمزي يوسف ريشاني. حضر العشاء اكثر من ٣٠٠ مدعو، تتقدمهم الملكة نور الحسين والأمير فيصل بن الحسين، والأميرة عالية، والأمير طلال بن محمد وزوجته الأميرة غيدة شقيقة العروس والأمير غازي بن محمد، والسيد ناصر جودة وزوجته الأميرة سمية الحسين، ورئيس الديوان الملكي الأردني الشريف زيد بن شاكر، كما كان هناك عميد السلك الديبلوماسي في لندن السفير المصري محمد شاكر والسفير السوري محمد خضر والسفير الكويتي خالد الدويسان وقريناتهم، والسفير اللبناني محمود حمود. تهانينا.

● المهندس نعمة طعمة تلقى رسالة شكر من البطريرك مكسيموس الخامس حكيم على الحفلة الناجحة التي اقامها في بيروت بصفته رئيساً للمجلس اللبناني للاتحاد العالمي للروم الملكيين الكاثوليك. وخلال الحفلة القى نعمة طعمة كلمة حدد فيها أهداف الاتحاد أمام ٤٠٠ شخصية، من بينها الوزيران فارس بويز ونقولا فتوش والنواب نديم سالم وجوزيف مغزل وسعود روفايل، وسفراء فرنسا والارجنتين والاردن والفاتيكان.

● عبدالله الزاخم رئيس جمعية اصحاب المصارف سابقاً، أمضى أياماً في لندن، عاد بعدها الى بيروت، ومنها سوف يسافر الى لاغوس لمتابعة مشاريع «شركة زاخم» في نيجيريا.

● «اميركان اكسبرس» وجهت الدعوة الى أكثر من ١٥٠ شخصية لبنانية وعربية تتعاطى الأعمال المالية والمصرفية والتجارية والصناعية في لندن، لحضور نهائيات ويمبلدون للنساء والرجال. وقد أحيط المدعوون بكثير من الرعاية والاهتمام التي يحظى بها عادة ضيوف الشرف.

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON ECIR 4RR
TEL: (071) 837 0154
FAX: (071) 837 0165

التوزيع:
برج السادات الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ١٥٦ ٨٦٨
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

الشركة العربية للتوزيع - بيروت
تلفون: ٣٤٢٨٧٠ - ١٤٥ ٣٤٣
فاكس: ٦٦٢ ٨٦٤
كوبك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات:
APPROACH 21
Victoria House
Vernon Place, Suites 51-55
London WC1B 4BD
TEL: 071 430 2072 / 92
FAX: 071 430 2084

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738